وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم مالية ومحاسبة الرقم التسلسلي:..... /2019

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

دفعـــة: 2019

الميدان: علوم اقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير

التخصص: مالية المؤسسة

عنوان المذكرة:

دور التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة المعلومة المالية

دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز سونلغاز –تبسة–

من إعداد الطالبتين تحت إشراف الأستاذ

– سهيلـــة كعـال – يوسف عبايدية

– عواطف مسعي

جامعة العربي التبسي - تبسة

Universite Larbi Tebessi - Tebessa

نوقشت أمام اللجنة المكونة من الأساتذة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
مليكة مدفوني	أستاذ محاضر – ب –	رئيســـــــا
يوسف عبايدية	أستاذ محاضر – ب –	مشرفا ومقررا
عبد السلام طبيب	أستاذ محاضر – ب –	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2018 - 2019

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، كما يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه،

اللهم لك الحمد حتى ترضى والصلاة والسلام على خير خلق الله محمد وعلى آله وصحبه والتابعين بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد؛

قال **عزَّ وجلَّ** "**ولأن شكرتم لأزيدنكم**" سورة إبراهيم (7)، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث صحيح "**من لم يشكر الناس لم يشكره الله**" لذا نتقدم بجزيل الشكر إلى من لم يبخل علينا بالتوجيه والتصحيح و التصويب والتشجيع حتى إكتملت المذكرة إلى الأستاذ المشرف "**عبايدية يوسف**" الذي علمنا أن النجاح لا يأتي إلا بعد الصبر والجد في العمل، إلى جميع أساتذة العلوم التجارية والإقتصادية وعلوم التسيير، إلى جميع موظفي مديرية الكهرباء والغاز –تبسة–.

اللهم أرزقنا شفاعة نبينا، وأوردنا حوضه وأسقنا شربه ماء لا نظمأ بعدها أبدا

يا رب العالمين.

إهـــــداء

إلى أمي وأبي أطال الله في عمرهما وأدامهما سندا لي.

إلى من أتقاسم معهم المحبة الأسرية أشقائي وشقيقاتي.

إلى جميع الأقارب والأحباء.

إلى كل من حملته ذاكرتي ولم تحمله مذكرتي.

عواطف سهيلة

الفهـرس العام

الفهـــرس العام

البيـــان	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
فهرس المحتويات	I-II
فهرس الجداول	III
فهرس الأشكال	IV
فهرس الملاحق	V
مقدمة	أ-هـ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للدراسة	
تمهيد	02
المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق الإلكتروني	03
المطلب الأول: ماهية التدقيق الإلكتروني	03
المطلب الثاني: أهمية وأهداف التدقيق الإلكتروني	09
المطلب الثالث: طرق ومداخل التدقيق الإلكتروني	10
المطلب الرابع: مخاطر التدقيق الإلكتروني	12
المبحث الثاني: جودة المعلومات المالية وعلاقتها بالتدقيق الإلكتروني	14
المطلب الأول: ماهية المعلومات المالية	15
المطلب الثاني: ماهية جودة المعلومات المالية	21
المطلب الثالث: أثر تكنولوجيا المعلومات على جودة المعلومات المالية	23
المطلب الرابع: التدقيق الإلكتروني كوسيلة لتحسين جودة المعلومات المالية	24
المبحث الثالث: الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية	26
المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية	26
المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	29
المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	30
خلاصة الفصل	31

الفصل الثاني: فعالية التدقيق الإلكتروني في ضمان جودة المعلومة المالية في مديرية سونلغاز –تبسة–	
تمهيد	33
المبحث الأول: التعريف بمديرية توزيع الكهرباء والغاز سونلغاز –تبسة– وواقع الدراسة فيها	34
المطلب الأول: بطاقة تعريفية عن مديرية توزيع الكهرباء والغاز سونلغاز –تبسة–	34
المطلب الثاني: عرض المعلومات المالية للمديرية العامة لتوزيع الكهرباء والغاز سونلغاز –تبسة–	44
المطلب الثالث: التدقيق الإلكتروني في المديرية العامة لتوزيع الكهرباء والغاز سونلغاز –تبسة–	51
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية في مديرية سونلغاز –تبسة–	63
المطلب الأول: المخطط الإجرائي للدراسة	63
المطلب الثاني: علاقة التدقيق الإلكتروني بتحقيق خصائص جودة المعلومة المالية في مديرية توزيع الكهرباء والغاز سونلغاز –تبسة–	65
المبحث الثالث: إختبار الفرضيات ومناقشة النتائج الدراسة	80
المطلب الأول: إختبار الفرضيات	80
المطلب الثاني: تحليل النتائج	82
خلاصة الفصل	84
خاتمة	86
قائمة المراجع	90
الملاحق	96

فهـرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الفرق بين التدقيق الإلكتروني والمراجعة الإلكترونية	07
02	ميزانية سنة 2016 لمديرية سونلغاز – تبسة– (جانب الأصول)	46
03	ميزانية سنة 2016 لمديرية سونلغاز – تبسة– (جانب الخصوم)	47
04	حسابات النتائج المتوقع والحقيقي بمديرية سونلغاز –تبسة– لسنة 2015	48
05	التغير في رؤوس الأموال بمديرية سونلغاز –تبسة– لسنة 2016	49
06	تطور التدفقات النقدية بمديرية سونلغاز –تبسة– لسنتي 2016/2015	50
07	الفرق بين برنامج HISSAB وبرنامج COMPTA	62
08	الفرق بين التدقيق اليدوي والتدقيق الإلكتروني (عنصر الوقت)	66
09	الفرق بين التدقيق اليدوي والتدقيق الإلكتروني (عنصر توفير المعلومات الماضية والحالية والمستقبلية)	67
10	الفرق بين التدقيق اليدوي والتدقيق الإلكتروني (عنصر دقة النسب)	71
11	مقارنة بين الإنجاز الحقيقي و المخطط له لمشروع إعداد عمود كهرباء بمديرية سونلغاز –تبسة–	71
12	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة المحقق لسنة 2015، 2016، 2017 والمتوقع لسنة 2018 بمديرية سونلغاز –تبسة–	72
13	الفرق بين التدقيق اليدوي و التدقيق الإلكتروني (خاصية الحياد)	74

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	أسلوب التدقيق حول الحاسب	11
02	أهداف القوائم المالية	20
03	الهيكل التنظيمي لمديرية سونلغاز –تبسة–	43
04	الواجهة الرئيسية لبرنامج HISSAB	59
05	واجهة كلمة السر لبرنامج HISSAB	60
06	واجهة المحتويات لبرنامج HISSAB	60
07	واجهة أيقونة المحاسبة التحليلية ببرنامج HISSAB	61
08	المخطط الإجرائي للدراسة	64
09	واجهة فحص المخزون ببرنامج HISSAB	66
10	واجهة البحث عن القوائم المالية ببرنامج HISSAB	68

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	ميزانية مديرية سونلغاز –تبسة– لسنة 2016 (جانب الأصول)	96
02	ميزانية مديرية سونلغاز –تبسة– لسنة 2016 (جانب االخصوم)	97
03	جدول حسابات النتائج المتوقع والحقيقي بمديرية سونلغاز –تبسة– لسنة 2015	98
04	بيان التغيرات في رؤوس الأموال بمديرية سونلغاز –تبسة– لسنة 2016	99
05	بيان التدفقات النقدية بمديرية سونلغاز –تبسة– لسنة 2016/2015	100
06	جدول حسابات النتائج المحققة لسنة 2015، 2016، 2017 والمتوقع لسنة 2018	101

المقدمة

مـقدمــة

تواجه المؤسسات الإقتصادية العديد من التحديات نتيجة لما يعيشه العالم اليوم من ثورة تكنولوجية إلكترونية متسارعة مست جميع القطاعات والمنظمات والوظائف، وهذا ما يطلق عليه بـ "ثورة تكنولوجيا المعلومات"، فبعد ثورة الإتصالات والفضاء العالمي المفتوح أصبح الحاسب الآلي وتطبيقات التكنلوجيا من أساسيات برامج الأعمال، وتوسع مجال إستخدام هذه التكنلوجيا بإعتبارها المحور الحاسم والمهم في بناء المؤسسات وخدمة الزبائن والمنافسة في سوق الأعمال.

قد أدى إزدياد حجم المعلومات التي تحتاج إلى التخزين إلى ضرورة تبني معظم الشركات والمؤسسات حول العالم لإستخدام تكنلوجيا المعلومات للتحكم في الكم الهائل من المعلومات ومعالجتها وقد شمل هذا الإستخدام جميع أنظمة ووظائف الشركات من أجل مواكبة متطلبات العصر وحاجات المستخدمين والحفاظ على إستمراريتها وقدرتها على المنافسة في ظل هذا التطور.

الأنظمة المالية والمحاسبية تعتبر من أهم المتأثرين بتكنلوجيا المعلومات، فغاية هذه الأنظمة هو تقديم صورة موثوقة عن الواقع المالي للمؤسسة، و هذا ما يتطلب وجود نظام رقابة ومراجعة فعالة ومطورة، مما أصبح لزاما على المؤسسات تطوير الأساليب والإجراءات التقليدية المعتادة لوظيفتي الرقابة والمراجعة، الأمر الذي ترتب عليه دخول تكنلوجيا المعلومات في أداء عملية التدقيق وظهر ما يسمى بالتدقيق الإلكتروني.

وبعد مواكبة مهنة التدقيق لهذه التكنلوجيا، حدثت العديد من التغييرات على النظام المحاسبي والمالي، حيث أصبح نظاما محوسبا تكون مخرجاته في شكل إلكتروني، وقد أكد الإستخدام المكثف للحواسيب في إتمام عملية التدقيق على أهداف هذا الأخير، التي تقوم أساسا على كشف الإنحرافات ومعرفة حالات الأخطاء والغش الملاحظة من عملية فحص الدفاتر والسجلات للتأكد من صحة القوائم والتقارير المالية ومدى مطابقتها لنتائج عمليات المؤسسة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

لذا يحتل التدقيق الإلكتروني مكانة مهمة ضمن وظائف المؤسسة الاقتصادية- خاصة مع توجهات عصر الموجة الثالثة لإقتصاد المعرفة والإدارة الذكية- لما يضفيه من ميزات ومساهمات في تصحيح الإنحرافات والإختلالات ومعالجة الفجوات المالية وكذلك تقديم الإستشارات والحلول لضمان تقارير عادلة وصريحة، بالإضافة إلى تسهيل عملية الإشراف الرقابي بما يضمن سلامة قياس الأداء الشامل للمؤسسة الشديد التعقيد، بحكم التوجهات العصرية لتسيير الوظائف بإستخدام الحاسوب الرقمي، ومن خلال الأفراد المؤهلين معرفيا وعمليا.

وبإعتبار أن المعلومة المالية نتاج أساسي لعملية التدقيق فهي وسيلة إثبات تجاه الغير، لما تحمله من معلومات تفيد المستخدمين والمؤسسة، ويتطلب أن تتميز هذه المعلومات بالمصداقية والصحة والحياد، وبتعبيرها العادل عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، إضافة إلى الملائمة والتجاوب مع مختلف إحتياجات الأطراف المستفيدة ويبعث فيها الثقة عند الإعتماد على هذه المعلومات في مختلف مجالات إتخاذ القرارات المختلفة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة وبما يعطي الأمان للمسيّر المالي ومتخذ القرار في حالات الاستثمار أو التقييم للأداء.

إن الأهداف سابقة الذكر لا تتحقق إلا بضمان جودة عالية للمعلومة المالية، حيث أن جودة المخرجات تعتمد بشكل كبير على جودة المدخلات وقوة الضوابط الرقابية والمعالجة الآلية، وهذا ما يضمنه التدقيق الإلكتروني، حيث ساهم في تطوير الأداء وتقدم الأعمال فنيا وزمنيا، حيث أصبح إنجاز الكثير من المعاملات وتحليل جميع المعلومات لا يحتاج سوى بضع ثوان بدلا من أيام وشهور، كما أصبح مجال التشغيل لا يحتاج سوى بضعة خبراء فنيين خلف أجهزة الكمبيوتر لإدارة آلاف الملفات بعد أن كان هذا العمل يحتاج إلى مئات العمال والموظفين.

1- مشكلة البحث

في ظل الإهتمام المتزايد والتوجه الجديد للمؤسسات الإقصادية نحو تكنلوجيا المعلومات من خلال تطبيقها وإدخالها في كافة وظائفها، ومن أجل إبراز دور التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة المعلومة المالية سيتم طرح التساؤل الرئيسي الموالي:

ما مدى مساهمة التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة المعلومة المالية في المؤسسة الإقتصادية عموما؟ وبمديرية سونلغاز –تبسة– خصوصا؟

إلى جانب السؤال الرئيسي السابق يمكن طرح جملة من التساؤلات الفرعية:

- ✓ ما مدى مساهمة التدقيق الإلكتروني في تحقيق خاصية الملائمة للمعلومة المالية في مديرية سونلغاز –تبسة–؟
- ✓ ما مدى مساهمة التدقيق الإلكتروني في تحقيق خاصية الحياد للمعلومة المالية في مديرية سونلغاز –تبسة–؟
- ✓ ما مدى مساهمة التدقيق الإلكتروني في التعبير عن الوضعية المالية الحقيقية لمديرية سونلغاز –تبسة–؟

2- فرضيات البحث

لمعالجة إشكالية الدراسة وكإجابة مبدئية عن التساؤلات الفرعية سيتم صياغة الفرضيات الموالية:

- **الفرضية الرئيسية**

✓ توجد مساهمة ذات دلالة معنوية للتدقيق الإلكتروني في تحسين جودة المعلومات المالية بمديرية سونلغاز –تبسة–.

- **الفرضيات الفرعية**

تندرج بناء على الفرضية الرئيسية جملة من الفرضيات الفرعية تتمثل في:

✓ توجد مساهمة ذات دلالة معنوية للتدقيق الإلكتروني في تحقيق خاصية الملائمة للمعلومة المالية بمديرية سونلغاز –تبسة–؛

✓ توجد مساهمة ذات دلالة معنوية للتدقيق الإلكتروني في تحقيق خاصية الحياد للمعلومة المالية بمديرية سونلغاز –تبسة–؛

✓ توجد مساهمة ذات دلالة معنوية للتدقيق الإلكتروني في التعبير الصادق عن الوضعية المالية الحقيقية لمديرية سونلغاز –تبسة–.

3- أهداف البحث

الغرض من هذه الدراسة هو التوصل إلى مجموعة من الأهداف يمكن توضيح أهمها فيما يلي:

- **الهدف الرئيسي**

✓ تحديد مدى فعالية التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة المعلومة المالية في ظل متطلبات الحفاظ على تطور المؤسسة وتحقيق أهدافها.

- على ضوء الهدف الرئيسي لهذه الدراسة يمكن توضيح الأهداف الفرعية الموالية:

✓ التعرف على دور التدقيق الإلكتروني في توفير معلومة مالية صادقة وموثوقة؛

✓ التعرف على دور التدقيق الإلكتروني في توفير المعلومة المالية في الوقت المناسب؛

✓ التعرف على دور الحاسب الإلكتروني في معالجة البيانات المقدمة للتدقيق؛

✓ التعرف على دور التدقيق الإلكتروني في مساعدة المؤسسة على تطوير نشاطاتها من خلال توفير معلومات حالية و مستقبلية.

4- أهمية البحث

تبرز أهمية البحث من الإهتمام العالمي لمهنة التدقيق والمطالبة بضرورة مواكبتها للتغيرات التكنولوجية والمعلوماتية الهائلة والمتلاحقة، ما فرض عملية الإنتقال من التدقيق اليدوي إلى التدقيق الإلكتروني لكي تستطيع المهنة تحقيق أهدافها والتي يعتبر من أهمها إبداء رأي فني محايد عن مدى صحة وسلامة القوائم المالية بما يحقق أهداف جميع الأطراف، وعند تحقق أهداف التدقيق يتحقق بذلك خصائص جودة المعلومة المالية والتي يجب أن تتميز بالصحة والموثوقية والحيادية وأن تعطي الصورة المالية الحقيقية للمؤسسة.

يعتبر هذا البحث من الأبحاث القليلة التي تناولت هذا الموضوع بشقيه النظري والعملي، مما سيمثل مرجعا مهما فيما يتعلق بالأدبيات المرتبطة بالتدقيق الإلكتروني ويقدم نتائج مهمة مستنبطة من التربص الميداني في مديرية سونلغاز –تبسة–.

كما أنه من المؤهل أن يقدم البحث نتائج مهمة فيما يتعلق بدور التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة المعلومة المالية و تقديم توصيات تساهم في تحسين أداء هذه المديرية في مجال التدقيق الإلكتروني.

5- أسباب إختيار البحث

هناك مجموعة من الإعتبارات والأسباب دفعت لإختيار موضوع البحث وهي:

- ✓ الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع؛
- ✓ حداثة و تجدد موضوع التدقيق الإلكتروني وندرة إستخدام هذا التطبيق في مؤسسات تبسة؛
- ✓ تعميق الفهم بموضوع التدقيق الإلكتروني وإلقاء الضوء على المصطلحات المتعلقة به؛
- ✓ قلة البحوث والدراسات في مثل هذه المواضيع ذات الصلة المباشرة بالتدقيق الإلكتروني ومدى مساهمته في تحسين جودة المعلومة المالية؛
- ✓ يندرج الموضوع ضمن التخصص.

6- حدود البحث

تمثلت حدود البحث فيما يلي:

- ✓ **الحدود المكانية:**أختصر المجال المكاني الذي تم إختياره للقيام بالدراسة الميدانية على مديرية سونلغاز –تبسة– و الكائنة بطريق قسنطينة –تبسة–؛
- ✓ **الحدود الزمانية:**الفترة الزمنية للتربص تمتد بين 20 فيفري 2019 إلى 22 مارس 2019؛

- ✓ **الحدود البشرية:**بالنسبة لهذا المجال لقد تم التعامل مع رئيس مصلحة المالية والمكلف بالدراسات ورئيس مصلحة إستغلال المحاسبة وخبير سامي ومبرمج للكمبيوتر التحليلي، والذي تم الإتصال بهم نظرا لإلمامهم بموضوع البحث من أجل الحصول على المعطيات اللازمة التي يتم الإعتماد عليها في الدراسة الميدانية للبحث.

7- منهج البحث

لدراسة الموضوع وقصد الإجابة عن الإشكالية والتساؤلات ومحاولة الربط بين مختلف متغيرات الدراسة، فإنه سيتم إستخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري من أجل الوقوف على الدور الذي يلعبه التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة المعلومة المالية، أما في الجانب التطبيقي فإنه سيتم إستخدام المنهج التحليلي من خلال تحليل الدلائل والوثائق المقدمة من مديرية سونلغاز –تبسة– للوقوف على دور التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة المعلومة المالية لمديرية سونلغاز –تبسة– مقارنة بما جاء في الجانب النظري.

8- هيكل البحث

وفقا لأهداف الدراسة والفرضيات الموضوعة سيتم تقسيم البحث على النحو الموالي:

الفصل الأول الذي جاء بعنوان الأدبيات النظرية للدراسة، و سيتم التطرق من خلاله إلى التدقيق الإلكتروني والمعلومة المالية، من حيث التعاريف والخصائص والأهداف وغيرها، مع توضيح العلاقة بينهما في المطلب الثالث من المبحث الثاني، أما المبحث الثالث سيتم من خلاله عرض الدراسات السابقة.

الفصل الثاني جاء بعنوان فعالية وظيفة التدقيق الإلكتروني في ضمان جودة المعلومة المالية، وسيتم فيه عرض الدراسة التطبيقية والتي ستتم في مديرية سونلغاز –تبسة– بإستخدام أسلوب الملاحظة والمقابلة من التربص الميداني، وسيتم التطرق من خلاله إلى التعريف بالمؤسسة محل الدراسة في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني سيتم إسقاط الدراسة النظرية على الواقع التطبيقي بالمديرية، و في المبحث الثالث سيتم إختبار الفرضيات و مناقشة نتائج الدراسة.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية للدراسة

تمهيد

تعتبر تكنولوجيا المعلومات من أهم الوسائل التي تعتمد عليها المؤسسات سواء كانت ربحية أو غير ربحية، وذلك في عمليات التوثيق والإشراف، وعمليات التخطيط، سواء كانت عمليات إدارية أو محاسبية أو مالية وغيرها من الأنشطة. لذا فإستخدام تكنولوجيا المعلومات يؤدي بالضرورة إلى زيادة فعالية التدقيق وكفاءته مما يؤدي إلى تحسين الأداء وتوصيل وترتيب التقارير والقوائم المالية وكذلك التوصل إلى تحقيق أهداف المؤسسة بمصداقية وملائمة وثقة، وبأقل جهد ووقت وتكلفة. كما أن التدقيق ضروري للتحقق من أن العمليات والمعلومات المالية المتبعة قد سجلت بطريقة مناسبة حتى يمكن الإعتماد عليها وإتخاذ القرارات، وعلى المدقق أن يكون على فهم كافي لمعلومات المؤسسة ورقابتها الداخلية والخارجية قصد تقييم المخاطر وإبداء رأي فني محايد.

حيث أن أهداف التدقيق في ظل الأنظمة المحاسبية الإلكترونية لا تختلف عن التدقيق في ظل الأنظمة اليدوية، وبذلك فإن الهدف من عملية التدقيق الالكتروني للمعلومات في أي مؤسسة تتلخص في وجود ضوابط الرقابة الالكترونية المناسبة والتأكد من مدى فعاليتها وفحص القوائم المالية في وقت قصير جدا، لذا فمن خلال هذا الفصل سيتم تسليط الضوء على التدقيق الإلكتروني وجودة المعلومات المالية. ذلك من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية:

- **المبحث الأول:** الإطار النظري للتدقيق الالكتروني؛
- **المبحث الثاني:** جودة المعلومات المالية وعلاقتها بالتدقيق الإلكتروني؛
- **المبحث الثالث:** الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية عنها.

المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق الإلكتروني

لقد أدى التطور الهائل والمستمر للتكنولوجيا إلى ضرورة إدخالها في كافة المجالات، وقد خلق هذا التطور نوعاً من المنافسة بين المؤسسات والشركات لإستمرار مواكبة هذه التغيرات التكنولوجية وإستخدامها في كافة أعمالها ونشاطاتها بهدف تطوير أدائها والبقاء على صلة دائمة مع إحتياجات عملائها، والنظام المحاسبي كغيره من الأنظمة في هذه المنظمات يهدف إلى توفير العناية اللازمة بكافة البيانات والمعلومات المالية والإستفادة من التكنولوجيات الحديثة لتقديمها في صورتها النهائية بأعلى كفاءة ومصداقية. وبما أن عملية التدقيق تعتبر من أهم الوظائف في هذا النظام المحاسبي الذي مكنته إدخال التكنولوجيا إلى ضمان تحقيق السرعة في فحص وتصحيح وإعداد التقارير على الوضعية المالية للمؤسسة وبدقة خلال فترة وجيزة، كما أن إستخدام المدقق للبرامج التكنولوجية يمكنه من كشف التلاعب والغش والتضليل ومما يتيح له الوقت الكافي للتركيز على تقديم تقارير إيجابية في مجال التمويل والإستثمار في المؤسسة.

المطلب الأول: ماهية التدقيق الإلكتروني

أولاً: النشأة والتطور

إن أول إستخدام للتدقيق الإلكتروني كان سنة 1954 حيث وُجد قليل من الأشخاص من لديهم المهارة والقدرة في إمكانية إستخدام برنامج الحاسوب، كما إنحصرت مهنة التدقيق الإلكتروني في هذه الفترة (1954-1960) على أسلوب التدقيق حول الحاسوب الكبير وتغيرت منتصف 1960 مع إدخال آلات جديدة أصغر حجما وأقل تكلفة،هذا ما أدى إلى زيادة إستخدام أجهزة الحاسوب في المؤسسات، كما زادت حاجة مدققي الحسابات إلى التعرف على مفاهيم جديدة متعلقة بمعالجة البيانات إلكترونيا.[1]

أما في عام 1968 حدثت عملية تطوير في تدقيق البيانات حيث قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين بتطوير تدقيق البيانات المعالجة إلكترونيا، ونتيجة لهذا تم إطلاق ما يسمى بـ " تدقيق معالجة البيانات إلكترونيا" Electronic Data Processing Audit Tors Association (EDPPA)، حيث كان الهدف من هذه الجمعية هو وضع مبادئ وإجراءات تتناسب مع تدقيق معالجة البيانات إلكترونيا، وفي عام 1977 صدرت الطبعة الأولى من أهداف رقابة التدقيق على المعلومات والمعرفة بإسم "أهداف الرقابة للمعلومات والتكنولوجيا المطبقة " والمختصرة في مصطلح(COBIT)" Control Objections For

[1]- محمد نور حسين الصمادي، **التدقيق الإلكتروني وأثره على جودة التدقيق لدى مكاتب وشركات التدقيق العاملة في الأردن (دراسة ميدانية)**، رسالة ماجستير في تخصص المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء -الأردن، 2014-2015، ص: 11.

Information and Related Technology" وفي عام 1994 غيرت جمعية مدققي معالجة البيانات إلكترونيا إسمها إلى "جمعية الرقابة وتدقيق نظم المعلومات" Information Systems Audit and Control Association.[1]

كما ظهر ما يسمى بـــ " التدقيق المستمر"CA (Continuous Auditing) في عام 1999، وقد أنشأ المعهد الكندي للمحاسبيين القانوني Canadian Institute of Continuous Auditing (CICA) والمعهد الأمريكي للمحاسبيين القانونيين المعتمدين لجنة لدراسة هذا النوع من التدقيق، وقُدمت بعدها تقارير تُعرف التدقيق المستمر وتبين أهميته وضوابطه، كما تناقش الإختلافات بينه وبين التدقيق اليدوي بما في ذلك المتطلبات المسبقة للتدقيق المستمر والتحديات التي تواجهه. أما في سنة 2003 شكل المعهد الأمريكي للمحاسبيين القانونيين المعتمدين لجنة خاصة لإعداد التقارير التجارية، وكان الغرض من هذه اللجنة هو تحسين جودة وشفافية المعلومات لصنع القرار وإقترحوا " نموذج الإبلاغ عن الأعمال المستقبلية" والذي يتكون من الإفصاح في الوقت الحقيقي عن المعلومات القائمة على قياس الأداء.[2]

أما في الجزائر تزامن التدقيق الالكتروني مع قانون رقم 09-110 المؤرخ في 11 ربيع الثاني لسنة 1430 الموافق لو 2009/4/7 ذلك لضمان التنظيم الجيد لإستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق حيث تم وضع مجموعة من الشروط لمسك المحاسبة بواسطة الحاسوب، ويمكن ذكر بعض هذه الشروط فيما يلي:[3]

- يجب أن يستجيب مسك المحاسبة عن طريق نظام الحاسوب للمبادئ المحاسبية المعمول بها؛
- يجب معرفة إصدارات نظام الحاسوب مع الترقيم والتأريخ عند الإنشاء بواسطة وسائل توفر الضمان والإثبات؛
- منع كل تعديل أو حذف للملفات دون ترخيص؛
- توفير ملف يحتوي على خاصيات يمكن طبعها أو توفيرها على شكل إلكتروني؛
- يجب أن يتضمن البرنامج المعلوماتي للمحاسبة إحترام التوازنات الأساسية لمحاسبة القيد المزدوج من خلال المراقبة المسبقة أو اللاحقة.

---

[1]- **نفس المرجع السابق**، ص ص:11، 12.

[2]- STEFANO ZAMBO, **The Continuous Evolution of Continuous Auditing**, paper to be presented at the 13 world continuous auditing and reporting symposium, (wacars), University of ferrara, ferrara(Italy), June 15/16, 2007, P : 01.

[3]- **الجريدة الرسمية**، القانون رقم **110/09** المؤرخ في 07 أفريل 2009.

ثانياً: مفهوم التدقيق الإلكتروني

1. تعريف التدقيق الإلكتروني

أ- تعريف التدقيق

يعرف التدقيق على أنه مجموعة من المبادئ والمعايير والقواعد والأساليب التي يمكن بواسطتها القيام بفحص إنتقادي منظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المثبتة في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمشروع بهدف إبداء رأي فني محايد في تعبير القوائم المالية الختامية عن نتيجة أعمال المؤسسة من الربح أو الخسارة وعن مركزه المالي في نهاية فترة محددة.[1] حيث يتضح من التعريف السابق أن التدقيق هو إرتباط سلامة النظام المحاسبي والنظام الداخلي الرقابي بكفاءة وحيادية التقارير النهائية؛

كما عُرف على أنه عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الإقتصادية، وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية ثم توصيل ذلك إلى الأطراف المعينة.[2] فيتضح من هذا التعريف أن التدقيق هو الدراية الكافية بكل ما يخص بيئة المؤسسة وأحداثها من أجل بلورته في معلومات مهمة ومفيدة لأصحاب القرار؛

وهناك من ينظر إلى أن التدقيق هو فحص نقدي يهدف إلى التحقق من أن نشاط المؤسسة يتم ترجمته بمصداقية في الحسابات السنوية وفقا للوائح المعمول بها وحكم على الإدارة التنفيذية وهي عملية التحكم والرقابة على تنفيذ أهداف المؤسسة.[3] حيث يتضح أن التدقيق هو العمل على أن يكون كل ما هو مسجل في قوائم ودفاتر المؤسسة هو فعلا على أرض الواقع.

من التعاريف السابقة يمكن القول أن التدقيق هو عملية سعي لتحقيق أهداف المؤسسة من خلال المعرفة الكافية بمحيطها الداخلي والخارجي، والفحص والرقابة الجيدة والمستمرة لعملياتها المحاسبية والمالية وكذلك الإقتصادية، والتأكد من صحتها من أجل إبداء رأي فني محايد مستقل في شكل تقرير نهائي.

---

[1]- خالد خطيب، خليل الرفاعي، **علم تدقيق الحسابات النظري والعملي**، الطبعة الأول، دار المستقبل للنشر والتوزيع ودار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2009، ص:9.

[2]- غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر (الناحية النظرية)**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن-، ص:13.

[3]- KHELASSI REDA, **L'audit Interne (Audit Opérationnel)**, Edition Houma, ALGER, P: 22.

ب. تعريف التدقيق الإلكتروني:

يقصد بالتدقيق الإلكتروني عملية تطبيق أي نوع من الأنظمة بإستخدام تكنولوجيا المعلومات لمساعدة المدقق في التخطيط والرقابة وتوثيق أعمال التدقيق.[1]من التعريف السابق يمكن القول أن التدقيق الإلكتروني هو فحص و تقييم الأنشطة الداخلية للمؤسسة بإستخدام تكنولوجيا المعلومات لمساعدة المدقق في أداء وظيفته؛

التدقيق الإلكتروني هو عملية جمع وتقييم أدلة الإثبات بهدف تحديد ما إذا كان إستخدام الحاسب الإلكتروني ساهم في تحقيق أهداف التدقيق سواء كانت تتعلق بإبداء الرأي مثل حماية أصول المؤسسة وتأكيد سلامة البيانات الواردة في القوائم المالية، أو ما يتعلق بأهداف الإدارة مثل تحقيق المؤسسة لأهدافها بفاعلية وإستخدام مواردها بكفاءة[2]،ومنه يمكن القول أن التدقيق الإلكتروني هو أسلوب يتم بإستخدام تكنولوجيا المعلومات لتحسين عملية التدقيق وجعلها أكثر مصداقية والمساعدة على إبداء رأي فني محايد؛

التدقيق الإلكتروني هو تدقيق بمساعدة الحاسوب، ويتم بإستخدام التسجيلات الإلكترونية لإكمال كل أو جزء من عملية التدقيق، يعني أنه إذا تم إستخدام الكمبيوتر لتسجيل نشاط الأعمال وحفظ البيانات إلكترونيا، فهذا يعني أنه تم إجراء تدقيق إلكتروني.[3] أي أن التدقيق الإلكتروني هو كل عملية تدقيق تتم بإستخدام الحاسب وذلك لإتمام كل أو جزء من هذه العمليات؛

هي عملية تدقيق إلكترونية شاملة تسمح للمراجعين بتوفير درجة معينة من التأكد على المعلومات المستمرة المتطابقة مع بعضها، وذلك خلال فترة قصيرة من الكشف عن هذه المعلومات.[4]حيث أن التدقيق الإلكتروني هو عملية تأكيد للمعلومات بطريقة دقيقة وصحيحة وفي أقل وقت ممكن.

ومن التعاريف السابقة يمكن القول أن: التدقيق الإلكتروني هو إتمام عملية التدقيق بمساعدة تكنولوجيا المعلومات وذلك بإستخدام الحاسب لتسجيل وتبويب بيانات ومعلومات القوائم المالية للتأكد من صحتها ومصداقيتها إلكترونيا.

---

[1]– نبيل إبراهيم سمور، **دور التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة خدمة التدقيق** " دراسة ميدانية على مكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة "، رسالة ماستر في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة،2014، ص:23.

[2]– حكمت الراوي، **تطبيقات محاسبية على الحاسوب**، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان–الأردن–، ص:200.

[3]– Audition in an electronic environment (e–auditing), prise par le site:www.floridarevenue.com, le 10/03/2019, l'heure: 18:00, P : 01.

[4]- Stefano zambon, **the continuous evolution of continuous auditing,** previous reference**,** P: 05.

ثالثاً: الفرق بين التدقيق الالكتروني والمراجعة الالكترونية

تختلف المراجعة الإلكترونية عن التدقيق الإلكتروني وذلك طبق للممارسات العملية، ومنه يمكن إستخلاص أهم الفروق في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): الفرق بين التدقيق الإلكتروني والمراجعة الإلكترونية

الفرق	المراجعة الإلكترونية	التدقيق الإلكتروني
مستويات التأكيد	تقديم تأكيد محدود بعدم وجود خروقات جوهرية بالقوائم المالية.	تقديم تأكيد معقول بأن القوائم المالية لا تتضمن أخطاء جوهرية.
الهدف من المهمة	الحصول على تأكيد محدود بعدم وجود أي تشوهات أو أخطاء جوهرية في القوائم المالية.	الحصول على مستوى التأكيدات بأن المؤسسة المالية لا تعاني من أخطاء جوهرية في قوائمها المالية.
الضمانات المقدمة لمستخدمي القوائم المالية	تقديم تقرير من المراجع بعدم وجود تعديلات جوهرية على البيانات المالية.	يقدم المدقق رأيه فيما إذا كانت القوائم المالية تظهر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية.
متطلبات تقديم الخدمة	حاجة الأطراف الأخرى إلى درجة من الطمأنينة يعدم وجود أخطاء بالبيانات المالية.	حاجة الأطراف الأخرى إلى رأي المدقق حول القوائم.
مستوى تقديم الخدمة والتكلفة	مستوى تقديم أقل وتكلفة أقل.	مستوى تقديم خدمة أعلى وتكلفة أعلى.

المصدر: عبد الله عطية، **مفاهيم الرقابة والتدقيق والمراجعة والإلتزام الشرعي بين النظرية والتطبيق**، مؤتمر السادس للتدقيق الشرعي على البنوك والمؤسسات المالية، تركيا، اسطنبول، 2017، ص:191.

رابعاً: خصائص التدقيق الإلكتروني

للتدقيق الإلكتروني خصائص تميزه عن التدقيق اليدوي، ويرجع هذا التميز إلى إستخدام الحاسوب والإعتماد على تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق، ولمعرفة هذه الخصائص يجب أولا التطرق إلى التغيرات التي شهدها التدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات وهي:[1]

[1]– سردوك فاتح، مداخلة بعنوان "**دراسة أثر استخدام الحاسوب والإجراءات التحليلية على مراجعة الحسابات**"، مركز الجامعي بالوادي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص:5،6.

1- **التغيرات التي حدثت في مسار المراجعة:** وتتمثل في إلغاء وتخفيض العمل المعتمد على الاوراق وكذلك التعاقب في الأوراق؛

2- **التغيرات الناتجة عن إستخدام الحاسوب في المراجعة:** حيث يؤدي إستخدام الحاسب الإلكتروني إلى السرعة في إنجاز الأعمال بالنسبة للمراجعة؛

كذلك نجد من التغيرات التي شهدها التدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات التغيرات في نظام الرقابة والتي تعتبر من أهم وظائف التدقيق، ومع توفير وظيفتها إلكترونيا فإنها تتميز عن الرقابة التقليدية فيما يلي:[1]

- الرقابة الإلكترونية ليست آنية فقط، بل تعمل على الحد من المفاجآت والمخاطر المستقبلية، بوقت حدوثها، وذلك بإعطاء التنبيه بشكل إلكتروني من خلال البرامج الرقابية المستخدمة دون الحاجة لتدخل بشري؛
- توفر الرقابة الإلكترونية إستخداما فعالا لأنظمة المعلومات وتوفر قاعدة المعلومات عند حاجة الإدارة لإتخاذ قرار معين في التوقيت المحدد دون تأخير.

بالإضافة إلى هذه الخصائص، فالتدقيق الإلكتروني يتميز أيضا بما يلي:[2]

أ. **الكفاءة الفعالية:** أي أن عملية التدقيق الإلكتروني تقدم خدمات مُرضية وتلبي حاجات المستفيدين، وهذا يترتب على إستخدام برامج التدقيق وفعاليتها وتعرف من حيث قدرتها على تحقيق أهداف التدقيق بما يتكيف مع القوانين المالية المعتمدة والمعايير الدولية؛

ب. **الضمان والموثوقية:** أي أن التدقيق في بيئة تقنية المعلومات تقوم بتوفير ضمانات بأن الضوابط الداخلية كافية وموثوق بها، وتعمل بطريقة كفء وفعالة، حيث تزداد الثقة في تقرير المدقق الذي يوفر معلومات مهمة للمراقب عن المشاكل التي يجب أن ينصب تركيزه عليها؛

ج. **الصحة والدقة:** أي أن إستعمال التقنية الحديثة توفر في الوقت المناسب معلومات صحيحة تتميز بالدقة والمصداقية من أجل صنع وإتخاذ القرارات السليمة والفعالة.

---

[1]- إلهام ضيف الله، **دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير مهنة المراجعة**، رسالة ماستر أكاديمي، ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد لخضر بالوادي، 2015/2014، ص: 57.

[2]- بربري محمد أمين، بن بوعلي خديجة، **أهمية التدقيق الالكتروني في تعزيز أداء الحكومة الالكترونية**، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، العدد(1)، جامعة حسيبة بن بوعلي-شلف-، ص:42.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التدقيق الإلكتروني

أولاً: أهمية التدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات

إن إستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق يؤدي إلى تقليل الوقت المبذول في العمليات الكتابية والمهمات الحسابية الخاصة بأمور كثيرة مثل مخاطر التدقيق وأحجام عينات التدقيق، وبالتالي أدى إلى تحسين جودة عملية التدقيق وتوفير أسس أفضل لممارسة الحكم المهني من قبل مدققي الحسابات، وعلى هذا يمكن ذكر أهمية التدقيق الإلكتروني فيمايلي:[1]

- تحسين عملية إتخاذ القرار وعملية ممارسة الحكم الشخصي؛
- تحسين جودة عملية التدقيق بشكل عام؛
- تقليل الوقت المبذول في العمليات الكتابية والمهمات الحسابية؛
- التحقق من صحة الإجراءات الحساسة بسرعة وبدقة عالية وبتكلفة أقل عن التدقيق اليدوي؛
- زيادة النظرة المتفائلة لدى العملاء إزاء عملية التدقيق؛
- إمكانية إنجاز بعض العمليات للتدقيق المعقدة بدرجة أكثر سهولة؛
- تبويب البيانات وإختيار العينات مباشرة من السجلات؛
- القدرة على القراءة والطباعة للتقارير وأوراقه.

ثانياً: أهداف التدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات

إن إستخدام نظم الحاسوب لإنجاز أعمال التدقيق تسمح للمدقق بالإستفادة من إمكانيات الحاسوب في تنفيذ هذه الأعمال بسرعة وبدقة أكبر حيث تمكنه من إستخدام برامج الحاسوب لقراءة البيانات المطلوب التحقق منها وإختيار العينات وجمع الأدلة، وبالتالي سهّل الحاسوب للمدقق عملية التحقق من صحة العمليات السابقة وبتكلفة أقل من تكلفة الأداء اليدوي، أي أن إستخدام الحاسبات الإلكترونية في إدارة البيانات المحاسبية قد يساهم في تحقيق الأهداف التالية:[2]

---

[1]– كردودي سهام، **دور المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات**، رسالة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، محمد خيضر –بسكرة–، 2015/2014، ص:89، 90.

[2]– صبيحة برزان، **أثر التدقيق الإلكتروني ورفع الإستقلالية وكفاءة المدقق الداخلي**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (21)، العدد (84)، كلية التقنية الإدارية، بغداد، 2015، ص: 423.

أ. **الإقتصاد:** أي أن هدف المدقق فحص إستخدام الحاسوب للتأكد من أنه يستخدم بأقصى طاقة ممكنة لخدمة الوحدة الاقتصادية وبأقل التكاليف ويوفر المعلومات والبيانات المطلوبة في الوقت المناسب مما يعود بالمنفعة على الوحدة الاقتصادية؛

ب. **الفعالية:** أي أن هدف المدقق فحص فعالية الأدوات الرقابية للتأكد من كفاءة نظام الرقابة الداخلية في جميع الأنشطة الإدارية والمالية والتشغيلية؛

ج. **الكفاية:** أي أنه يجب على المدقق التحقق من إستخدام الحاسوب لتلبية المتطلبات الأكثر أهمية بالنسبة للمؤسسة بحسب مفهوم الأهمية النسبية؛

د. **الحماية:** بمعنى أن يتأكد المدقق من حماية النظام من مختلف المخاطر المرافقة لإستخدامه ومن أهمها إنهيار النظام وفقدان البيانات المقترنة على الأقراص المحاسبية ومشكلات الفيروسات وسرقة البيانات أو التخريب المعمدة الذي قد تتعرض له النظم لتغطية المخالفات التي قد تتعرض له النظم لتغطية المخالفات التي قد يرتكبها بعض العاملين.

المطلب الثالث: طرق ومداخل التدقيق الإلكتروني

أولاً: طرق التدقيق الإلكتروني

تختلف طرق التدقيق الإلكتروني عن التدقيق اليدوي، ويرجع هذا الإختلاف في الإنتقال أو التحول من التدقيق بواسطة الأفراد إلى التدقيق بواسطة الأجهزة والبرامج، وبناءاً على ذلك فإن طرق التدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات تشمل:[1]

1. **التخطيط الفجائي:** هو التدقيق الذي يتم بدون تخطيط مسبق، أي عملية فحص غير محدد له، حيث يدقق كافة العمليات التي تتم في المنظمة بهدف التحقق من سلامة ودقة العمليات؛
2. **التخطيط المخطط:** وهو التدقيق الذي يحتاج لتخطيط مسبق من خلال التنسيق بين الأفراد المختلفة وإخطار جميع الإدارات والأقسام لتوفير المستندات الأصلية اللازمة لعملية التدقيق وتحديد الوقت اللازم من الحاسوب لفحص تلك البرامج والملفات الموجودة في الحساب المركزي وما إلى ذلك من إجراءات.

[1]– مصطفى يوسف كافي، **تدقيق الحسابات في ظل البيئة الإلكترونية واقتصاد المعرفة**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان –الأردن– ، 2014، ص:305.

ثانياً: مداخل التدقيق الإلكتروني

تختلف طريقة إستخدام الحاسب من مدقق لآخر، فقد يستخدم الحاسب بطريقة جزئية أو كلية، وبهذا الغرض عليه أن يختار بين:[1]

1. **أسلوب التدقيق حول الحاسوب:** طبقا لمفهوم التدقيق حول الحاسوب يقوم المراجع بتتبع مسار التدقيق حتى نقطة دخول البيانات في أجهزة الكمبيوتر، ثم يعيد متابعتها عند نقطة خروجها من الأجهزة في شكل تقارير مطبوعة، لا يهتم المدقق بأساليب الرقابة المحاسبية المستخدمة أو غير المستخدمة في معالجة البيانات بالوحدة المركزية نظرا لإفتراضه بأن دقة مخرجات التقارير تعتبر في حد ذاتها مؤشرا على صحة أساليب معالجة هذه البيانات طالما تم التأكد من صحة المدخلات، ويمكن تلخيص هذا الأسلوب في الشكل التالي:

الشكل رقم(01): أسلوب التدقيق حول الحاسب

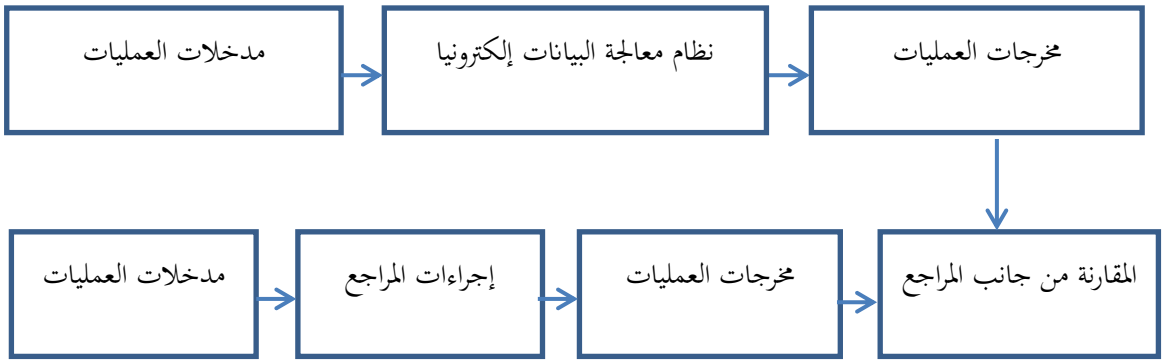

المصدر: حاج بوزرفة حورية، بن بريك حياة، **المراجعة في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية**، رسالة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة الجيلالي بونعامة-بخميس مليانة-، 2017/2016، ص: 19، 22.

يتضح من الشكل أن المراجع يقوم بمقارنة المعلومات والبيانات قبل وبعد معالجتها إلكترونيا، وسواء كانت مدخلات أو مخرجات، ويعمل على التأكد من صحة معالجتها.

2. **أسلوب التدقيق من خلال الحاسوب:** هذا التدقيق يحتم على المدقق أن يكون على دراية ومعرفة بكيفية إستخدام الحاسوب، وبذلك يستطيع إجراء عملية التدقيق إلكترونيا والتعرف على البرامج المستخدمة في مجال التدقيق من خلال الحاسوب، وعلى نظم تشغيلها وقدرتها على إستبعاد العمليات غير المقبولة

[1]- حاج بوزرفة حورية، بن بريك حياة، **المراجعة في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية**، رسالة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة الجيلالي بونعامة-بخميس مليانة-، 2017/2016، ص:19، 22.

ورفضها أو تتبع تصحيحها ومن ثم معالجتها المعالجة المطلوبة، وهذا الأسلوب يكسب المدققين خبرة كافية في مجال أنظمة التشغيل وفي مجال التطبيقات الإدارية والمحاسبية في الحاسوب.

3. **أسلوب التدقيق بمساعدة الحاسوب:** إذ بإستطاعة مدقق الحسابات إستخدام تكنولوجيا المعلومات من حاسوب وبرامج تطبيقية مختلفة كأداة في عملية التدقيق وهذا وفقا لمنهج التدقيق بإستخدام الحاسوب، ويعتبر هذا المنهج من أحدث وأبرز المناهج المستعملة لتدقيق الحسابات في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات، على غرار إعتماده من طرف الشركات الكبرى، ويقصد بالمراجعة بإستخدام الحاسوب وبرامجه أداة من أدوات المراجعة، والهدف منها التحقق من دقة عمليات مراجعة البيانات ومن وجود أساليب الرقابة اللازمة لها.

المطلب الرابع: مخاطر التدقيق الإلكتروني

رغم المزايا التي جاءت بها تكنولوجيا المعلومات، إلا أن إستخدامها قد يسبب مجموعة من المخاطر يرجع سببها إلى بعض الأخطاء والتجاوزات التي قد تحدث عند إستخدامها، ويمكن تمييز نوعين من المخاطر، المخاطر العامة والمخاطر الخاصة بالتدقيق الإلكتروني.

أولاً: المخاطر العامة

وهي مخاطر إستخدام تكنولوجيا المعلومات لإنجاز العمليات في كافة المجالات وهي:[1]

1. مخاطر بشرية

ناتجة عن مايلي:

- خطأ تشغيل الحاسوب؛
- خطأ برمجة وتحليل الأنظمة والبرامج؛
- إستخدام غير مصرح به للأجهزة والبرامج والأنظمة؛
- مخاطر الإحتيال والتلاعب وسوء الاستخدام؛
- مخاطر أمن المعلومات.

[1]– محمود يحي زقوت، **مدى فاعلية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق وأثره في تحسين جودة خدمة التدقيق في قطاع غزة**، رسالة الماجستير في برنامج المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2016، ص:80،81.

2. مخاطر مادية

ناتجة عن مايلي:

- عدم توافر الظروف البيئية الملائمة؛
- تعطل أو تذبذب بالطاقة الكهربائية؛
- تعطل الأجهزة الإلكترونية بسبب وجود رطوبة عالية أو حرارة منخفضة أو أسباب أخرى؛
- إنتهاك الخصوصية للمستخدمين من خلال القرصنة وإختراقات الحاسوب؛
- الصيانة الخاطئة للأجهزة والبرامج؛
- مخاطر عدم وجود أدلة إثبات متطورة مع الوسائط الإلكترونية وشبكات الاتصال.

ثانياً: المخاطر الخاصة بالتدقيق الإلكتروني

وهي المخاطر التي تختص بها مهنة التدقيق في ظل المعالجة الإلكترونية للبيانات، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام:[1]

1. المخاطر الملازمة (المتوارثة)

هي المخاطر الناشئة عن إحتمال وجود إنحراف مادي في بند معين أو نشاط معين، أو مجموعة من الإنحرافات في بنود معينة في ظل عدم وجود رقابة داخلية، فالتعديلات في مسار التدقيق المتعلقة بنظم التشغيل الإلكتروني للبيانات يتمثل في الدليل المستندي للعملية، ونظرا لأن المستندات المستخدمة لإدخال البيانات للحاسب قد يحتفظ بها لفترة قصيرة من الوقت، أو لا توجد مستندات للمدخلات على الإطلاق على بعض نظم المحاسبة الإلكترونية نظرا لإدخال البيانات بشكل مباشر إلى النظام.

2. مخاطر الرقابة

هي المخاطر الناجمة عن إحتمال عدم تمكن أنظمة الرقابة الداخلية من منع أو إكتشاف الأخطاء والتحريفات المادية، أو هي المخاطر الناشئة عن إحتمال وجود إنحراف مادي في نشاط معين، والمخاطر في ظل المعالجة الآلية للبيانات قد تزيد من عمليات الغش والأخطاء في تطبيقات معينة، حيث تكون أكثر عرضة لأعمال التحريف من قبل المستعملين أو موظفي أنظمة المعلومات التي تستعمل الحاسوب وذلك بالنظر لظهور تقنيات جديدة لأنظمة المعلومات وإستخدامها بشكل متزايد.

---

[1]– أحمد زهير محمد مرعي، **التدقيق الإلكتروني وأثره على جودة التدقيق لدى مكاتب وشركات التدقيق العاملة في الأردن**، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء، الأردن، 2015/2014، ص:23،21.

3. مخاطر الاكتشاف

هي المخاطر الناجمة عن إحتمال عدم تمكن الإختبارات الجوهرية من إكتشاف الإنحرافات المادية، وعدم تمكن المدقق من إكتشافها من خلال الإجراءات التحليلية أو الإختبارات التفصيلية.

يعتبر الإحتيال من أسوأ المخاطر التي تؤثر على جميع المؤسسات بغض النظر عن حجمها أو موقعها، فهو عمل غير نزيه يتسبب في خسارة مالية فعلية أو محتملة، لأي شخص أو منظمة من قبل الموظفين أو أشخاص سواء كان إستخدام الخداع في وقتها أو قبل أو بعد هذا العمل مباشرة، ويشمل الإحتيال عدة صور من أهمها: التزوير والإخفاء والنصب والإتلاف المتعمد أو إستعمال وثائق مزورة والإختلاس، السرقة، الغش، خيانة الأمانة، كما أن هناك إحتيال إلكتروني يستخدم ضد الأجهزة والبرامج والتطبيقات الإلكترونية، وعادة ما يكون على شكل رسائل إلكترونية ومواقع مزيفة وفيروسات والقرصنة.

لذا يعتبر المدققين المورد المناسب للإستشارة والنصح والتحقق من النصب والإحتيال في المؤسسة، ويمكنهم من خلال مؤشرات تحديد مخاطر النصب والإحتيال التي تتعرض لها المؤسسة وتقديم النصائح الضرورية لها إذا وجدت هذه المؤشرات.

المبحث الثاني: جودة المعلومات المالية وعلاقتها بالتدقيق الإلكتروني

تعتبر المعلومة المالية من أهم مخرجات النظام الحاسبي، والتي تعبر عن الصورة المالية للمؤسسة بتوفير معطيات ذات قيمة ومصداقية تفيد المستخدمين والأطراف المعنية، لذلك فإن تحقيق جودة عالية لهذه المعلومات يعتبر الدور الأبرز للتدقيق كوظيفة لتقليل الأخطاء وإكتشاف الإنحرافات، والمسؤولية الأكبر للمدقق كمهنة لإبداء رأي فني محايد ومستقل عن مدى سلامة هذه المعلومات.

ومع تطور وسائل فحص ورقابة النظام المحاسبي، أصبح من الضروري تأثر عناصره لما جاءت به تكنولوجيا المعلومات من أهداف لتحسين جودة الأداء المالي من جهة وبالتالي للمعلومات المالية من جهة أخرى.

المطلب الأول: ماهية المعلومات المالية

أولاً: مفهوم المعلومات المالية

1. تعريف المعلومات المالية

أ. تعريف المعلومات

المعلومات بمفهومها البسيط هي عبارة عن المنتج النهائي للمادة الخام أي البيانات التي يتم تشغيلها وفق سير مراحل النظام المحاسبي.[1]

ب. تعريف المعلومة المالية

إن نظام المعلومات المحاسبي يتعلق بالبيانات الإقتصادية الناتجة من الأحداث الخارجية أو العمليات الداخلية، ومعظم هذه البيانات يعبر عنها في صورة مالية وقد تكون غير مالية، وتترجم بعد ذلك إلى بيانات مالية، وينتج عن مخرجات النظام المحاسبي مستندات وتقارير وقوائم وبعض المعلومات الأخرى المعبر عنها في صورة مالية، وهذه المعلومات المالية تمثل عمليات تسجيل (كم من الأرباح تحققت)، ومعلومات رقابية ومعلومات لإتخاذ القرارات (التكاليف والمنافع)[2].

عرفت المعلومات المالية على أنها معلومات تهتم بتسجيل التكاليف والإيرادات بعد حدوثها، وبما يعني أنها معلومات فعلية تتعلق بالأحداث الإقتصادية كما وقعت، كما أنها تركز على الإستخدام الخارجي بصورة أكبر إضافة إلى ذلك فإن المعلومات المالية تفيد الإدارة في عمل المقارنات بين فترة وأخرى، وكذلك إكتشاف الإنحرافات قبل حدوثها[3]. أي أن المعلومات المالية هي تعبير نقدي للأحداث الإقتصادية دون تحريف أو تزوير وذلك لتوجيهها للأطراف الخارجية والداخلية المعنية والمستفيدة من هذه المعلومات؛

المعلومات المالية هي مجموعة من القيم والرموز التي يتم تجميعها داخل المؤسسة وخارجها نتيجة للأحداث والعمليات الإقتصادية التي تمارسها الوحدة المحاسبية، وتمثل المواد الخام (المدخلات) التي يتم تشغيلها وإدارتها في النظام المحاسبي بهدف إستخراج المعلومات[4].ومنه يمكن القول أن المعلومة المالية هي

---

[1]– كامل عبد العزيز النقيب، **مقدمة في نظرية المحاسبة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2004، ص:303.

[2]– كمال الدين مصطفى الدهراوي، سمير كامل محمد، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية–مصر–، 2002، ص:55.

[3]– سيد عطا الله السيد، **نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة الأولى، دار الراين للنشر والتوزيع، 2009، ص:97.

[4]– بولجنيب عادل، **دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومات المالية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة2، 2014/2013، ص:52.

ترجمة لنشاطات الوحدة المحاسبية، وذلك بتحويل البيانات المجمعة والتي تمثل (مدخلات) إلى معلومات ذات دلالة ومنفعة والتي تمثل (المخرجات)؛

تعرف المعلومات المالية على أنها المعلومات التي تتعلق بالوضع المالي للمؤسسات والإقتصاديات المختلفة إضافة للمعلومات حول الأحداث التي تؤثر على أمن الإستثمار وسلامته[1].ومنه فإن المعلومة المالية هي معلومة تعكس الوضع المالي للمؤسسة وكذلك تساعدها في اتخاذ قراراتها الإستثمارية؛

ومن التعاريف السابقة يمكن القول بأن المعلومات المالية هي المنتج النهائي عن عملية تشغيل ومعالجة البيانات بشكل كامل ودقيق، ليتكون في صورة نهائية، ويترجم في شكل قوائم وتقارير مالية توجه إلى المستخدمين والأطراف المعنية بها.

ومن التعاريف السابقة أيضا، يمكن إستنتاج ما يميز المعلومات المالية عن البيانات المالية كما يلي:

- البيانات المالية هي معطيات مشتتة وغير منظمة، أما المعلومات المالية فهي ملخصة ومفسرة ومنظمة لهذه البيانات؛
- البيانات المالية هي عبارة عن مجموعة من الأحداث الإقتصادية والنشاطات التي تمارسها المؤسسة، والمعلومات المالية هي ترجمة نقدية لهذه الأحداث. أي أن المعلومة المالية تتميز بسهولة الفهم عكس البيانات المالية؛
- البيانات المالية هي مدخلات تهم المؤسسة فقط، أما المعلومات المالية فهي تهم المؤسسة وكذلك الأطراف المستخدمة والمستفيدة الخارجية والداخلية؛
- البيانات المالية تمثل كافة المعاملات النقدية والإيرادات والتكاليف والمعطيات النقدية لكافة نشاطات المؤسسة، أما المعلومات المالية فهي تمثل القوائم والتقارير المالية والتي تعبر عن الصورة الحقيقية للمؤسسة.

ثانياً: خصائص المعلومة المالية

يمكن سرد خصائص المعلومة المالية كمقارنة بينها وبين المعلومة المحاسبية، فهذه الأخيرة تعرف بأنها كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تلخص الأحداث الإقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة

[1]– هياش فارس، مناع ريمة، **أثر المعلومات المالية في اتخاذ القرارات الإستثمارية في سوق عمان**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد (09)، جامعة سطيف الجزائر، جوان 2018، ص:630.

أنظمة المعلومات المحاسبية في معالجتها والتقرير عنها بواسطة أنظمة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة[1].

من التعريف نلاحظ أن:

- المعلومة المالية هي جزء من المعلومة المحاسبية؛
- المعلومة المالية هي معلومة كمية فقط، أما المعلومة المحاسبية هي معلومات كمية وغير كمية (نوعية)؛
- كل من المعلومة المالية والمحاسبية أحداث إقتصادية تمت ترجمتها إلى بيانات ومن ثم معالجتها كمعلومات؛
- المعلومة المحاسبية هي معلومة قياسية، أما المعلومة المالية فهي معلومة نقدية فقط.

ثالثاً: تصنيف المعلومات المالية

تعرف المعلومات المالية على أنها مجموعة من التقارير والقوائم المالية، وبالتالي فإنها تصنف كالتالي:[2]

1. التقارير المالية

تمثل المنتج النهائي الذي يصدر في نهاية السنة أو الفترة المالية للنظام المحاسبي، ويشتمل على معلومات مالية وغير مالية، التي تعتبر أحد وسائل توصيل المعلومات للأطراف ذات العلاقة[3].

2. القوائم المالية

هي تلك الكشوف المالية التي يجب أن تعرض بصفة وفية للوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغيير على حالته المالية، وتحتوي القوائم المالية على ما يلي:[4]

أ- قائمة المركز المالي

تعرف كذلك بالميزانية العمومية وهي مرآة عاكسة للوضع المالي للمؤسسة، توفر قائمة المركز المالي معلومات مفيدة عن مدى متانة أو قوة المركز المالي بالمؤسسة فتتبين لهذه الأخيرة ما لديها من ممتلكات أو

---

[1]- ياسمين أعراب، **أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على جودة المعلومة المحاسبية**، رسالة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة-الجزائر-، 2016/2015، ص:09.

[2]- بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعةفرحات عباس-سطيف-، 2014/2013، ص:47.

[3]- عواج هدى، **دور التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية**، رسالة الماستر (أكاديمي)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة المسيلة، 2015/2014، ص:36.

[4]- **نفس المرجع السابق**، ص: 44، 45.

موجودات وما عليها من إلتزامات سواء من قبل الملاك أو إتجاه الغير، تظهر أثر لنتيجة العمليات من ربح أو خسارة خلال الفترة المحاسبية على عناصر الأصول والإلتزامات وحقوق الملكية.

ب- قائمة حسابات النتائج

يصف عمليات المؤسسة أو الوحدة الإقتصادية على فترة زمنية وغالبا ما تكون فترة سنة مالية، والإيرادات والتكاليف يتم الإعتراف بها عند حدوث المبيعات وليس عند تحصيل النقد عند الزبائن.

ويعرف أيضا بأنه نتيجة أعمال إدارة المؤسسة، أي نتيجة العمليات أو الأنشطة التشغيلية في تفسير بعض وليس كل التغييرات التي طرأت على الأصول والمطلوبات وحقوق المساهمين بين ميزانيتين متتاليتين.

ت- قائمة جداول سيولة الخزينة

هي حالة من التوليفة الكاملة والنهائية لشرح الإختلافات في المؤسسة، وبالتالي يحدد مقبوضات (مصادر السيولة) والمصروفات (المخصصات النقدية) التي تؤثر على التدفقات النقدية خلال الفترة كما يوفر معلومات حول المقبوضات النقدية خلال الفترة الخارجية للأغراض المختلفة سواء كانت تشغيلية أو إستثمارية أو تمويلية.

ث- قائمة تغييرات الأموال الخاصة

تتضمن تسوية لحقوق الملكية بين آخر الفترة وبداية الفترة إضافة إلى بنود المكاسب والخسائر التي تعتبر جزء من حقوق الملكية ولا تظهر في قائمة حسابات النتائج، كما يوفر معلومات عن بعض مصادر التغير في عناصر المركز المالي، إلا أن هذه المعلومات سوف لا تكون ذات فائدة تذكر إلا إذا إستخدمت جنبا إلى جنب مع المعلومات الواردة في القوائم المالية الأخرى.

ج- الملاحق

تتضمن معلومات إضافية لما تم عرضه في القوائم المالية ويشمل ملخصا للسياسات وملاحظات تفسيرية أخرى تتعلق ببنود القوائم المالية وإضافة الإفصاحات عن الإلتزامات والأصول الطارئة وأي بنود أخرى تتعلق بحقيقة المركز المالي ونتيجة الأعمال.

3. تقرير مجلس الإدارة

ويهدف إلى إعطاء الأطراف الخارجية عن المؤسسة وخصوصا المساهمين فيها فكرة عامة عن نشاطها خلال فترة زمنية محددة، وذلك بتوفير معلومات عن الإنتاج ومركز المؤسسة المالي وحجم المبيعات وتطورها

والمشاريع التي تم إنجازها من خلال العام المالي، وما تنوي الإدارة إنجازه في العام القادم، كما يوفر المعلومات التكميلية التي قد يحتاجها مستخدمو القوائم المالية[1].

4. تقرير مدقق الحسابات

يتم تدقيق التقارير المالية من طرف مدقق حسابات قانوني، ويعتبر تقرير المدقق الخارجي خلاصة عمل هذا الأخير، حيث يمثل وسيلة إتصال بين مستخدمي المعلومات المالية والمدقق، وهو عبارة عن وثيقة مكتوبة صادرة عن شخص مهني يكون أهل لإبداء رأي فني ومحايد، حول مدى عدالة القوائم المالية ككل، ومدى تمثيلها للمركز المالي للمؤسسة في نهاية فترة زمنية محددة[2].

5. التقارير التخطيطية

تعمل هذه التقارير على تجميع المعلومات ومقارنة تلك المعلومات مع مصادرها، وتمتاز هذه التقارير بأنها ترسم المستقبل وتوفر للمقارنة، وتساعد هذه التقارير جميع المستويات الإدارية في التخطيط وإتخاذ القرار ومستقبل المؤسسة، وتشمل (تقارير التنبؤ في المبيعات، والموازنات، التقارير المالية والمحاسبية)[3].

6. التقارير الرقابية

يوفر النظام المحاسبي مجموعة كبيرة من التقارير الرقابية للمستويات الإدارية المختلفة، التي تهدف إلى التأكد من أن التنفيذ الفعلي يتم بطريقة تحقق أهداف الوحدة الإقتصادية بأقل تكلفة وأحسن كفاءة وإنتاجية، ومن أمثلتها: تقرير إنحراف الإنتاج اليومي وتقرير إستهلاك المواد[4].

7. التقارير التشغيلية

هي التقارير التي تركز على الوضع الحالي لنظم العمليات داخل المنظمة حتى تساعد الإدارة التشغيلية في التحكم والسيطرة على نظام العمليات اليومية[5].

ويمكن تلخيص أهداف القوائم المالية في الشكل التالي:

---

[1]- بو لجنيب عادل، **دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومات المالية**، مرجع سبق ذكره، ص:59.

[2]- **نفس المرجع السابق**، ص:59.

[3]- سليمان مصطفى الدلاهمة، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، 2008، ص: 149،150.

[4]- ابراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن-عمان-، 2009، ص:102.

[5]- سيد عطا الله، **نظام المعلومات المحاسبية**، مرجع سبق ذكره، ص:92.

الشكل رقم (02): أهداف القوائم المالية

المصدر: زوهري جليلة، **أهمية التدقيق في دعم مصداقية المعلومات المالية بين النظرية والتطبيق**، " دراسة إستبيانية لواقع التدقيق في الجزائر بالنسبة للأطراف المعنية"، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد (02)، 2017، ص: 42.

يتضح من الشكل أن القوائم المالية تهدف إلى توفير المعلومات التي تفيد في تقييم أداء المنشأة، وتحديد أرباحها ودرجة تدفقات أموالها وتوفير المعلومات التي تفيد في التقرير عن مدى نجاحها في المحافظة على الموارد والكفاءة التي تدار بها.

المطلب الثاني: ماهية جودة المعلومات المالية

أولا: مفهوم جودة المعلومات المالية

1. تعريف جودة المعلومات المالية

أ- تعريف جودة المعلومات

عرفت بأنها درجة المعلومات التي تمثل الواقع، وتتحدد بقدرتها على تحفيز متخذي القرارات لإتخاذ قرارات أكثر فاعلية، وتتحدد هذه الجودة بثلاثة عوامل أساسية، هي: فائدة المعلومات ودرجة الرضا عن المعلومات، وقلة الخطأ في البيانات، فإذا كانت البيانات دقيقة تماما فإن جودتها تكون عالية، أما إذا احتوت كمية من الخطأ فإن جودتها تكون رديئة[1].

ب- تعريف جودة المعلومات المالية

تشمل جودة المعلومات المالية دقة وشمولية وحسن توقيت ووثاقة وموثوقية المعلومات وفقا لتكييفها مع وظيفتها[2]. أي أن جودة المعلومات المالية هي توفر معلومات صحيحة خالية من الأخطاء في وقتها المحدد؛

جودة المعلومات المالية هي الخصائص التي تتميز بها المعلومات المالية وكذا القواعد الواجب إستخدامها لتقييم نوعية المعلومات المالية. [3]ومنه يمكن القول إنه لا يمكن إعتبار أن المعلومة المالية ذات جودة إلا إذا توفرت فيها شروط معينة تساعد على إتخاذ القرارات؛

المعلومات المالية هي تلك المعلومات المترجمة في القوائم المالية والتي تعبر بصورة حقيقية ووافية لواقع الشركة كونها خالية من الأخطاء والتحريف والغش ومعدة دون تضخيم وبواقعية صادقة لبنود الحسابات بهذه القوائم[4]. لذا فإن جودة المعلومة المالية هي سلامة المعلومات والقوائم المالية والنظام الداخلي للمؤسسة من التخريب، مما تساعد على تجسيد المعلومات ماديا.

---

[1]– حمزاوي فؤاد، عبايدية نور، **نظام المعلومات المحاسبي وأثره على جودة المعلومات المحاسبية**، رسالة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي–تبسة–، (مذكرة غير منشورة)، 2017/2016، ص:37،38.

[2]- Rapport de la vérificatrice générale du canada, chapitre 2, **La qualité de l'information financière**, Bureau du vérificateur général du canada, 2003, P :08.

[3]–عباس عصام، **تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات**، رسالة الماستر علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012/2011، ص:38.

[4]–أيمن جرمان، **دور لجان المراجعة في تحسين جودة المعلومات المالية**، رسالة أكاديمي في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، –أم البواقي–، 2017/2016، ص:53.

ومن التعاريف السابقة يمكن القول بأن جودة المعلومات المالية هي توفر قواعد وشروط ومقاييس معينة على المعلومات وخلوها من التحريف والتضليل حتى تكون المعلومات ذات دقة ومصداقية وكفاءة في وضع القرارات السليمة وتحسين التوصيات لتحقيق أكبر قدر من أهداف وأرباح المؤسسة بأقل تكلفة وتقديم منفعة لمستخدميها.

2. خصائص جودة المعلومات المالية

وبالتالي يمكن عرض خصائص جودة المعلومات المالية كما يلي[1]:

أ- **الملائمة للمعلومات:** أي يجب أن تكون المعلومة ملائمة لحاجة صناع القرارات وتمتلك خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الإقتصادية للمستخدمين لمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تأكيد تقييماتهم الماضية أو تصحيحها، أي بمعنى آخر قدرة المعلومة في إحداث تغير في إتجاه قرار مستخدم معين؛

ب- **الموثوقية والشفافية:** المقصود بالموثوقية أن تكون المعلومات خالية من الأخطاء وتعكس الظروف والأحداث الاقتصادية بصدق وأمانة وبطريقة قابلة للتحقق؛

ت- **القابلية للفهم:** وتعتمد على مؤشرين وهما:

- ✓ **درجة الوضوح والبساطة:** البساطة لا تعني التخلي عن الجوهر والإهتمام بالشكل لأن البساطة في التعبير هدف يسهل الفهم للشخص ذي المستوى المتوسط، ويؤدي التعقيد إلى عدم نجاح المعلومات في إيصال جوهرها، أي انعدام فائدتها؛
- ✓ **مستوى الفهم والإدراك والوعي لدى مستخدمي المعلومات:** إن مستوى فهم المعلومات المالية همزة وصل بين المعلومات المالية التي يجب أن تكون مفيدة وبين المستخدمين الذين ينبغي أن تتوفر لهم حد أدنى من المعرفة بهذه المعلومة، لكي يمكن من فهمها والاستفادة منها.

[1]- هياش فارس، متاع ريمة، **أثر المعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق عمان الدولي المالي**، مرجع سبق ذكره، ص:632.

المطلب الثالث: أثر تكنولوجيا المعلومات على جودة المعلومات المالية

يؤدي إستعمال تكنولوجيا المعلومات المتطورة إلى تغير مستمر في تكنولوجيا التجميع والمعالجة ونشر المعلومات والبيانات المالية والمحاسبية، وقد أدت تلك التطورات إلى تغييرات أساسية للأدوات التقليدية للتعامل مع هذه المعلومات، وبالتالي ساهمت في رفع كفاءة وقدرة النظام المحاسبي في معالجة البيانات والحصول على معلومات مالية تمتاز بالسرعة والموضوعية والتفصيل والملائمة[1].

أي أن تكنولوجيا المعلومات وفرت إمكانات كبيرة وهائلة لتحسين أداء نظام المعلومات المحاسبية ولتطوير جميع عناصرها من أفراد وهياكل وأدوات بفضل الميزات الكبيرة لها مثل التعددية وتنوع الإستعمالات والتكلفة المنخفضة نسبيا، كما نتجت عن تكنولوجيا المعلومات إمكانات كبيرة لتطوير نظام المعلومات المحاسبية وجعلها أكثر مرونة وإستجابة وقدرة على التكييف مع التغيرات التي يعيشها العالم اليوم، ويمكن تلخيص أهم اتجاهات تأثير تكنولوجيا المعلومات على نظام المعلومات المحاسبي على النحو التالي[2]:

- يعتبر التقليل من التكاليف من أهم محددات جودة المعلومة المالية، وتكنولوجيا المعلومات أداة فعالة لتخفيض حجم النفقات وإعادة التنظيم وكذلك تخفيض تكاليف المعالجة المالية؛
- ساعدت تكنولوجيا المعلومات على خلق قنوات إتصالات جديدة من خلال شبكة الإتصالات سواء على المستوى الداخلي للمؤسسة أو المستوى الخارجي لها، وبذلك فهو يحقق أحد أهم محددات الجودة وهي السرعة؛
- تقليل مساحات خزن البيانات المختلفة التي يتم الحصول عليها وتحويلها إلى ملفات يمكن إستدعاؤها مباشرة من قاعدة البيانات المركزية وكذلك إمكانية تحديث هذه البيانات المخزونة أولا بأول؛
- الإستفادة من القدرات التي توفرها الوسائل الإلكترونية في تسهيل أداء العمليات والمعالجات المحاسبية المختلفة وخاصة تلك المعتمدة على تطبيق الأساليب الرياضية والإحصائية.

---

[1]- ابراهيم محمد علي الجزراوي، لقمان محمد سعيد، **أدوات تكنولوجيا المعلومات ودورها في كفاءة وفعالية المعلومات المحاسبية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، 2009، العدد (71)، ص: 11،12.

[2]- **نفس المرجع السابق**، ص: 12،13.

ومن خلال إستعمال الحاسوب، يتم توفير تقارير مالية متعددة في آن واحد، تلك التقارير التي تساهم في توفير معلومات أكثر ملائمة، وقد ساهم الحاسوب في تحقيق خاصية التوقيت المناسب لما يتمتع به من قدرة على الإنجاز السريع وخزن المعلومات وإسترجاعها وقت الحاجة إليها[1].

وبالرغم من الميزات التي توفرها تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة المعلومة المالية، إلا أنها تؤثر بشكل سلبي أيضا على هذه المعلومات، خصوصا فيما يخص أمنها، فالمعلومات المالية المعدة والمنشورة من خلال تقنية تكنولوجيا المعلومات تواجه مخاطر بأمنها من خلال التلاعب والتحريف بالبيانات المدخلة مما ينتج عنها معلومات مشكوك في صحتها، ولا يعد أمن وسلامة المعلومات موضوعا محليا فقط إنما يؤثر أيضا على الأطراف الخارجية وبالتالي يؤثر سلبا على علاقة المؤسسة مع هذه الأطراف[2].

المطلب الرابع: التدقيق الإلكتروني كوسيلة لتحسين جودة المعلومة المالية

لمهنة التدقيق دورا جوهريا في مكافحة نظام الفساد وتعزيز الأداء والشفافية[3]، وتتحدد جودة التدقيق بمدى قدرة المدقق على إكتشاف الأخطاء والثغرات في النظام المحاسبي وكذلك الغش والتلاعب والتعبير عن ذلك في شكل تقرير فني محايد[4]، وبما أن إستخدام تكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى تحسين جودة العمل من خلال أساليب التكنولوجيا الحديثة خصوصا الدقة العالية ونقص التكاليف[5]، فهو بذلك يؤكد الأهداف التي تسعى لها مهنة التدقيق، فالغاية الأساسية من تدقيق المعلومة المالية هي العمل على إصدار معلومة مالية صادقة، وهو بحد ذاته المنطلق أو الركيزة الأساسية التي تمثل الأرضية الأولية لمدقق الحسابات، بحيث يجتهد هذا الأخير في تطبيق أعلى مستويات الأمان والحيطة لتحري صدق المعلومة بجمع أكبر قدر ممكن من الأدلة والإثباتات التي ترسخ عنده خلفية صادقة عن المعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسة[6].

---

[1]– **نفس المرجع السابق**، ص: 15.

[2]– شفال حمود سالم القرالة، **أثر إستخدام تكنولوجيا المعلومات على مصداقية القوائم المالية من جهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين**، رسالة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان–الأردن–، ص:20.

[3]– بربري محمد أمين، بن بوعلي خديجة، **أهمية التدقيق الإلكتروني في تعزيز أداء الحكومة الإلكترونية**، مرجع سبق ذكره، ص:35.

[4]– نبيل ابراهيم سمور، **دور التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة خدمة التدقيق**، مرجع سبق ذكره، ص: 30،31.

[5]– محمود يحي زقوت، **مدى فاعلية إستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق وأثره في تحسين جودة خدمة التدقيق في قطاع غزة**، مرجع سبق ذكره، ص:60.

[6]– محمد أمين لونيسة، **تطور مهنة التدقيق في الجزائر وأثره على تحسين جودة المعلومة المالية**، رسالة دكتوراه، الطور الثالث، علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017/2016، ص: 164.

وبالتالي يمكن القول بأن التقارير المالية التي تتسم بالجودة هي نتيجة طبيعية لعمل يتسم بالجودة، فلا يمكن أن تتحقق الجودة من خلال التقارير المالية وحدها، بل يجب أن تتضمن ما يقوم به المدقق من أعمال لإضفاء المصداقية على التقارير المالية وبالتالي مقابلة توقعات مستخدمي التقارير المالية، حيث يعد ذلك هو الهدف من الجودة في مجال التقرير المالي[1].

وبما أن تكنولوجيا المعلومات كرست ما جاءت به مهنة التدقيق من أهداف، وما جاءت به المعلومة المالية من خصائص لتحقيق الجودة، فهذا أدى إلى تحسين في العناصر التالية:

1- **من حيث الموضوعية والحياد:** إن مسؤولية إبداء الرأي لا تتغير أو تتبدل تبعا لتغير طريقة تشغيل البيانات وإعداد الدفاتر والسجلات، بمعنى أن المدقق القانوني ملزم بإتباع معايير التدقيق المتعارف عليها سواء كان يدويا أو تقليديا[2]، لكن إستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية المراجعة يساهم في توفير أسس أفضل لممارسة الحكم الشخصي من قبل المدقق مما يؤدي إلى تحسين عملية المراجعة بشكل عام[3]. لذلك فالحاسوب يؤثر في حيادية المعلومات إذ أن استعماله في تشغيل البيانات سبب خفض التدخل البشري، مما جعل نتائجه أكثر موضوعية ويمكن الإعتماد عليها بشكل أفضل[4].

2- **من حيث دقة ومصداقية المعلومة:** بما أن تكنولوجيا المعلومات قد أدى إلى تقليل إستعمال المستندات والأوراق في العمليات الحسابية والكتابية، مما خفض من كمية الأخطاء التي قد يسببها كثرة هذه المستندات، وبالتالي تقليل الجهد والوقت الذي قد يتطلبه التدقيق اليدوي، خصوصا مع تضخم حجم البيانات وتوسع أعمال المؤسسات، وظهور الحاجة إلى الترجمة الدقيقة والصادقة لهذه البيانات والمعلومات بطريقة تفيد المستخدمين. لذلك فصحة المعلومات المالية وخلوها من الأخطاء أو التلاعب تؤدي بالضرورة إلى زيادة مصداقيتها وموثوقيتها في ظل التدقيق الإلكتروني لهذه المعلومات.

3- **من حيث سهولة توفر ونقل المعلومة:** إن إستخدام تكنولوجيا المعلومات يساهم في توفر المعلومة المالية اللازمة لإتخاذ القرارات الإستثمارية في الوقت المناسب للمؤسسة، وتتميز المعلومة المالية في ظل

---

[1]- بسام سليمان قديح، **أثر خصائص لجان التدقيق على جودة التقارير المالية**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية –غزة–، 2013، ص: 70.

[2]- نبيل ابراهيم سمور، **دور التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة خدمة التدقيق**، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

[3]- لطيفة فرجاني، **المراجعة في ظل المعالجة الآلية للمعلومات**، من الموقع الإلكتروني لمركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية www.kantakji.com، بتاريخ: 2019/03/12 على الساعة: 15:30، مجلة المحاسب العربي، ص:05.

[4]- ابراهيم محمد علي الجزراوي، لقمان محمد سعيد، **أدوات تكنولوجيا المعلومات ودورها في كفاءة وفعالية المعلومات المحاسبية**، مرجع سبق ذكره، ص: 05.

التشغيل الإلكتروني للبيانات بسهولة الفهم وعدم الغموض، لتسهل على مستخدميها قراءتها وتحليلها. ونتيجة لتعدد نشاطات المؤسسة وتعاملها المستمر مع أطراف خارجية، والتزامها بتوفير هذه المعلومات إلى كافة الأطراف سواء داخل مؤسستها أو خارجها، فقد ساهم التدقيق الإلكتروني في نقل التقارير عن عمليات الرقابة والفحص للمعلومات المالية بين هذه الأطراف بكل سهولة ويسر.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية عنها

يعتمد الباحثون في بحوثهم على طرق مختلفة، فلكل منهم طريقة خاصة في جمع المعلومات وتحليلها، وهذا الذي يؤدي للفروقات في الدراسات المختلفة في أغلب البحوث، ففي هذا الموضوع ركز معظم الباحثون على دور التدقيق الإلكتروني وتأثيره على المعلومات المحاسبية للمؤسسات أما هذه الدراسة فقد ركزت على التدقيق الإلكتروني وتأثيره على جودة المعلومات المالية من جهة، ودوره في التقليل من الإختلاس والغش والأخطاء وتسهيل عملية التدقيق من جهة أخرى، وكذلك درس تأثيره على مصداقية القوائم المالية، وفيما يلي بعض الدراسات العربية والأجنبية والتعقيب على هذه الدراسات والفرق بينها وبين دراستنا.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

لقيت الدراسة إهتماما واسعا من قبل الدراسات البحثية باللغة العربية، حيث تنوعت طبيعتها وتسمياتها، ومنه يمكن عرض الدراسات التالية:

أولاً: دراسة عباسي عصام، تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية وإتخاذ القرارات، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011/2009.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أداء المؤسسة ومتابعة نشاطها ومساعدتها على العمل والإجتهاد والتقدم والإستمرار ومحاولة تميزها بالكفاءة والفعالية، ومن أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة أن القوائم المالية تنتج عن طريق إدراج العمليات التي تقوم بها المؤسسة وتقييمها في قائمة الميزانية وجدول حسابات النتائج والملاحق حسب المخطط المحاسبي الجزائري حيث تعد المؤسسات الجزائرية القوائم المالية التالية: الميزانية وجدول حسابات النتائج و هذا حسب المخطط المحاسبي الوطني (PCN)، لكن مع تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) فقد تم إدراج قائمتين جديدتين هما: جدول التدفقات النقدية وجدول التغيرات في حقوق الملكية، وإن النظام المحاسبي المالي يشكل تغييرا حقيقيا للثقافة المحاسبية المطبقة من طرف المؤسسات الجزائرية نحو تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ الدولي، والإختلاف في عرض وإعداد القوائم المالية وطرق

الإفصاح عن المعلومات وتقديمها يؤثر مباشرة على مستخدميها لأنهم بصدد إتخاذ قرارات وسط مجموعة من البدائل.

ومن أهم التوصيات: لابد من العمل على زيادة الثقافة المحاسبية من أجل فهم أكثر للقوائم المالية الصادرة عن مختلف المؤسسات من طرف المستثمرين وصناع القرارات توحيد جهود المحاسبين ومختلف المسيرين للخروج بقوائم مالية صادقة توضح بصورة واضحة عن الوضع المالي للمؤسسة، ضرورة الربط بين التعليم الأكاديمي للمحاسبة ومسألة تطبيق النظام المحاسبي الجديد وفق معايير المحاسبة الدولية.

ثانياً: دراسة نور الهدى قولاري، دور التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة المعلومات المالية جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015/2014.

تهدف هذه الدراسة إلى عرض وإبراز مدى أهمية تكنولوجيا المعلومات في تحسين فعالية وظيفة التدقيق الداخلي، ومن خلال الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:أهمية مواكبة التدقيق الداخلي للتطورات الملاحقة في مجال تكنولوجيا المعلومات يعد أمرا حتميا لإستمراره في تقديمه لخدماته المتغيرة، كما أنها بينت مساهمة تكنولوجيا المعلومات في مساعدة وظيفة التدقيق الداخلي في عدة جوانب كالسرية والدقة في الأداء فبفضل تكنولوجيا المعلومات أصبحت الأخطاء غير واردة تقريبا، وبينت أنه يجب على مستوى مديرية التدقيق الداخلي الإستعانة بأجهزة إعلام آلي مزودة ببرامج تتميز ببساطتها وإقتصارها على تسهيل القيام بعض الأعمال هو ما يجعل تأثيرها على تحسين وظيفة التدقيق الداخلي ضعيفا كما أظهرت الدراسة أن تكنولوجيا المعلومات لها أثر إيجابي على وظيفة التدقيق الداخلي الأمر الذي يشير إلى أهميتها بالنسبة للمؤسسة.

ومن أهم التوصيات: تشجيع المدققين الداخليين على الإلتحاق بالدورات المتخصصة ورفع درجة تأهيلهم ومهاراتهم من خلال إستخدام تكنولوجيا المعلومات وأوصت المؤسسات على التكفل بتطوير موارد تكنولوجيا المعلومات التي تتوفر عليها وكذلك ضرورة معرفة المدقق الداخلي لسيرورة البرامج المعتمدة في المؤسسة حتى يتمكن من كشف الأخطاء.

ثالثاً: دراسة أحمد زهير محمد مرعي، التدقيق الإلكتروني وأثره على جودة التدقيق لدى مكاتب وشركات التدقيق العاملة في الأردن، جامعة الزرقاء الأردن، 2015/2014.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التطبيق الإلكتروني على جودة التدقيق لدى مكاتب وشركات التدقيق العاملة في الأردن، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن إستخدام التدقيق الإلكتروني له أثر على جودة عملية التدقيق لما يمتاز بها من دقة في إخراج البيانات وتبويبها وقدرة المدقق على ممارسة عملية

التدقيق الإلكتروني بكل فاعلية لأن المدققين يدركون أن التدقيق الإلكتروني يحتوي على كثير من المزايا والتي يمكن من خلالها ضبط جودة التدقيق الخارجي كما أظهرت نتائج الدراسة أن مكاتب وشركات التدقيق العاملة في الأردن يقومون بتطبيق التدقيق الإلكتروني بدرجة مرتفعة.

ومن أهم التوصيات:إستمرارية مكاتب وشركات التدقيق العاملة في الأردن بإستخدام التدقيق الإلكتروني والعمل على تطوير أساليب تطبيقها وإعادة النظر في الطرق التقليدية للتدقيق الخارجي بما يواكب التطور التكنولوجي.

رابعاً: دراسة بن قطيب علي، دور التدقيق المحاسبي في ظل المعالجة الإلكترونية للبيانات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، جامعة محمد بوضياف المسيلة 2017

تهدف الدراسة إلى شرح مختلف الخطوات المنهجية التي تسمح برصد المعلومات الضرورية للدراسة وتحليلها، ومن أهم النتائج المتوصل إليها وجود وعي لدى مدققي الحسابات في الجزائر من خلال إستخدام تكنولوجيا المعلومات التي تؤثر إيجابيا على مهنتهم، فيما يؤدي إلى تحقيق فعالية كبيرة منها تسهيل العمل اليومي وتوفير الوقت والجهد كما أن إستعمال الإنترنت أتاح إتساع نطاق نشر المعرفة والمعلومات والإفصاح الكامل وفي أوقات متعددة ومستخدمين متعددين ذات علاقة بالمؤسسة.

ومن أهم التوصيات: الإهتمام بإصدار معايير محلية وعربية للممارسات المحاسبية وعملية تدقيق الحسابات في ظل بيئة المعالجة الإلكترونية وآلياته و كذلك التحكم في مخاطر تكنولوجيا المعلومات عن طريق توفير برامج الحماية، وأيضا إستخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال التدقيق وإستعمالها في إختيار العينات، والقيام بدورات تكوينية لفائدة مدققي الحسابات خاصة في مجال التكنولوجيا الحديثة، وربط نظام الرقابة الداخلية بالتكنولوجيا الحديثة بإعتباره يساهم في الرقابة الفعالة داخل المنظمة وشددت على قيام الدولة بفرض قوانين جديدة حول تكنولوجيا المعلومات ومواكبتها للتطورات التكنولوجية، وتوفير مختلف المؤسسات لبنية تحتية متطورة في التكنولوجيا الحديثة والمستعينة بالخبرات المؤهلة.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

لقي الموضوع إهتماما كبيرا من قبل الباحثين الأجانب، وإستنادا إلى الدراسات السابقة سيتم التطرق إلى أبرز الدراسات الأجنبية السابقة التالية:

أولا: **Evaluation of computerized accounting, Walid Zakaria Siam Information systems effectiveness in the Jordanian commercial banks, 2005**

يتم في هذه الدراسة رفع كفاءة هذه الأنظمة وجعلها أكثر قدرة على توفير المعلومات المناسبة لعملية القرار في عالم يتزايد فيه المنافسة والإستخدام الموسع لنظم المعلومات المحاسبية في الوسائل الحديثة لتكنولوجيا المعلومات، ومن أهم النتائج المتحصل عليها في هذه الدراسة :تقييم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية بدرجة عالية من المردودية في ظل التطور التكنولوجي وهو أمر واضح من خلال قدرة بعض المكونات وبرمجيات هذه الأنظمة التي يمكن تبديلها أو تطويرها للتكيف مع النظام الجديد وقدرة هذه الأنظمة على تغطية أكبر قدر من الوظائف في البنوك، و أن أنظمة المعلومات المحاسبية المالية في البنوك التجارية الأردنية في ظل التطور التكنولوجي تساهم بتسيير خصائصها (الجودة، المرونة، البساطة والموضوعية).

ومن أهم التوصيات: أن تستفيد البنوك التجارية من وسائل تكنولوجيا المعلومات الحديثة في تطوير نظم المعلومات المحاسبية المالية في البنوك التجارية الأردنية وتطوير خدمات البنوك، وإجراء مزيد من البحوث حول إمكانية تصميم نظم المحاسبة المالية لتوفير أنواع جديدة من الخدمات المصرفية المقترحة لتلبية متطلبات الإقتصاد الوطني والمجتمع الأردني وقطاع البنوك من أجل التمكن من مواجهة المنافسة في ظل العولمة وكثافة المنافسة العلمية.

ثانيا: Moorthy and other, The impact of information technology on internal auditing (2011)

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق الداخلي لدى المؤسسات، حيث تؤكد الدراسة على الإتجاه العالمي لإعتماد نظام تكنولوجيا المعلومات على بيئة أكثر خضوعا للرقابة في عملية التدقيق، ومن أهم النتائج المتحصل عليها تزايد الإعتماد على تكنولوجيا المعلومات في أنشطة التدقيق، وأن المدقق أيضا لديه مسؤولية للتأكد من مستوى التحكم في الإدارة لفهم المخاطر التي قابلتها والإلتزامات المحتملة، وكذلك ضرورة فهم المدققين للتطورات الجديدة لتكنولوجيا المعلومات حيث تزيد من مهارة المدققين المهنية.

ومن أهم التوصيات: تقديم المبادئ الخاصة بالتدقيق والتوجيهات وأفضل الممارسات في تقييم التقنيات لتنفيذ عملية التدقيق الداخلي بشكل فعال، والعمل بنظام المعلومات والتجهيزات الإلكترونية للبيانات لتسيير عمل المؤسسات والشركات والمساعدة في إتخاذ القرارات.

المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تؤكد الدراسات السابقة الدور المهم الذي يلعبه التدقيق الإلكتروني وأجمعت أيضا على أهمية دوره في إبراز أهمية تكنولوجيا المعلومات في تحسين فعالية وظيفة التدقيق الداخلي وأهمية مواكبة التدقيق الداخلي لتطورات تكنولوجيا المعلومات، وتقييم أداء المؤسسة وكفاءتها وجعل قدراتها أكبر وذلك بتوفير المعلومات المناسبة لعملية إتخاذ القرار، كما أثبت أن جمع ومعالجة وتحليل ونشر المعلومات المحاسبية والمالية ذات جودة عالية لها تأثير على تحسين الأداء، كما وضحت أثر التدقيق الإلكتروني على جودة التدقيق لدى المكاتب والشركات ومختلف الخطوات المنهجية التي تسمح برصد المعلومات الضرورية وإتساع نطاق المعرفة.

وإختلفت الدراسات من باحث إلى آخر في مكان الدراسة وهناك من إختار فرع معين لدراسة العلاقة بين التدقيق الإلكتروني وبين المعلومات المالية، لكن معظم الدراسات إتفقت على نفس النتائج.

أما هذه الدراسة فقد كانت بمديرية توزيع الكهرباء والغاز سونلغاز–تبسة– التي شملت فروع متعددة كالمحاسبة والمالية وأيضا ركزت على الدور المهم الذي يلعبه التدقيق الإلكتروني في فحص نقدي إنتقادي منظم يهدف إلى مصداقية القوائم المالية وسلامة البيانات الواردة فيها لتحقيق الفاعلية والكفاءة، وملائمة المعلومات لصناع القرار، ومساعدتهم في عملية التخطيط والرقابة وتوثيق الأعمال سواء كانت داخليا أو خارجيا، وتوفير ضمانات بأن الضوابط الداخلية كافية وموثوقة وشاملة بهدف إبداء رأي فني محايد، حيث أظهرت أن إستخدام التدقيق الإلكتروني يسهل عمليات التدقيق المعقدة وقراءة التقارير وتخفيض أو إلغاء العمل المعتمد على الأوراق، كما يلعب دورا فعال في سرعة إنجاز المراجعة في الوقت المحدد وبدقة وتقليل الجهد مع تحسين جودة المعلومات المالية وحماية الأصول وتقييم جودة هذه المعلومات والحد من الغش والإختلاس وإرتكاب الأخطاء ومكافحة الفساد وتعزيز الأداء.

خلاصة الفصل

طورت تكنولوجيا المعلومات كثيرا من مهنة تدقيق الحسابات، وحسنت من مزاياها، وإجراءاتها وأساليبها، وسهلت على المدقق عملية الرقابة وأثرت إيجابا على سرعة ودقة تنفيذ عمليات التدقيق، ورفعت مستوى الفعالية والكفاءة، وقللت الجهد والتكلفة المرتبطة بها، كما أن تدريب المدققين على إستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق يؤدي إلى تحسين جودته مما ينعكس هذا مباشرة على البيانات والمعلومات وبالأخص المعلومات المالية أين تعتبر من أهم المعلومات في المؤسسة.

فالتدقيق الإلكتروني للبيانات والمعلومات المالية وفقا لتقنيات وبرامج إلكترونية أدى إلى تحسين جودة المعلومات المقدمة ضمن القوائم المالية والتقارير أين تصدرها المؤسسة، من حيث الموضوعية ومصداقية المعلومات وسهولة توفرها وتداولها.

وبطبيعة الحال فتكنولوجيا المعلومات لا تخلو من المشاكل، ومع توفر مجموعة من مخاطر تكنولوجيا المعلومات التي يجب على المدقق أن يأخذها بعين الاعتبار ويجعل منها دافعا لتطوير جودة المعلومة المالية التي تعتبر بؤرة قرار تدعم وتحقق الأهداف الرئيسية للمؤسسة، هنا يمكن القول أن التكنولوجيا والتدقيق الإلكتروني أثر وطور المعلومات المالية وزاد من جودتها.

الفصل الثاني

فعالية التدقيق الإلكتروني في ضمان جودة المعلومة المالية في مديرية سونلغاز

– تبسة –

تمهيد

بعد أن تم التطرق إلى الجانب النظري الذي تم من خلاله محاولة تقديم عرض شامل عن دور التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة القوائم أو المعلومات المالية، فلا بد من محاولة إسقاط هذه الدراسة عن طريق القيام بدراسة تطبيقية لإحدى المؤسسات الاقتصادية وقد تم إختيار المديرية العامة لتوزيع الكهرباء والغاز –تبسة– نظرا لطبيعة نشاطها وأهميتها وكذلك لأنها الوحيدة بين المؤسسات التي تتبنى التدقيق الالكتروني، وإنسجاما مع أهداف البحث التي ترمي إلى دراسة مدى فعالية التدقيق الإلكتروني في تحقيق خصائص جودة المعلومة المالية، تفرض الدراسة الميدانية الوقوف على أبرز العناصر المحققة لجودة المعلومة المالية ومدى تطبيقها على أرض الواقع في ظل التطورات التكنولوجية في برامج التدقيق.

- **المبحث الأول:** التعريف بمديرية توزيع الكهرباء والغاز– تبسة وواقع الدراسة النظرية فيها؛
- **المبحث الثاني:** عرض نتائج الدراسة الميدانية في مديرية سونلغاز –تبسة–؛
- **المبحث الثالث:** إختبار الفرضيات ومناقشة نتائج الدراسة.

المبحث الأول: التعريف بمديرية توزيع الكهرباء والغاز – تبسة– وواقع الدراسة النظرية فيها

للتعرف على علاقة متغيرات الدراسة، يجب أولا التعرف على كلا المتغيرات على حدى وذلك بإسقاطها التطبيقي على مديرية توزيع الكهرباء والغاز –تبسة–، لذلك سيتم التطرق في هذا المبحث إلى تعريف بالمؤسسة محل الدراسة، وواقع التدقيق الإلكتروني في هذه الأخيرة بالإضافة إلى المعلومات المالية التي تستخدمها ومدى تبنيها للحواسيب الإلكترونية في تدقيق هذه المعلومات.

المطلب الأول: بطاقة تعريفية عن مديرية توزيع الكهرباء والغاز –تبسة–

أولاً: لمحة تاريخية عن مؤسسة سونلغاز

مرت مؤسسة سونلغاز أثناء تطورها بعدة مراحل حيث تميزت كل مرحلة بأهداف معينة، وفيما يلي توضيح لذلك:

1. المرحلة الأولى (1947-1969)إنشاء مؤسسة كهرباء وغاز الجزائرEGA

خلال سنة **1947**تم إنشاء أول مؤسسة جزائرية في مجال الكهرباء والغاز خلال الحقبة الإستعمارية، والتي سميت بمؤسسة كهرباء وغاز الجزائر، والتي كانت مسيرة من قبل إطارات فرنسية في إطار التوسع الذي تقوم به فرنسا لمستعمراتها، وكان نشاط هذه المؤسسة منحصر على بعض المدن الكبرى آنذاك، أي المناطق الاستراتيجية للمستعمر الفرنسي، وظلت هذه المؤسسة تمارس نشاطها خلال الحرب التحريرية وبعد الإستقلال إلى غاية **1969** أين قرر تأسيس أول مؤسسة جزائرية في مجال الكهرباء والغاز، وتميزت هذه المرحلة بهدفان أساسيان هما:

- تزويد إقامات للمعمرين الفرنسيين والثكنات العسكرية بالطاقة الكهربائية لغرض حماية ممتلكاتهم؛
- توسيع مساحة الشبكات الكهربائية على المدن على الكبرى الساحلية خاصة الجزائر، عنابة، وهران، نظرا لمكانتهم الاستراتيجية.

2. المرحلة الثانية (1969-1983) إنشاء المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز SONALGAZ

وفق التعليمة الرئاسية رقم **6959** المؤرخة في 26 جولية **1969**، والمعلنة بالجريدة الرسمية للدولة الجزائرية من أوت **1969** المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز سونلغاز، تمّ إنشاؤها بدلا من كهرباء وغاز الجزائر، وبالرغم من الصعوبات والمشاكل التنظيمية آنذاك إلاّ أن المؤسسة كانت لها رسالة واضحة، تتضمن النقاط الثلاث التالية:

- إنتاج ونقل الطاقة الكهربائية والغاز عبر القنوات والشبكات التي تركها المستعمر الفرنسي، والحفاظ على إستمرارية المؤسسة؛
- توزيع وإحتكار سوق الطاقة الكهربائية والغازية عبر التراب الوطني؛
- تكوين إطارات المؤسسة في جميع النشاطات بمراكز تكوين اجنبية.

من خلال هذه النقاط نستنتج أن المؤسسة آنذاك كان تسييرها خاضع لسياسة الدولة الجزائرية، وهذا بحجة الإطارات المؤهلة لتسيير المؤسسة من جهة اخرى.

3. المرحلة الثالثة (1983-1991) إعادة هيكلة سونلغاز

خلال هذه المرحلة شهدت مؤسسة سونلغاز مرحلة تغيير جذري وهام، حيث أن المؤسسة إنقسمت الى عدة فروع أهمها :

KAHRI: مؤسسة أشغال الكهرباء الريفية؛

KAHRKIB: مؤسسة تركيب الهياكل والمنشآة الكهربائية؛

KAHNAGAZ: مؤسسة إنجاز القنوات لنقل وتوزيع الغاز؛

INERGA: مؤسسة أشغال الهندسة المدنية؛

ETTERKIB: مؤسسة التركيب الصناعية؛

AMC: مؤسسة صناعة العدادات الكهربائية والغازية وأجهزة القياس والمراقبة.

كل هذه الفروع أصبحت مستقلة نسبيا عن المؤسسة الأم سونلغاز، تمارس نشاطها وفق متطلبات السوق والدولة الجزائرية، إلا أن التسيير في هذه المرحلة كان دائما مركزيا، حيث أنها لا تستطيع العمل وفق مؤهلاتها من الدولة أو المؤسسة الأم.

ومن أهداف المؤسسة في هذه المرحلة :

- الحفاظ على إستمرارية المؤسسة؛
- العمل على إيصال الطاقة الكهربائية إلى كل مواطن عبر التراب الوطني؛
- إنشاء مركز تكوين مهنية متخصصة تابعة للمؤسسة .

من خلال هذه النقاط نستنتج أن المؤسسة قررت إنشاء مراكز تكوين تابعة لها لتلبية إحتياجاتها من اليد المؤهلة، ومن بين هذه المراكز المدرسة التقنية للبليدة بالوسط الجزائري، ومركز التكوين لعين مليلة للشرق الجزائري.

وهذا ما يؤكد على حتمية التكوين بالنسبة للمؤسسة، حيث أن نشاطها في مجال التكنولوجيا الكهربائية والغازية يستدعي ذلك، بالتالي فالمؤسسة إستفادت أولا من مراكز التكوين وتخفيض فاتورة التكوين بالعملة الصعبة.

4. المرحلة الرابعة (1991-1995) طابع قانوني جديد للشركة

في هذه المرحلة تغير الطابع القانوني للمؤسسة، حيث أصبحت مؤسسة عمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري (مرسوم تنفيذي رقم **91-675** المؤرخ في **14** ديسمبر **1991**) لكن في هذه الفترة لم يطبق فعليا النظام الجديد بلا أجل إلى غاية سنة **1995**، سنة التطبيق الفعلي للقانون الجديد إلا أنه إبان هذه المرحلة تم وضع أول إتفاقية جماعية بين المؤسسة وممثلي العمال كمرحلة إبتدائية والتي تحدد علاقات العمل بين الطرفين من واجبات وحقوق.

بقيت أهداف المؤسسة على حالها في هذه المرحلة (أي كما كانت في المرحلة التي سبقتها) لكن الشيء الجديد في هذه المرحلة هو وضع أول إتفاقية جماعية للمؤسسة موضوعة بين الإدارة وممثلي العمال، والتي تضم كل ما يتعلق بحقوق وواجبات الطرفين.

5. المرحلة الخامسة (1995–2002) تحول الشركة إلى مؤسسة عمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري EPIC

سنة **1995** وفق المرسوم التنفيذي رقم **95-208** المؤرخ في **17** سبتمبر **1995** يؤكد طبيعة سونلغاز على أنها مؤسسة ذات الطابع التجاري والصناعي، وألحق تسيير هذه المؤسسة تحت وصاية الوزارة المكلفة بالطاقة. الميزة التي أدرجت على هذه المؤسسة في هذه الفترة هي إستقلاليتها المالية، كما حددت لها مجالات التعامل مع الوصاية، ووضع أيضا في نفس الفترة لهذه المؤسسة المهام الرئيسية لها منها:

- ضمان الإنتاج من الطاقة الكهربائية والغازية؛
- ضمان التوزيع العمومي للغاز، مع إحترام شروط التوعية والأمن، وأقل تكلفة للطاقة في إطار مهامها للخدمة العمومية .

كل هذه النقاط تدل على رغبة المؤسسة في الحفاظ على تواجدها وديمومتها في السياحة، إلا أنه في السنوات الأخيرة من هذه المرحلة **(2000-2002)** أضيف إلى أهداف المؤسسة هدفين آخرين هما:

- أن تحتل المؤسسة المرتبة الخامسة على مستوى البحر الابيض المتوسط من حيث حجم المبيعات والأرباح والكفاءة في أدائها؛
- ترقية مستوى كفاءة الموارد البشرية حسب الكفاءة الدولية.

لكن هذين الهدفين إختفيا مع بداية سنة **2002** خاصة مع صدور قانون الطاقة من طرف الدولة وتقسيم رأس مال المؤسسة إلى أسهم.

6. المرحلة السادسة (2002- 2006) شركة ذات أسهم SPA

بعد صدور قانون الطاقة والمصادق عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني، أصبحت المؤسسة سنة **2002** شركة ذات أسهم بقدر**1500.000.000.00** دج مقسم إلى **150**ألف سهم ويقدر كل سهم **1000.000.00** دج و كل الأسهم ملك للدولة، أي رأس مال الشركة غير معروض للبيع لا على المستوى المحلي ولا على المستوى الدولي. إلا أن ما يميز هذه المرحلة عن سابقتها هو تحررها أكثر في إستقلالية التسيير المالي وكذلك في إتخاذ القرارات. وبالتالي أصبحت المؤسسة عبارة عن مجمع صناعي يضم عدة مديريات عامة كل واحدة لها تسييرها الخاص وإستقلاليتها المالية، ومن أهم هذه المديريات :

- المديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية **SPE**؛
- المديرية العامة للنقل الخاصة بالكهرباء **GRTE**؛
- المديرية العامة للنقل الخاصة بالغاز **GRTG**؛
- المديرية العامة للتوزيع غرب بوهران **SDO**؛
- المديرية العامة للتوزيع وسط البليدة **SDC**؛
- المديرية العامة للتوزيع مركزة الجزائر العاصمة **SDA**؛
- المديرية للتوزيع شرق بقسنطينة **SDE**.

ومن الأهداف التي ركزت عليها المؤسسة في هذه المرحلة :

- إنتاج ونقل وتوزيع وتسويق الطاقة الكهربائية بالجزائر والخارج؛
- تنمية وتطوير الخدمات في ما يخص مصالح الطاقة؛

- دراسة وترقية كل أنواع مصادر الطاقة؛
- التنمية بكل الوسائل المتاحة وجميع النشاطات التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بالصناعة الكهربائية والغازية؛
- ضمان أمن الأفراد الذين لهم علاقة مباشرة بنشاط الإستغلال؛
- الحفاظ على صورة المؤسسة على المستوى المحلي.

ثانياً:التعريف بالمديرية العامة لتوزيع الكهرباء والغاز – تبسة–

1. نشأة المديرية العامة لتوزيع الكهرباء والغاز–تبسة–

تعتبر مديرية التوزيع بتبسة إحدى المديريات التابعة للمديرية الجهوية لتوزيع الكهرباء والغاز بقسنطينة، حيث تشرف هذه الأخيرة على **16** ولاية أين توجد **19** مديرية جهوية للتوزيع. تم تأسيس مديرية لتوزيع الكهرباء والغاز بتبسة في جانفي**1978**، وهي شركة ذات أسهم تشرف على ثلاث مراكز موجودة بالدوائر التالية :

- العوينات؛
- بئر العاتر؛
- الشريعة؛
- ونزة.

وتتمثل أهداف المديرية فيما يلي:

- توزيع الكهرباء والغاز وفق قواعد أمنية معمول بها عالميا؛
- وصل الزبائن الجدد للكهرباء والغاز في آجال محددة لضمان الكمية والجودة بأقل تكلفة؛
- العمل على الصيانة المستمرة لشبكات توزيع الغاز والكهرباء وتطويرها؛
- ضمان حسن تسيير وتطوير الموارد البشرية العاملة بها؛
- ضمان أمن وسلامة الأشخاص من مخاطر الغاز والكهرباء؛
- إعطاء الصورة الجيدة لمؤسسة سونلغاز على المستوى المحلي.

أ- وظيفة المدير:

وتتمثل في:

- تسيير الشؤون الداخلية للمديرية من موارد مادية وبشرية؛
- التنظيم والتنسيق بين مختلف أطراف المديرية من أجل تحقيق الأهداف المسطرة؛
- التخطيط للمدى القصير والمتوسط والبعيد؛
- إتخاذ القرارات.

ب- وظيفة المكلف بالشؤون القانونية :

يقوم المكلف بالشؤون القانونية بالمهام التالية:

- تسيير الأنشطة القانونية للمنطقة ؛
- تسيير ملفات النزاعات لمتابعة ذمة المنطقة من الناحية القانونية .

ت- المكلف بالإتصال:

تلعب وظيفة المكلف بالإتصال دورين مهمين، دور على الصعيد الداخلي ودور على الصعيد الخارجي، وفيما يلي توضيح لذلك:

- على الصعيد الداخلي:

- مد جسور التواصل بين الإدارة ومختلف الزبائن قصد توفير أقصى حد لإنتشار المعلومات عن نشاطات المؤسسة.

- على الصعيد الخارجي:

- الإدلاء بالمعلومات للجهات الخارجية إذ يعتبر المكلف بالإتصال بمثابة الناطق الرسمي عن المؤسسة؛
- القيام بحملات تحسيسية وتوعوية عن مخاطر الغاز والكهرباء وكيفية الوقاية منها.

ث- المكلف بالأمن :

تنحصر مهام المكلف بالأمن فيما يلي:

- السهر على مراقبة إحترام الإجراءات الأمنية المتعلقة بالمنشآت الكهربائية والغازية وإستعمال الطرقات للحفاظ على العتاد وعلى العمال؛

- القيام بالحملات التوعوية لتفادي الأخطار.

ج- المكلف بالأمن الداخلي :

يسهر على متابعة حسن أداء الحراس، وعلى أجهزة المراقبة (الكاميرات)، وعلى توعية الجدران المحيطة بالمقرات وعلوها، بالإضافة إلى توفير الخدمة فيما يتعلق بالخطوط الهاتفية الخاصة بالأمن وبالحماية المدنية ومختلف المصالح الأخرى.

ح- قسم تقنيات الكهرباء :

- متابعة إستغلال وصيانة وتطوير المنشآت الكهربائية لتوفير الكهرباء بتوعية جيدة وإستمرارية؛
- تصليح الأعطاب فور وقوعها؛
- صيانة الشبكات.

خ- قسم الدراسات والأشغال:

يهتم هذا القسم بإنجاز الدراسات لإنجاز المنشآت الكهربائية والغازية ويشرف على متابعة أشغال الإنجاز حتى تكون وفق المعايير التقنية، ولا تسبب مخاطر للزبائن عند إستعمالها.

د- قسم العلاقات التجارية :

من مهامه:

- إستقبال الزبائن ومسك طلبات التزويد بالخدمة؛
- فتح ملفات خاصة للزبائن الجدد؛
- إصدار أوامر التزويد بالخدمة؛
- إعداد فواتير الغاز والكهرباء؛
- إجراء تصليح الأعطاب الخفيفة بإرسال فرق.

ذ- شعبة الشؤون العامة :

مهمتها توفر العتاد اللازم لحسن سير المصالح الأخرى، وتسهر على توفير التجهيزات المكتبية وخطوط الهاتف وأجهزة الحاسوب ومختلف الضروريات من أجهزة ومكاتب وإستثمارات وسيارات وتتابع حالتها حيث يتم إصلاح الأعطاب إن وجدت.

ر- **قسم المالية والمحاسبة:**

- **قسم المالية**
  - متابعة المدخلات ومخرجات المالية (المداخيل والنفقات)؛
  - متابعة الحسابات البنكية والبريدية؛
  - تصحيح الأخطاء المحاسبية؛
  - تسوية حساب الصندوق.
- **قسم الأشغال (المحاسبة)**
  - التصريح الضريبي لمراجع العمليات المالية وتسجيلها في قيود محاسبة؛
  - القيام بالمقاربات المالية المحاسبية (تحليل الأرصدة المحاسبية) تسوية حسابات آخر الدورة المحاسبية.

ز- **قسم الميزانية ومراقبة التسيير:**

هو قسم يقوم بمراجعة ميزانية المؤسسة، وتوزيع الأعباء على الأقسام بنسبة معينة، وتحليل الأعباء والمداخيل والتعليق عليها وذلك بالإعتماد على أشكال التحليل المختلفة (الأعمدة، المنحنيات البيانية).

س- **قسم الموارد البشرية:**

يقوم بعمليات إختيار وتوظيف العمال ومتابعة مسارهم المهني بما في ذلك الترقيات والعقوبات وتغيير المناصب ووحدات العمل، بالإضافة إلى تسيير الموارد البشرية والمتمثلة بالأساس في تسيير المرتبات.

ش- **قسم تسيير الإعلام الآلي :**

يقوم بإعداد فواتير الكهرباء والغاز كما يشرف على حسن سير الحواسيب والطابعات وشبكة المعلومات الداخلية، ويتدخل لصيانة الحواسيب من الفيروسات ويساعد على إستعمال البرامج الحديثة.

2. وظائف المديرية العامة لتوزيع الكهرباء والغاز – تبسة-

سونلغاز عبارة عن شركة مساهمة وهي مؤسسة محتكرة لثلاث وظائف أساسية هي :

أ- **الإنتاج:** إن طبيعة الكهرباء كمنتوج غير قابل للتخزين أجبر مؤسسة سونلغاز على إندماج كامل نشاطها من الإنتاج إلى غاية الإستهلاك النهائي، والإنتاج هو عملية تحويل الطاقة الحرارية أو المائية إلى طاقة ميكانيكية؛

ب- **النقل:** يختص نشاط النقل في نقل كل من الكهرباء والغاز، يتم عبر خطوط ذات الشدة العالية **(400 KV, 220KV, 60KV)** بالإضافة إلى خطوط ذات الشدة المتوسطة. أما بالنسبة لنقل الغاز فتقوم مؤسسة سونلغاز بتزويد السوق بالكميات اللازمة من الغاز، حيث أنشأت سونلغاز شبكة هامة لنقل الغاز سواء كان الضغط العالي الموجه للمشتركين الصناعيين، أو المتوسط المنخفض؛

ت- **التوزيع:** تقوم مؤسسة سونلغاز بتوزيع كل من الكهرباء والغاز بخطوط وكابلات ذات شدة منخفضة ومتوسطة تلبية لإحتياجات زبائنها الصغار بالطاقة الكهربائية والغازية. تزود سونلغاز فيما يخص توزيع الكهرباء شركائها الصناعيين ذوي الأهمية المتوسطة أين تزودهم بشبكات الشدة المتوسطة، أما العائلات والحرفيين فتزودهم بشدة منخفضة.

الشكل (03): الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز سونلغاز – تبسة –

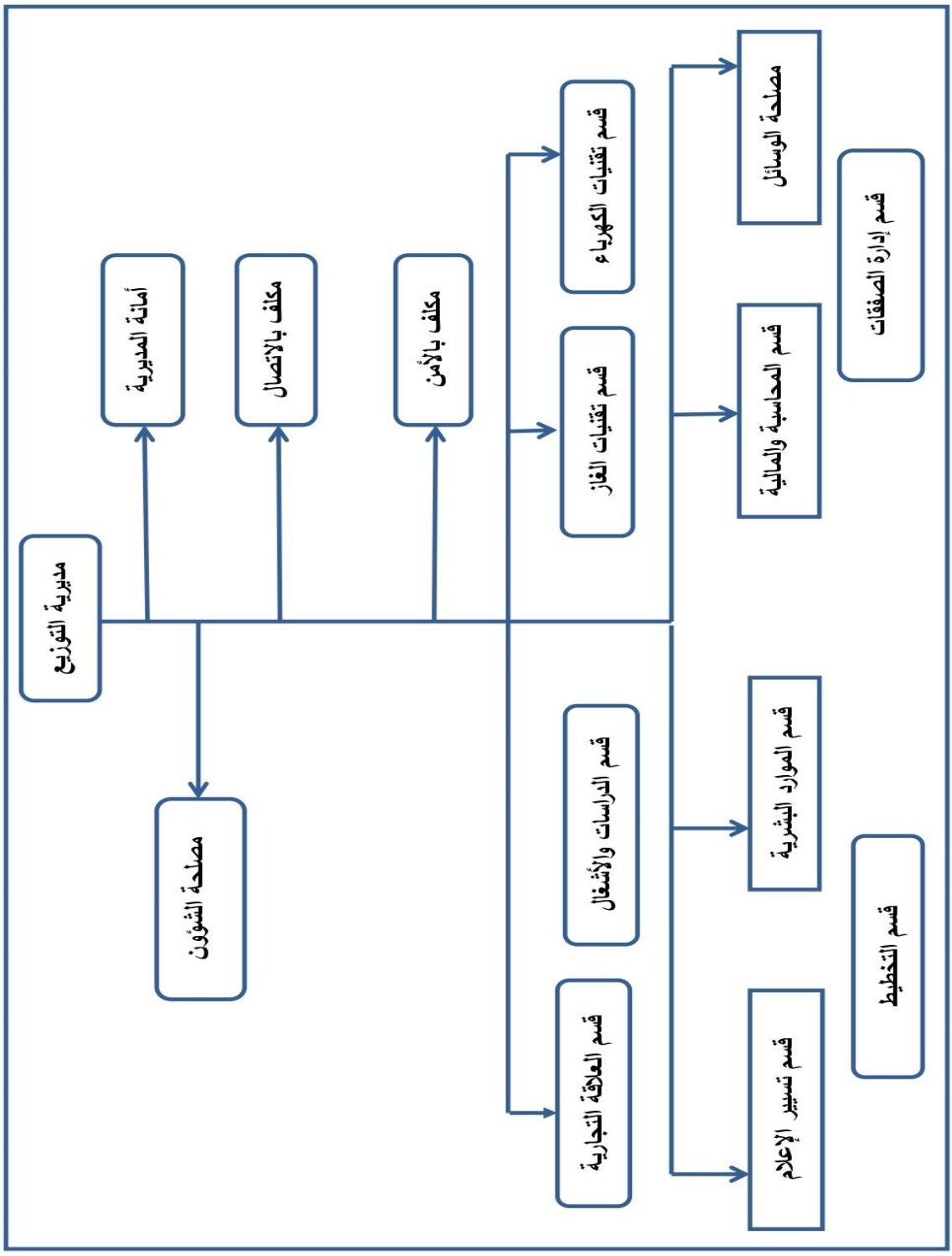

المصدر: بناء على وثائق مقدمة من طرف مديرية سونلغاز – تبسة –

المطلب الثاني : عرض المعلومات المالية للمديرية العامة لتوزيع الكهرباء والغاز – تبسة

أولاً: المبادئ المتبعة في المديرية

وفقا للنظام المالي والمحاسبي الجديد، فإن الهدف من المعلومات المالية هو السماح بنشر المعلومات ذات الصلة والموثوقية التي يمكن إتخاذ القرارات الإقتصادية بشأنها، ولهذا الغرض، فإن الخصائص النوعية للمعلومات المالية في مديرية سونلغاز –تبسة–هي:

- موثوقية المعلومات (المعلومات التي تقدم صورة حقيقية للكيان، وتعكس الواقع الإقتصادي لمعاملاتها، محايدة، محافظة، وشاملة)؛
- القابلية للمقارنة؛
- أن تكون ذو صلة.

المبادئ والسياسات المحسابية التي يقوم عليها إعداد وعرض المعلومات المالية هي:

- **إستمرارية الإستغلال:** يجب إعداد المعلومات المالية على أساس إستمرارية الإستغلال لها، إلا إذا لم يكن للإدارة حل واقعي آخر غير تصفية الشركة ووقف نشاطها؛
- **محاسبة الإستحقاق:** يتعين على المؤسسة حساب جميع المعاملات على أساس محاسبة الإستحقاق (بإستثناء تدفقات أمين الصندوق)؛
- **الحصانة النسبية والجماعية:** يجب أن تكون المعلومات التي يتم تقديمها ذات معنى، أي أن إقفالها يمكن أن يكون له أثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمو هذه المعلومات، نتيجة لذلك يجب تقديم أي عنصر مهم بشكل منفصل، يمكن تجميع العناصر غير المادية (إذا كانت ذات طبيعة متجانسة)؛
- يجب أن يكون المستخدمون المقربون للمعلومات قادرين على مقارنة هذه المعلومات لكيان ما بمرور الوقت من أجل تحديد الإتجاهات في مركزه المالي وأدائه، يجب أن تكون أيضا قادرة على مقارنة المعلومات المالية لمختلف الكيانات من أجل تقييم مراكزها المالية بطريقة نسبية؛
- **ثبات الطرق المحاسبية:** من سنة مالية إلى أخرى، يتم تطبيق الأساليب المحاسبية بنفس طريقة تقييم عناصر المعلومات المالية وعرض المعلومات لضمان تناسقها وقابليتها للمقارنة في الفترات المتتالية؛

- **ملائمة الميزانية العمومية الافتتاحية:** يجب أن تتوافق الميزانية الإفتتاحية للسنة المالية مع الميزانية الختامية للسنة المالية السابقة والأخرى التي تليها؛
- **إستقلالية العمليات:** تكون نتيجة كل عملية مستقلة عن العملية السابقة والأخرى التي تليها؛
- **مبدأ عدم التعويض:** الأصول والخصوم من ناحية، والعناصر المنتجة من ناحية أخرى، مالم يتم فرض تعويض أو التصريح به بموجب المعيار المحدد له.

ثانياً: مكونات المعلومات المالية في مديرية سونلغاز –تبسة–

تتكون المعلومات المالية من:

- الميزانية العامة؛
- جدول حساب النتائج ؛
- بيان التغييرات رؤوس الأموال؛
- بيان التدفقات النقدية؛
- ملحق بالبيانات المالية.

1. الميزانية العامة

تترتب الميزانية العامة لمديرية سونلغاز –تبسة– من الأصول والخصوم الأقل سيولة إلى الأكثر سيولة، وتكون كالتالي: (أنظر الملحق رقم01 و02)

الجدول رقم (02): ميزانية سنة 2016 بمديرية سونلغاز تبسة (جانب الأصول)

البيان	إجمالي 2016	الإهتلاك 2016	2016	2015
الأصول غير المتداولة				
شهرة المحل				
الأصول غير الملموسة				
تكاليف التطوير العقاري				
برامج الكمبيوتر و ما يماثلها	25100.00	25100.00	0.00	0.00
أصول غير ملموسة أخرى				
الأصول الملموسة				
الأراضي	5749403.14		5749403.14	5660559.14
تجهيز الأراضي	11420573.64	4474813.52	6945760.12	7197199.59
المنشأت (المباني و الهياكل)	229474017.76	49451563.52	180022454.24	54086694.44
المنشأت التقنية،المعدات و الأدوات	17434677695.77	7790462475.63	9644215238.14	7345792254.97
أصول ملموسة أخرى	3297141804.95	1044568581.61	2252573223.34	2006665256.92
الأصول غير الجارية	2169175889.98		2169175889.98	1983829060.88
الأصول المميزة				
الأصول المالية				
الأوراق المالية لحقوق الملكية مؤسسات مشتركة				
إستثمارات الأسهم و الذمم المدينة				
الأوراق المالية الثابتة الأخرى				
القروض و غيرها من الأصول المالية غير الجارية	120000.00		120000.00	120000.00
مجموع الأصول غير الجارية	23147784485.24	8888982516.28	14258801968.96	11403351968.96
الأصول الجارية				
الذمم المدينة و ما يماثلها				
الزبائن	1468897791.76	131850342.90	1337047448.86	1328652850.59
المخزونات و المنتجات	9818924.90		9818924.90	28503634.82
الذمم المدينة على الشركات	0.00		0.00	0.00
مدينون أخرون	7628293.75	1311837.41	6316456.34	799661.68
الضرائب	110193904.33		110193904.33	0.00
أصول جارية أخرى	0.00		0.00	0.00
المتوفرات و ما يشابهها				
الإستثمارو الأصول المالية الحالية الأخرى				
الخزينة	80777524.46	303137.52	80474386.94	82559779.17
مجموع الأصول الجارية	1677316439.20	133465317.83	1543851121.37	1440515926.26
مجموع الأصول	24825100924.44	9022447834.11	15802653090.33	12843866952.20

المصدر: بناء على وثائق مقدمة من طرف مديرية سونلغاز – تبسة –

الجدول رقم (03): ميزانية سنة 2016 بمديرية سونلغاز –تبسة– (جانب الخصوم)

الخصوم	2016	2015
رأس مال الخاص		
رأس المال غير المسمى		
الإهتلاكات و المؤونات		
فارق القيمة	195310652.78	195310652.78
النتيجة الصافية	0.00	0.00
رؤوس الأموال الخاصة الأخرى –إعادة التقرير-	-105902026.09	50263258.79
حسابات الإرتباط	9597160377.11	7278058198.22
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	9686569003.80	7523632109.79
خصوم غير جارية		
القروض و الديون المالية	83785421.70	72965003.78
الضرائب (المؤجلة و المقدمة)		
ديون غير جارية أخرى		
المخصصات و الإيرادات المستحقة	3381715765.00	3245152191.19
مجموع الخصوم غير الجارية	3465501186.70	3318117194.97
الخصوم الجارية		
الموردون و الحسابات المغلقة	1840055776.54	1218033508.30
الديون على شركات المجموعة و الزميلة	0.00	0.00
الضرائب	61793356.44	31915110.41
ديون اخرى	748733766.85	751527642.26
خزينة الخصوم	0.00	641386.47
مجموع الخصوم الجارية	2650582899.83	2002117647.44
مجموع الخصوم	15702563090.33	1284866952.20

المصدر: بناء على وثائق مقدمة من طرف مديرية سونلغاز – تبسة –

2. جدول حسابات النتائج

يكون جدول حسابات النتائج في مديرية سونلغاز –تبسة– بالشكل التالي:(أنظر الملحق رقم03)

الجدول رقم (04): حسابات النتائج المتوقع و الحقيقي بمديرية سونلغاز –تبسة– لسنة 2015

البيان	المتوقع 2015	المحقق 2015
رقم الأعمال	3472253	3624912
التغير في المخزونات للمنتجات المصنعة و غير المصنعة	0.00	0.00
منتجات ثابتة	0.00	0.00
منح الإستغلال	0.00	0.00
الخدمات المقدمة	500	474
I. منتجات الأنشطة	**3472753**	**3624912**
مشتريات مستهلكة	-48038	-39880
الخدمات المقدمة لإنتاج الطاقة و المواد	-2319000	-2401795
الخدمات الخارجية و غيرها من الإستهلاكات	-268989	-231653
تقديم خدمات أخرى	/	402
الخدمات المستلمة	-747109	-870366
II. إستهلاكات الأنشطة	**-3383136**	**-3543292**
III. القيمة المضافة للإستغلال	**89617**	**81619**
نفقات الموظفين	-551527	-615487
الضرائب و الرسوم المماثلة	-63137	-64783
الخدمات المستلمة للضرائب و الرسوم	0	0
IV. فائض الإستغلال الإجمالي	**-525047**	**-598651**
المنتجات التشغيلية الأخرى	150000	153247
الخدمات الأخرى المقدمة	0	0
الفوائد الأخرى المستلمة	0	-146
مصروفات التشغيل الأخرى	-4000	-5377
مخصصات الإهتلاكات و المؤونات	-502476	-550022
حساب الإهتلاك و المؤونات الواردة	-5000	0
إسترداد خسائر إنخفاض القيمة و المخصصات	69134	26161
الخدمات المقدمة من أقسام مساعدة	-9000	-6736
V. النتيجة العملية	**-826389**	**-981526**
منتجات مالية		0
مصاريف مالية	0	0
VI. النتيجة المالية	**0**	**0**
VII. النتيجة العادية قبل الضرائب	**-826389**	**-826389**
الضرائب المفروضة على النتيجة العادية	0	0
الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية	0	0
مجموع الأنشطة و المنتجات العادية	**3691886**	**3804720**
مجموع الأنشطة و المصاريف العادية	**-4518275**	**-4786246**
VIII. النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**-826389**	**-981526**
البنود غير العادية	0	0
رسوم خارج الإستغلال (صادرة)	-4500	0
منتجات خارج الإستغلال (صادرة)	150	0
البنود غير العادية	0	-784
IX. النتيجة غير العادية	**-4350**	**-784**
X. النتيجة الصافية للأنشطة	**-830739**	**-982310**

المصدر: بناء على وثائق مقدمة من طرف مديرية سونلغاز – تبسة –

3. بيان التغيرات في رؤوس الأموال:

يكون بيان التغيرات في رؤوس الأموال في مديرية سونلغاز –تبسة– بالشكل التالي: (أنظر الملحق رقم04)

الجدول رقم (05): التغير في رؤوس الأموال بمديرية سونلغاز تبسة لسنة 2016

	البيان	الصندوق الإجتماعي	علاوة الخدمات	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى	فجوة القيمة	فارق القيمة	الإحتياطات و النتيجة
الرصيد في31 ديسمبر 2014						195310652.78	-6315582.52
تصحيح الأخطاء الجوهرية							5678841.31
الأرباح و الخسائر غير المسجلة في جدول حسابات النتائج							
إعادة تقييم الاصول						0.00	0.00
أرباح مدفوعة							
النتيجة الصافية للأنشطة							0.00
الرصيد في 31 ديسمبر 2015						195310652.78	50263258.79
تصحيح الأخطاء الجوهرية							-156165284.88
الأرباح و الخسائر غير المسجلة في جدول حسابات النتائج							
إعادة تقييم الاصول						0.00	
أرباح مدفوعة							
النتيجة الصافية للأنشطة							0.00
الرصيد في 31 ديسمبر 2016						195310652.78	-105902026.09

المصدر: بناء على وثائق مقدمة من طرف مديرية سونلغاز – تبسة –

4. بيان التدفقات النقدية: ويتكون من العناصر التالية: **(أنظر الملحق رقم 05)**

الجدول رقم (06): تطور نتائج التدفقات النقدية بمديرية سونلغاز –تبسة– لسنتي 2016/2015

البيان	2015	2016
التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية		
إستلام إيصالات من العملاء	4254248963.74	5084344312.76
مصروفات أخرى	6858798.47	8081729.28
المدفوعات للموردين و الموظفين	248682226.22	252112397.29
المدفوعات الأخرى	154918760.49	146674746.45
الفوائد و غيرها من المصاريف المالية المدفوعة	791469.31	876573.75
الضرائب على النتائج المدفوعة		
ضرائب أخرى مدفوعة	28487636.00	68450279.06
التدفق النقدي قبل البنود الإستثنائية	3828227679.9	4624312045.49
البنود الإستثنائية	0.00	0.00
التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	3828227670.19	4624312045.49
التدفق النقدي الصافي من الأنشطة الإستثمارية		
مصاريف شراء الممتلكات و المنشآت و المعدات أو الأصول غير الملموسة	1651985143.83	2610038684.98
إيصال عند التصرف في الممتلكات و المنشآت و المعدات أو الأصول غير الملموسة	0.00	0.00
مصاريف الإستحواذ على الأصول المالية		
إيصال عند التصرف في الأصول المالية		
منح الإستثمار المستلمة	7640000.00	33160000.00
أرباح الأسهم و حصص النتائج		
التدفق النقدي من الأنشطة الإستثمارية	-1644345143.83	-2576878684.98
التدفق النقدي الصافي من الأنشطة المالية		
إيصالات بعد إصدار الأسهم		
توزيعات الأرباح و التوزيعات الأخرى		
مصاريف الإقتراض	4942064.13	12080522.74
تسديدات القروض و غيرها من الديون المماثلة	1402043.48	500000.00
منح التشغيل المصروفة		
إيصالات من النقديات		
تحويلات الأموال إلى المجموعة النقدية		
المصروفات بين الوحدات	2024995929.01	3228840057.96
المدفوعات بين الوحدات	4319819420.05	5289297946.97
التدفق النقدي للأنشطة المالية	-2291283470.39	-2048877366.27
أثار تغيرات سعر الصرف على السيولة و ما يماثلها		
الفجوات الناتجة عن الأخطاء المحاسبية	0.00	0.00
التغير النقدي في الدورة	-107400944.03	-1444005.76
النقد و ما يماثله في بداية النشاط	189622474.25	82221530.22
النقد و ما يماثله في نهاية النشاط	82221530.25	80777524.46
النغير النقدي للدورة	-107400944.03	-1444005.76

المصدر: بناء على وثائق مقدمة من طرف مديرية سونلغاز – تبسة –

5. الملاحق

لمساعدة المستخدمين في فهم المعلومات المالية ومقارنتها مع باقي المؤسسات الأخرى، ينبغي على الملحق أن يحتوي:

- تقديم المعلومات على أساس البيانات المالية وأساليب المحاسبة المحددة الممتازة والمطبقة على المعاملات والأحداث الهامة؛
- تقديم معلومات إضافية ضرورية لفهم جيد للمعلومات المالية الأخرى؛
- تقديم معلومات على الكيانات المرتبطة بها والمشاريع المشتركة والشركات التابعة أو الشركة الأم وأي معاملات قد تحدث مع كياناتها أم مديريها؛
- تقديم معلومات ذات طبيعة عامة أو فيما يتعلق بعمليات معينة ضرورية للحصول على صورة وفية (متوسط القوى العاملة، والمعلومات القطاعية والمنتظمة ورهن عقاري وديون أخرى متوسطة وطويلة الأجل).

المطلب الثالث: التدقيق الإلكتروني في المديرية العامة لتوزيع الكهرباء والغاز تبسة

أولاً: واقع التدقيق في المديرية

1. مصلحة التدقيق في المديرية

مصلحة التدقيق في مديرية سونلغاز –تبسة– هي مصلحة فتية، أنشأت حديثا في **2017**، حيث كانت وظيفة التدقيق غير محددة كمهنة أو كمصلحة، بل كانت تتمثل في وظيفة التفتيش والهدف منها هو مراقبة سير العمليات، الصناديق، تفتيش الوكالات ومعالجة الفواتير والتأكد من تطبيق القوانين المحددة لتسيير العمل داخل المديرية في مختلف المصالح والأقسام، ولم تكن تحت إشراف شخص محدد، بل كانت هذه العملية هي مسؤولية كل موظف داخل المديرية.

بدأت وظيفة الرقابة والتفتيش مع إنشاء مصلحة خاصة بالمالية والمحاسبة، والذي كان الهدف منها هو مراقبة وتسيير الميزانية ومختلف القوائم المالية وذلك سنة **2005**، وظهرت الحاجة إلى إنشاء هذه المصلحة الآن نظرا للسلبية الناتجة عن إعتماد المديرية على نتائج التدقيق التي تقوم بها المديرية العامة لتوزيع الكهرباء والغاز للشرق ومقرها بقسنطينة، وهذه الأخيرة كانت المسؤولة الوحيدة لإتمام هذه الوظيفة، وتمثلت الآثار السلبية فيما يلي:

– **المدة:** كانت القوائم المالية لمديرية تبسة تجمع كل شهرا أو شهرين، لتنقل بعد ذلك إلى قسنطينة، وعملية تدقيق هذه القوائم كانت تستغرق شهرا أو أكثر نظرا للضغط الذي تتعرض له هذه المديرية بما أنّها مسؤولة عن تدقيق كل القوائم المالية لكل المديريات في الشرق، وهذا ما يؤثر على وصول المعلومة في الوقت المحدد، وفي كثير من الأحيان كانت معلومات الدورة الماضية تصل نتائج تدقيقها في الدورة الحالية بعد غلق الدورة الماضية.

– **الدقة:** بعض الأخطاء في القوائم المالية كانت تكتشف من طرف المفتش في مديرية تبسة بعد نقلها إلى مديرية قسنطينة، وبالأخص الأخطاء المرتكبة من طرف المراجعين والذي يصعب عليهم تعديلها بعد نقلها إلى قسنطينة، وهذا ما يؤثر على دقة وسلامة المعلومة.

– **التلف والضياع:** بما أن المديرية في تبسة كانت تعتمد على التدقيق اليدوي في تلك الفترة، ومع تراكم العمليات المالية لشهر وشهرين والتي كانت تلخص في مستندات وأوراق، وهذا ما يجعلها عرضة للتلف والضياع عند وصولها إلى مديرية قسنطينة.

وبالإضافة إلى إيجاد حلول لهذه الآثار، فقد تم إنشاء مصلحة المالية والمحاسبة لتحقيق الأهداف التالية:

- إكتشاف حالات الغش والأخطاء في القوائم المالية؛
- تقديم صورة مالية صادقة عن المؤسسة؛
- توفير المعلومات المالية الضرورية للإدارة وأصحاب المصالح في الوقت المحدد؛
- المعالجة الحالية للانحرافات.

ومع تطور عمل الشركة زادت احتياجاتها للتدقيق كوظيفة أساسية، لذلك في سنة **2010** أصبح هناك شخص مكلف بفحص ومراقبة التقارير والقوائم المالية والذي كان يطلق عليه محافظ الحسابات، بالإضافة إلى تسجيل العمليات المحاسبية من يوميات وميزانيات ودفتر الأستاذ، والتأكد من صحتها وسلامتها لإبداء رأي فني محايد ومستقل.

2. مراحل عملية التدقيق بالمديرية

تقوم عملية التدقيق أساسا على الأدلة والمعطيات، لذلك فأول خطوة يقوم بها المدقق هي جمع وتقييم هذه الأدلة بمساعدة الخبرة والمؤهلات التي يتمتع بها، بعد ذلك يتم تنظيم تلك المعلومات من أجل التخطيط لعملية التدقيق ووضع الإستراتيجية المناسبة لها، وذلك يساعد المدقق على تنسيق العمل وتشخيص المشاكل لوضع

حلول لها . يقوم المدقق أولا بالتأكد من موثوقية العملاء الجدد ومدى إستقرار العملاء القدم قبل قبول تعاملهم مع المؤسسة، ويتم إختيار العميل الأكثر كفاءة والأقل تكلفة وهذا فيما يخص المقاولين الذين يتم تكليفهم بالقيام بمشاريع خاصة لمديرية سونلغاز، وبعدها يتم إنشاء رسالة أولية تحتوي على الهدف من تدقيق البيانات المالية ونطاق عملية التدقيق بالإضافة إلى أخذ التصريح للقيام بعملية التدقيق بكل سهولة ودون رفض أو منع .

يحدد نوع الأخطاء التي يمكن أن تحدث في البيانات المالية كالآتي:

- الجمع الخاطئ للبيانات أو التحليل الخاطئ لها؛
- خطأ في التنبؤات المحاسبية؛
- الأخطاء الناتجة عن عدم المعرفة الكلية بالمبادئ المحاسبية؛
- التسجيل الخاطئ للمعلومة.

كل هذه الأخطاء هي أخطاء غير مقصودة تحدث في كثير من الأحيان بالمؤسسة، أما الأخطاء المقصودة أو ما يطلق عليها بالغش والإحتيال فيتم تقديم تقارير سرية إلى الإدارة إذا كان الخطأ مرتكب من أحد الموظفين، أو إلى المدقق الخارجي إذا كان الخطأ أو الغش مرتكب من الإدارة، وهنا تظهر المسؤولية التامة للمدقق.

بعد هذه الخطوة، يقوم المدقق بإنشاء برنامج التدقيق والذي يحتوي على الأساسيات التالية:

- طريقة التدقيق: إلكترونية أو يدوية؛
- طبيعة البيانات المالية التي سيتم تدقيقها؛
- الفترة التي يتم فيها التدقيق.

هنا يبدأ المدقق بتنفيذ الخطط المحددة في برنامج التدقيق، وذلك بالقيام بعملية رقابة ومراجعة للبيانات والمعلومات المالية المجمعة للتأكد من مدى سلامتها، ويقوم المدقق بالتوجه إلى مصدر المعلومات مباشرة إذا كان هناك شك أو خطأ فيها لمعرفة الأسباب ومعالجتها. ويقوم المدقق ببعض الإختبارات للتأكد من صحتها :

- **الوجود:** أن تكون العمليات حقيقية وغير وهمية ومثبتة بدلائل لعملاء حقيقيين وغير وهميين.
- **الإكتمال:** أنه لم يتم حذف أي معلومة؛
- **التوقيت:** أن تكون مسجلة في فترتها الصحيحة؛
- **الصحة في التسجيل:** أن يكون المدين في المدين والدائن في الدائن.

وأخيرا بعد إستكمال التدقيق يقوم المدقق بإصدار التقرير النهائي والذي يحتوي على حكمه المهني حول صدق وسلامة القوائم المالية وخلوها من الأخطاء، ويتم بعد ذلك إبلاغ لجنة التدقيق بالأمور التي يراها ضرورية.

ثانياً: واقع التدقيق الإلكتروني في المديرية

1. تكنولوجيا المعلومات في شركة سونلغاز

تكون التكنولوجيا محور إهتمام المنظمة خاصة عندما تلقى صعوبات في إنجاز وظائفها وكذلك تبحث عن وسائل الراحة والسرعة في التجارب، هذا الأمر إهتمت به مديرية سونلغاز لتحسين مستوى الأداء لعملائها وتحقيق رضى الزبائن وإنجاز مهامها في الوقت المحدد .

كان أول إستعمال للتكنولوجيا في سونلغاز سنة **1946** حيث كانت الفواتير إلكترونية، لكن لم يكن يستخدم في تسجيلها الحواسيب، بل كانت عبارة عن بطاقات مثقبة **Les cartes perforé** يتم إدخالها في النظام لتخرج في شكل نص لتعالج المعطيات ميكانيكيا، ليبقى نظام المعالجة الميكانيكي حتى بعد **1969** حيث حصلت سونلغاز على دعم من الدولة لتقوية وتشجيع إستخدام هذا النظام، وذلك بمساعدة المركز الوطني للحساب والذي كان يستقبل كل معطيات سونلغاز، حيث ضلت تعتمد على البطاقات المثقبة والتي كانت على كل بطاقة تقابلها فاتورة، وعند دفع تلك الفاتورة يتم إلغاء عمل هذه البطاقة.

في سنة **1981** ظهر ما يسمى بـ**Gestion des Abonnés** والذي كان أخف وذلك لإعتماده على تطبيقات في الحاسوب، ومن ميزاته كشف الأخطاء وإظهارها للمستخدم، وكلما كانت تتم عملية تبعث إلى الجزائر لتتم معالجتها، لأن قاعدة البيانات كانت موجودة فقط في الجزائر لكل مديريات سونلغاز. وبعد فترة التسعينات ومع تطور الحواسيب وتقليل حجمها، أصبحت هناك تطبيقات حاسوبية تستخدم في التسجيلات المحاسبية والمالية مثل **Excel** ولكن كانت هنالك بعض الصعوبات في إستخدام هذه البرامج لما تستغرقه من وقت وجهد في تحديد وتصنيف كل تسجيل.

وبعدها ظهرت شركة **El Dajzair Information Technology"ELIT"** وهي شركة مختصة في إنجاز وتسيير وتطوير نظام المعلومات الإلكترونية والتي تحتوي على قاعدة بيانات وطنية، حيث تقوم هذه الشركة بتوفير وظيفة التحديث لهذه الأجهزة، وقد تم تعاملها مع سونلغاز – تبسة– سنة **2013** .

وبما أن هناك علاقات داخلية وخارجية للمؤسسة، فقد وفرت نوعين من الشبكات:

الشبكة الداخلية: وهي حواسيب داخلية تربط مختلف المصالح والمكاتب حيث يمكن من الإتصال بأي مصلحة والإطلاع على الحسابات أو أي شيء من هذا القبيل، الأمر الذي سهل عملية الإتصال الداخلية والذي أنقص إستعمال الأوراق والتنقل بين مكاتب المديرية، الأمر الذي يعتبر تخفيض للتكاليف، حيث يمكن من إستخدام آلة ناسخة واحدة تتداول بين جميع الأقسام بالإضافة إلى إستعمال برامج لحساب تسعيرات الكهرباء والغاز، أضف إلى ذلك معالجة الأجور حيث تتم هذه العملية بطريقة آلية عوض أن يقوم العامل بحساب الأجر يدويا.والأمر الآخر هو تسهيل عمل المدير حيث يستطيع مراقبة الأعمال من مكتبه، فإذا أراد رؤية الحسابات يستطيع الدخول إلى حساب المصلحة التجارية والإطلاع على الحسابات.

ومن بين إيجابيات أو نتائج استعمال هذه الشبكة:

- تسهيل سير الأعمال مما يؤدي إلى تقليص الوقت؛
- سرعة الردود وتسليم الالتزامات في الوقت المحدد؛
- إرضاء الزبائن وتحسين خدماتها؛
- سهولة الرقابة والإتصال بين مختلف الأقسام والمستويات الإدارية؛
- تخفيض التكاليف (إستعمال الورق في تبادل المعلومات)؛
- تسهيل عمل الموظفين وبث روح الإبداع والعمل فيهم؛
- إستعمال الأقراص للتخزين حيث يحمل كم هائل من المعلومات.

الشبكة الخارجية: وهي الشبكة التي تربط مركز المديرية بمختلف الفروع المنتشرة عبر أنحاء ولايات الوطن حيث يتم الإتصال بين الفروع بواسطة هذه الشبكة.

إن هذه الشبكة ألغت كل الحدود الزمانية أو المكانية، فإذا أراد أحد الفروع أو المديرية أحد الملفات عوض أن يتم نقله من فرع إلى فرع والتنقل بواسطة سيارة أو أخذ وقت كبير وربما تتكرر هذه العملية بصفة آلية الأمر الذي ينتج عنه:

- الإقتصاد في النفقات؛
- عدم تطلب أعوان يقومون بهذه العملية؛
- إختصار البعد الزمني والمكاني.

كذلك تسهل هذه العملية على الزبائن عملية الدفع وتسديد الفواتير وطلب الإيصال بالكهرباء والغاز، حيث يقوم هذا الأخير بالتسديد من أي مركز أو إيداع طلبه بإحدى هاته الفروع وتسهيل تبادل المعلومة، حيث أن إدخال هذه التكنولوجيا على الشركة أدى إلى التناسق بين فروعها وسهولة مراقبة أعمالها والذي أنقص تكاليف كبيرة على كاهلها.

إن إستخدام الشبكات الداخلية والخارجية تسهل عملية الاتصال بين الفروع والأقسام والوظائف، حيث أن المسافة بين فرع وفرع تبلغ عشرات الكيلومترات والتنسيق بينهم ليس سهل، ولوجود تعاملات بين هاته الأقسام يتطلب وسيلة نقل ووقت مهدور وذلك يعتبر تكلفة بالنسبة للمديرية، حيث ساهمت الشبكة في نقل المعلومات والملفات من فرع إلى فرع وإنقاص تكاليف الورق التي تعتبر تكلفة سنوية تثقل كاهل المديرية.

لقد ساهمت الشبكة في تسهيل الرقابة الداخلية حيث أن مدراء ومسؤولي الأقسام يستطيعون مراقبة العمال الإداريين من مكاتبهم وذلك بالدخول إلى حاسبهم الشخصي والتأكد من إنجاز الأعمال الموكلة لهم ونفس الشيء للمدير العام. إن إستعمال المديرية للبرامج التي تسير الأعمال أيضا لها دعم كبير مثل برامج حساب الأجور وكذلك التي تبين نوع الزبائن هل دفعوا المبالغ المستحقة أم لا.

2. وظيفة التدقيق الإلكتروني وبرامجه في مديرية سونلغاز –تبسة–

أ- وظيفة التدقيق الإلكتروني في المديرية

أعتمد التدقيق الالكتروني في سونلغاز تبسة سنة **2013** مع إدخال شركة**ELIT** للتقنيات الإلكترونية على المديرية، فمع توفير الأجهزة والحواسيب كان من الضروري تطوير الأداء للموظفين، وذلك بتزويدهم بخبرات لإستخدام هذه الأجهزة.

ويعتمد المدقق على التدقيق بواسطة الحاسب، أي أنه يعتبر الحاسوب آداة من أدوات التدقيق، ولا يعتمد عليه إعتمادا كليا، لأن كل خطأ يرتكب في القوائم المالية يعتبر مسؤولية المدقق أو بفعله، لذلك فإن هذه الأخطاء دائما ما تنسب إلى مسجلّها ليس إلى الحاسوب، ويمكن حصر وظيفة الحاسب في التدقيق كما يلي :

- في عملية ترحيل الحسابات، يؤكد الحاسب على ضرورة تساوي جانبي الدائن والمدين، وأي خطأ في ذلك فإنه يعمل على تنبيه المدقق به؛
- عند فرض ميزانية محددة على مشروع معين، فإن الحاسب يؤكد على ضرورة عدم تجاوز هذه الميزانية وكذلك ينبه المدقق على ذلك؛

- مع التحديث المتواصل لأجهزة الحواسيب بالمديرية، فإنها تتكيف والتغيرات الحاصلة في المبادئ والقوانين المحاسبية للمديرية، ويتم تنبيه المدقق بهذه التغييرات عن طريق رسالة إلكترونية؛
- بعد نقل المعلومات المالية المدققة إلى رئيس المالية إلكترونيا، وإذا تم إكتشاف خطأ في هذه المعلومات من طرف المدقق بعد نقلها، فإن عملية تعديل هذه المعلومات تكون صعبة أو مستحيلة، إلا إذا قدم المدقق دلائل وبراهين إلى رئيس المالية يوضح فيه الخطأ؛
- تزود الأجهزة بوسائل أمنية مثل كلمة السر، وهذا ما يحمي المعلومات المالية للمديرية.

و تمر وظيفة التدقيق الإلكتروني بالمراحل التالية:

- **المرحلة الأولى**

لا تختلف المرحلة الأولى من التدقيق الإلكتروني عن المرحلة الأولى من التدقيق اليدوي، حيث أنه في الحالتين يقوم المدقق بجمع البيانات الأولية والمعلومات، ولكن في التشغيل الإلكتروني للبيانات يتم جمع البيانات إلكترونيا وذلك عن طريق تبادلها بين مختلف الأقسام في المديرية، ويقوم المدقق أولا بمعرفة وفهم تدفق المعلومات في ظل المعالجة الإلكترونية للبيانات، وتحديد درجة الإعتماد على الحاسوب في معالجة البيانات المالية ويتوجب عليه أن يكون خبيرا بهذه الأجهزة ليتمكن من معالجة البيانات فيها.

- يحدد المدقق التطبيقات الحاسوبية الهامة التي يتم إستخدامها لإتمام عملية التدقيق.
- تحديد درجة إستخدام نظام المعلومات المحاسبي، وذلك بتحديد مدى إستخدام الحاسب الآلي في التطبيقات المحاسبية وتحديد ما إذا كان دور الحاسب رئيسي أو ثانوي، وتحدد هذه النقاط من خلال دراسة زمن الحاسوب المستخدم في تنفيذ المهام، وعدد العمليات التي يمكنه تشغيلها من خلاله وأنواعها وجودة المعلومات الصادرة عنه.

- **المرحلة الثانية**

يرتكز المدقق على المعلومات التي يجمعها من المرحلة الأولى، ويقوم المدقق في هذه المرحلة بإجراء بعض الإختبارات على البرامج، من خلال فحص وتقييم نظام الرقابة الإلكترونية بهدف التعرف على نقاط القوة والضعف لتحديد إمكانية الإعتماد عليه.

ومن خلال ما ذكر. يمكن القول أن عملية الرقابة الإلكترونية تبدأ برقابة يدوية.

- **المرحلة الثالثة**

بعد التأكد من درجة الإعتماد على البرامج، يتم التأكد بعدها من درجة الإعتماد على المعلومات المتحصل عليها من المرحلتين الأولى والثانية، حيث يتم التأكد من أن هذه البيانات حقيقية وغير وهمية وموثوقة، و كذلك التأكد من أن مخرجات هذه البرامج سليمة ودقيقة ومتكاملة من خلال إجراء تدقيق فجائي أثناء تشغيل البرامج على الحاسوب.

- **المرحلة الرابعة**

بعد جمع المعلومات وأدلة الإثبات من البرامج الحاسوبية، يتم عرض النتائج النهائية لعملية التدقيق، ومن هنا فالمدقق يقوم بتحليل الإختلافات بين الطريقة اليدوية والطريقة الإلكترونية، وتحديد مدى نزاهة العمليات و السجلات ومدى الإعتماد عليها وتوثيقها.

ب- البرامج المستخدمة في التدقيق الالكتروني

✓ **برنامج Hissab:** هو نظام معلومات معد ومنجز من طرف فرع من فروع مجمع سونلغاز **ELIT 2012** موجه خصيصا إلى الإستخدام في أقسام ومصالح المالية والمحاسبة و يعمل وفق النظام المالي المحاسبي **SCF** تمت تجربته في سنة **2011** وتم تعميمه على كل مديريات وفروع المجمع في شهر أكتوبر **2012**، سجل البرنامج حوالي **3.3** مليون قيد محاسب سنويا، يحتوي على واجهة إدخال مع ثلاثة أنظمة فرعية للتسيير، كالتالي :

- واجهة تسيير الزبائن **R50**؛
- واجهة تسيير المورد البشري **NOVA**؛
- واجهة تسيير المخزون **S40**.

وتتمثل أهمية هذا البرنامج فيما يلي :

- تخفيض الوقت والجهد على المدقق؛
- سهولة الوصول إلى التسجيلات المحاسبية والمعلومات المالية، حيث بمجرد بحث المدقق عن المعلومة المراد تدقيقها فيظهرها البرنامج؛
- **التخزين:** يحتوي البرنامج على المعلومات المالية للمؤسسة منذ سنة **2013** والمدقق يستطيع الإطلاع عليها في أي وقت؛

- **صحة المعلومات:** حيث تصل درجة صحتها إلى **95**٪ وحتى الأخطاء التي تحدث في الأغلب يكون سببها خطأ في التسجيل للمدخلات.

المعلومات المالية التي يسجلها برنامج حساب:

- اليومية؛
- دفتر الأستاذ؛
- ميزان المراجعة؛
- الميزانية؛
- جدول حسابات النتائج؛
- جدول تدفقات الخزينة؛
- جدول تغييرات رؤوس الأموال.

و الشكل التالي يبين الواجهة الرئيسية لبرنامج HISSAB:

الشكل رقم (04): الواجهة الرئيسية لبرنامج HISSAB

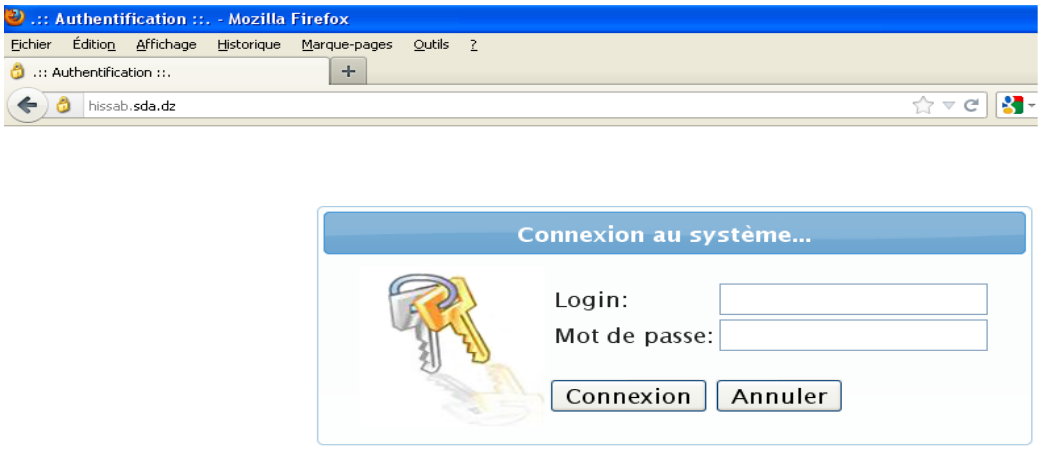

المصدر: بناء على وثائق مقدمة من طرف مديرية سونلغاز – تبسة –

زود برنامج حساب بكلمة سر لضمان سرية الإستخدام:

الشكل رقم (05): واجهة كلمة السر لبرنامج HISSAB

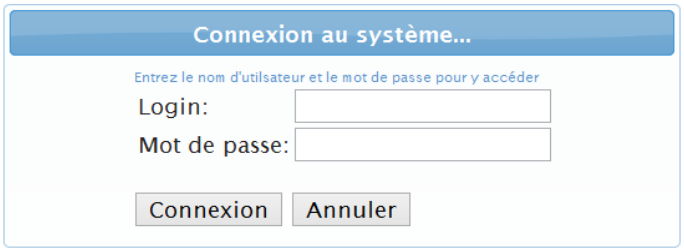

المصدر: بناء على وثائق مقدمة من طرف مديرية سونلغاز – تبسة –

و بعد إدخال كلمة السر، يتم إظهار الواجهة التالية، والتي تحتوي على كافة العمليات التي يقوم بها المدقق:

الشكل (06): واجهة المحتويات ببرنامج HISSAB

المصدر: بناء على وثائق مقدمة من طرف مديرية سونلغاز – تبسة –

تحتوي هذه الواجهة على الأيقونات التالية:

- المحاسبة العامة؛
- المحاسبة التحليلية؛
- تسيير التثبيتات؛
- تسيير الإستثمار؛

- إدارة اللوائح التنظيمية؛
- إدارة النظام.

وبعد إختيار ملف **Comptabilité analytique** تظهر الواجهة التالية، والتي تحتوي على يمينها كافة المعلومات المالية المستخدمة في برنامج **HISSAB**:

الشكل رقم (07): واجهة أيقونة المحاسبة التحليلية ببرنامج HISSAB

المصدر: بناء على وثائق مقدمة من طرف مديرية سونلغاز – تبسة –

نلاحظ أن برنامج حساب برنامج مالي محاسبي لا يحتوي ملفا خاصا بالتدقيق، بل يدخل التدقيق ضمن مهام المحاسبة التحليلية فيه.

على غرار القوائم المالية المذكورة مسبقا و الموجودة ببرنامج حساب ملف المحاسبة التحليلية نجد مايلي:

- الحسابات؛
- القطع؛
- إدارة الواجهات؛
- الإدراجات و التي تحتوي على: دفتر اليومية، الكتاب الكبير، رصيد الكتاب الكبير، ميزان المراجعة، الميزانية العامة، جدول تدفقات الخزينة، جدول التغيرات في رؤوس الأموال، بيانات المعالجة، الضريبة؛

- إدراج مركزي؛
- قاعدة البيانات؛
- قاعدة البيانات الرئيسية.

أهم الفروقات بين برنامجي Compta و Hissab

برنامج **Compta** هو البرنامج الذي سبق **Hissab** والتي كانت تعتمد عليها المؤسسة في التدقيق، ويمكن ذكر أهم الفروقات بينهما كما يلي:

الجدول رقم (07): الفرق بين برنامج HISSAB و برنامج COMPTA

Compta	Hissab
– محدود في تسجيل المعلومات؛ – يتعلق بالمعاملات الحسابية فقط؛ – له ثغرات حيث يمكن من خلالها تغيير أو تعديل معلومات سابقة دون ترك أي أثر؛ – يستغرق وقت كبير وجهد؛ – لا يمكن الرجوع إلى المعلومات المسجلة مسبقا في فترات ماضية؛ – كان البرنامج لا يقوم بوظيفة التدقيق بل يتم إرسال مخرجاته إلى مدينة قسنطينة؛ – لا يتم تنبيه المدقق إذا تجاوز الميزانية المحددة؛ – يتم تسجيل العمليات المحاسبية فقط؛ – يسهل الدخول للبرنامج من أي شخص.	–شامل؛ – يتعلق بالمحاسبة المالية؛ – لا يمكن تغيير أو تعديل المعلومات المسجلة، وإن تطلب الأمر في حالة وقوع الأخطاء فهنالك إجراءات مكثفة؛ – المعلومات آلية دون بذل أي جهد؛ – يقوم البرنامج بوظيفة التدقيق؛ – ينبه المدقق بتجاوز الميزانية المحددة للمشروع؛ – لا يقتصر على المعلومات المالية وتدقيقها فقط، بل يراقب أيضا أداء العمال وما قاموا بإنجازه؛ – يحتوي البرنامج على كلمة سرية بحيث يصعب إستخدامه إلا من طرف أصحابه؛ – يحدث البرنامج أوتوماتيكيا من فترة إلى أخرى.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج مقابلة المكلف بالدراسات.

✓ **برنامج GDE**

هو برنامج مراقب للبرامج، أي أنه يتأكد من المعلومات المرسلة له من برنامج حساب، ليقوم بمقارنة مخرجاتها مع الواقع، أي مراقبة المسجل مع الفعلي، رغم أن البرنامج لا يزال في طور الإنجاز ومزال يعتمد مستخدموه على 70 ٪ يدويا إلا أنه يعتبر من أهم البرامج في سونلغاز.

- **الهدف من برنامج GDE**

- مراقبة الأداء للموظفين ومدى إنجازهم لعملهم؛
- مقارنة الأداء المتوقع مع الأداء المحقق؛
- المقارنة بين التسجيل الحقيقي والمسجل والمصرح به؛
- إعطاء التوقعات والنسب الأداء.

المبحث الثاني:عرض نتائج الدراسة الميدانية في مديرية سونلغاز –تبسة–

بعد التعرف على المؤسسة محل الدراسة، ومهامها وأنشطتها وأيضا أهدافها، وبعد إسقاط الدراسة النظرية على الواقع التطبيقي في المؤسسة نحاول في هذا المبحث التعرف على الإطار المهني للدراسة التطبيقية، وذلك بربط المتغيرات وتقديم أدوات جمع البيانات المستخدمة في إطار الدراسة والوسائل المعتمدة للقيام بهذه الدراسة، وتحليل النتائج ومناقشة الفرضيات.

المطلب الأول: المخطط الإجرائي للدراسة

أولاً: متغيرات الدراسة

بإفتراض ثبات العوامل الأخرى التي لم تدخل ضمن نطاق البحث فإن متغيرات الدراسة تكون على النحو التالية :

1. **المتغير المستقل:** يتمثل في التدقيق الإلكتروني، والبرامج المستخدمة فيه"**HISSAB**" .
2. **المتغير التابع:** ويتمثل في جودة المعلومة المالية والتي تتحقق بالخصائص التالية:

- **خاصية الملائمة** : لكي تكون المعلومة المالية ذات جودة، يجب أن تتوفر في الوقت المناسب والمحدد ، وكذلك أن تساعد على التنبؤ بأداء المؤسسة؛
- **خاصية الحياد** : تتوفر هذه الخاصية إذا قام المدقق بعدم التحيز عند إبداء رأيه في التقارير، وأن تكون المعلومة صادقة وقائمة على أدلة وبراهين؛

- **خاصية المصداقية:** وهي أن تعبر المعلومة المالية عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، وذلك بالإلتزام بالمبادئ المحاسبية المنصوص عليها وإحترام المحتوى الشكلي والمسجل عند عرض القوائم المالية.

الشكل رقم(08): المخطط الإجرائي للدراسة

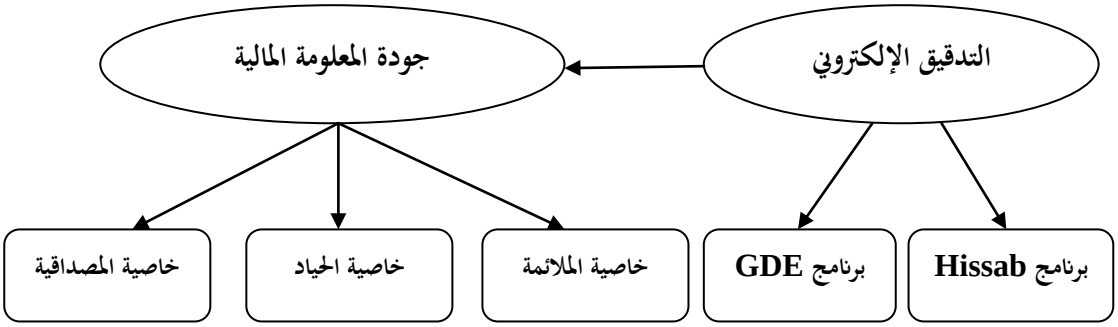

المصدر: من إعداد الطالبتين.

ثانياً: أدوات جمع البيانات المستخدمة في إطار الدراسة

تتحدد الأدوات المنهجية لأي دراسة على ضوء طبيعة البيانات المتوفرة حول الموضوع، وبما أن هذا البحث يتعلق بالتدقيق الإلكتروني ودوره في تحسين جودة المعلومة المالية وجب إستخدام أكثر من طريقة أو أداة لجمع المعلومات حول مشكلة الدراسة والإجابة عن أسئلتها وفحص فرضياتها، وهذا ما تم تبينه في هذه الدراسة أين تم الاعتماد على أداتين لجمع البيانات، فقد أستخدمت المقابلة كوسيلة لجمع البيانات وتم تدعيمها بملاحظة بشكل أقل نسبيا كوسيلة مكملة، وذلك بالشكل التالي:

1. المقابلة

تعد المقابلة أداة منهجية ذات أهمية بالغة في الحصول على المعلومات المطلوبة، وهي تعرف بأنها "محادثة موجهة بين الباحث وشخص أو أشخاص آخرين" لهدف الوصول إلى حقيقة أو موقف معين يسعى الباحث للتعرف عليه من أجل تحقيق أهداف المؤسسة. فبواسطة هذه الأداة يستطيع الباحث إستخدام مهاراته الذاتية ليتأكد من صحة المعلومات التي تحصل عليها سابقا، أو لمعرفة تفاصيل وتفسيرات لظواهر وحقائق مبنية. والمقابلة تختلف وفقا لدور الباحث، ففي هذا البحث قمنا بإجراء مقابلة مقننة والتي تطرح فيها أسئلة تتطلب إجابات دقيقة ومحددة، ولا تفسح مجال للشرح المطول.

ولقد تم الإعتماد في هذا البحث على مجموعة من الأسئلة والإستفسارات تم طرحها بالترتيب طوال مدة التربص، وقد إحتوت هذه الأسئلة على كلا من متغيرات الدراسة.

2. الملاحظة

إن الملاحظة هي الأداة الأقدم في جمع المعلومات، و هي عملية مراقبة أو مشاهدة لسلوك الظواهر والمشكلات والأحداث ومكوناتها المادية والبيئية، ومتابعة سيرها وإتجاهها وعلاقاتها بأسلوب علمي منظم ومخطط وهادف، يقصد تفسير وتحديد العلاقة بين المتغيرات.

وقد قامت الملاحظة في هذا المبحث على بعض الكشوفات والقوائم المالية التي زودنا بها من المقابلة، سواء كانت حالية أو من الأرشيف، و لقد ساعدت في تحليل نتائج وإقتراحات هذا البحث.

3. برامج التدقيق

وهي البرامج المستخدمة في الدراسة والتي تم الإعتماد عليها للتأكد من صحة الفرضيات، وذلك عن طريق إختبار مدى نجاعتها في تحقيق عناصر جودة المعلومة المالية، والبرامج المستخدمة لهذا الغرض هو برنامج **HISSAB** بنسبة كبيرة، وبرنامج **GDE** بنسبة أقل.

المطلب الثاني: علاقة التدقيق الإلكتروني بتحقق خصائص جودة المعلومات المالية في المؤسسة.

لا يمكن أن يحسن التدقيق الإلكتروني من جودة المعلومة المالية إلا إذا حقق الخصائص المطلوبة لهذه الجودة والتي تتمثل بالأساس في خاصية الملائمة والحياد والمصداقية في عرض القوائم المالية.

أولاً: مدى تحقيق التدقيق الإلكتروني لخاصية الملائمة

لكي تتصف المعلومة المالية بالملائمة، يجب أن تتوفر إلى المستخدمين في وقتها المحدد وأن تساعد المدققين على التنبؤ الصحيح بنتائج السنوات المقبلة وذلك بالإعتماد على نتائج السنوات السابقة، وبذلك يمكن القول بأن خاصية الملائمة يجب أن تحتوي العناصر التالية.

1. جاهزية القوائم المالية في الوقت المحدد

يحرص المسؤولين والقائمين على إعداد القوائم المالية في مديرية سونلغاز على توفير وتبادل المعلومات المالية في الوقت المناسب ودون تأخر، ودائما ما تحدد المدة التي يشترط فيها إتمام هذه المعلومات على المدققين مسبقا، وما ساعدهم في تحقيق هذا الأمر هو إستخدامهم للحاسوب في عملية التسجيل والتدقيق، وتحدد

المؤسسة مدة ثلاثة أشهر كحد أقصى لجاهزية القوائم المالية للتدقيق وذلك قبل المدة القانونية المحددة حسب النظام المحاسبي والمالي(أربعة أشهر)، وقد تم إستنتاج التحسن الذي حصل في جاهزية المعلومة المالية في وقتها المحدد وذلك من خلال إستنتاج الفروقات بين التدقيق الإلكتروني والتدقيق اليدوي كما يلي:

الجدول رقم(08): الفرق بين التدقيق اليدوي والتدقيق الإلكتروني (عنصر الوقت)

التدقيق اليدوي	التدقيق الإلكتروني
كانت عملية البحث عن المستندات و الدلائل و القرائن المساعدة في عملية التدقيق في الأرشيف تتطلب على الأقل ساعتين إلى ثلاث ساعات.	بمجرد كتابة إسم المستند أو المعلومة المطلوبة في البرنامج، يتم إظهارها وذلك في مدة لا تتجاوز الثانيتين.
عملية البحث عن المعلومات تتطلب جهدا كبيرا من المدقق عند قيامه بعملية البحث وهذا ما يعرضه لمخاطر صحية لأن الأرشيف ممتلئ بالأتربة والأغبرة، وأيضا إذا تواجدت المستندات في أمكنة عالية فهو يعرض المدقق إلى إصابات.	يستطيع المدقق في مكانه إيجاد المعلومة المطلوبة دون جهد أو عناء.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج مقابلة المكلف بالدراسات.

فإذا أراد رئيس مصلحة المالية التأكد من دخول المخزون، فإنه يقوم بإدخال إسم الحساب والكمية ونوع المخزون والتاريخ في الجدول التالي، بما أن عملية إثبات الوجود في المؤسسة تتم آليا:

الشكل رقم (09): واجهة فحص المخزون ببرنامج **HISSAB**

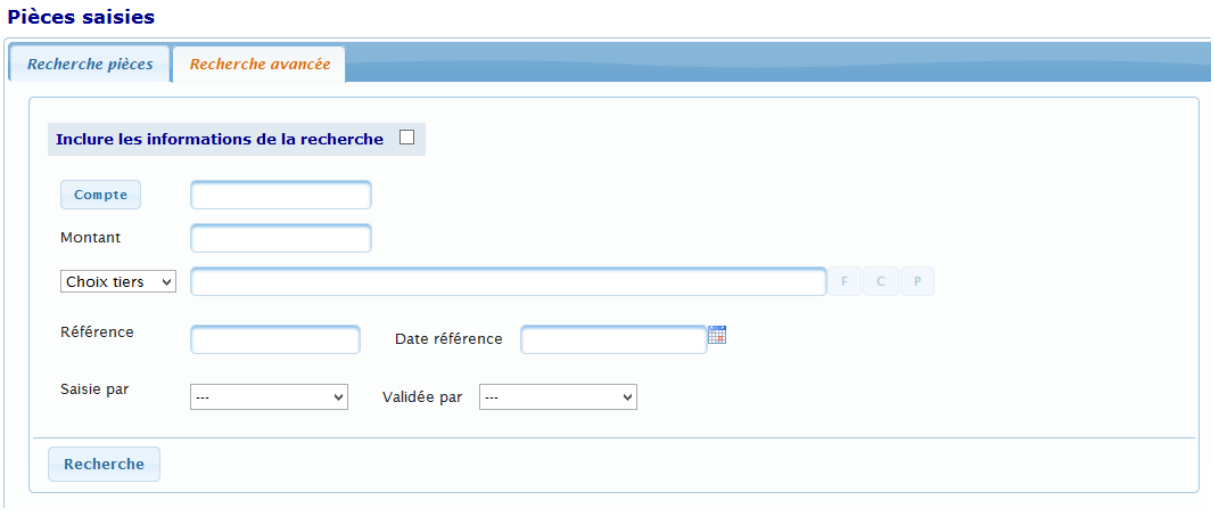

المصدر: بناء على وثائق مقدمة من طرف مديرية سونلغاز –تبسة–.

2. **تقديم معلومات حول التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية والماضية**

تحتاج المديرية بإستمرار إلى معرفة نسبة تطور نشاطها، و كذلك إلى التنبؤ بتدفقاتها النقدية المستقبلية، و هذا الأمر يتطلب الإحتفاظ الدائم بنتائج الأنشطة التي تمارسها المديرية خلال جميع دورات نشاطها، وهذا ما يوفره برامج التدقيق الإلكتروني، فالحواسيب لها قدرة أكبر على تخزين المعلومات والإحتفاظ بها لأكبر فترة ممكنة، وبرنامج **HISSAB** يحتوي على كافة المعلومات المالية الخاصة بمديرية سونلغاز من تاريخ إنشاء هذا البرنامج، و قد تم إستخلاص أهم التحسنات الحاصلة في هذا العنصر من الفرق بين التدقيق الإلكتروني و التدقيق اليدوي كما يلي:

الجدول رقم (09):الفرق بين التدقيق اليدوي والتدقيق الإلكتروني

(عنصر توفر المعلومات الماضية والحاضرة والمستقبلية)

التدقيق اليدوي	التدقيق الإلكتروني
المستندات و الوثائق التي يمر عليها الوقت في الأرشيف تتعرض للتلف و الضياع.	المعلومة المالية لا تتلف و لا تضيع.
الإستخدام المكثف للأوراق يكلف المؤسسة مما يؤدي إلى زيادة تكاليفها.	للحواسيب و البرامج ذاكرة هائلة، و لا تكلف المؤسسة.
عملية التنبؤ تتطلب خبرة ووقت وجهد و معرفة شاملة بنتائج نشاطات المؤسسة.	عملية التنبؤ لا تستغرق ثواني، فالبرنامج مزود بالعمليات الخاصة بنتائج التنبؤ.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج مقابلة المكلف بالدراسات.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن التدقيق الإلكتروني يساعد المديرية في المعرفة الشاملة لنتائج أنشطتها وكذلك معرفة التدفقات المستقبلية لما توفره برامجه من معلومات كاملة لا تتلف ولا تضيع، ويمكن إيجادها في أي وقت وبسهولة تامة، فإذا أراد المدقق معرفة أية معلومة مالية لأي سنة مالية، فإنه يكتب إسم القائمة المالية وتاريخها في الجدول التالي:

الشكل رقم (10): واجهة البحث عن القوائم المالية في برنامج HISSAB

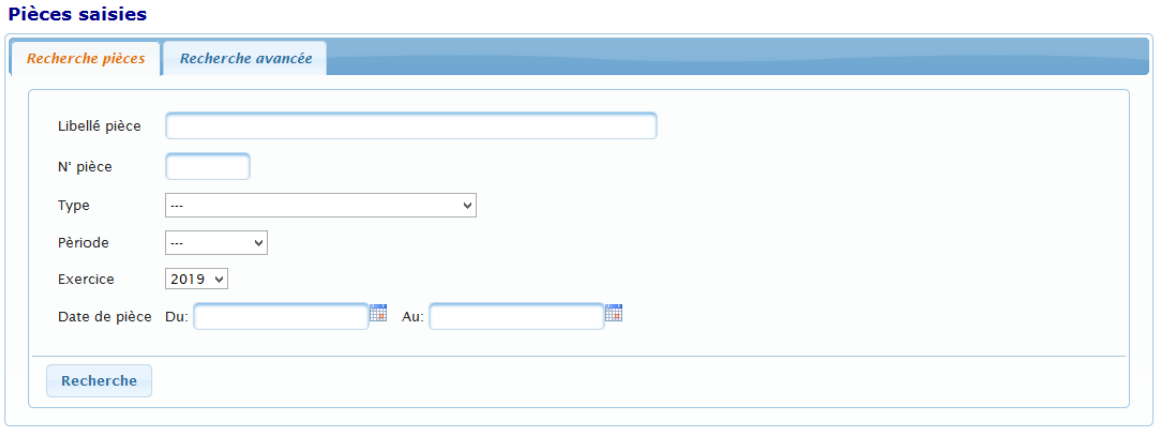

المصدر: بناء على وثائق مقدمة من طرف مديرية سونلغاز –تبسة–.

وكمثال على ذلك، فقد طلب المكلف بالدراسات من برنامج HISSAB أن يطلعه على نتائج التدفقات النقدية لسنتي 2015 و2016 والتطور الحاصل بينهما: (أنظر الجدول رقم 05)

يعتبر جدول تدفقات الخزينة من أهم القوائم المالية بالمديرية، مثلها مثل معظم المؤسسات فهي تختصر كافة التحركات النقدية التي تحتاجها المديرية لمعرفة مسار نشاطها.

ترتبط الأنشطة التشغيلية (الأنشطة الإستغلالية) في جدول تدفقات الخزينة بالمعلومات الحالية، فهي تمثل التغير الحادث في المطلوبات والموجودات المتداولة من مخزونات ومدينون والمدفوعات للموردين أي النقد الداخل والخارج من المديرية، والتي تقوم المديرية بإستغلالها، ومن الملاحظ في الجدول أن الأنشطة التشغيلية للمديرية موجبة، وأن المديرية تمارس نشاطها في المدى القصير والطويل بشكل موجب وهذا ما يعكس وضعية مالية جيدة، ونسبة كبيرة من النتيجة مصدرها الإيصالات المستلمة من العملاء، وهذا يعتبر أمر طبيعي بما أن شركة سونلغاز هي شركة محتكرة تابعة للدولة ولا يوجد لديها منافس، بالإضافة إلى أن نشاطها مهم بالدرجة الأولى بما أن **90%** من تعاملاتها مع أشخاص حقيقيين.

ترتبط الأنشطة الإستثمارية في جدول تدفقات الخزينة بالمعلومات المستقبلية، فهي تمثل إستثمار المديرية في حقوق ملكية الغير وكذلك بيع وشراء الأصول، أي النقد الخارج من المديرية والمتعلق بالأصول المنتجة لإستمرار الأنشطة بهدف تحقيق أرباح آجلة، و تعتبر هذه المعلومات مهمة للمديرية بماأنها ستقدم رؤية مستقبلية عن الوضعية المالية للمديرية، و النتيجة السالبة للأنشطة الإستثمارية في جدول التدفقات النقدية للمديرية تعبر عن إهتمام المديرية بالجانب الإستثماري وبالتالي لديها مصادر تستطيع اللجوء إليها في حالات الإفلاس،

وتعتمد المديرية في إستثماراتها بشكل أساسي على شراء الممتلكات والمنشآت والمعدات أو الأصول غير الملموسة.

ترتبط الأنشطة التمويلية في جدول تدفقات الخزينة بالمعلومات الماضية، فهي تمثل إستثمار الغير في حقوق ملكية المديرية أي النقد الداخل إلى المديرية، و النتيجة السالبة للأنشطة التمويلية تعبر على أن المديرية عندها إكتفاء ذاتي لا يوجهها نحو الإستدانة.

من الجدول يتبين أن القيمة الناتجة عن الأخطاء المحاسبية تساوي الصفر، وبالتالي فالمديرية تحرص على التعبير الصادق و الصحيح عن المعلومات المالية، وذلك بحرصها على عدم إرتكاب الأخطاء المحاسبية.

تمثل النقدية النقد الجاهز للإستخدام، أما النقدية وما يماثلها فهو يمثل النقد الذي يمكن تحويله إلى نقد جاهز للإستخدام خلال مدة لا تتجاوز الـ **90** يوم دون خسارة مسجلة، يتبين من الجدول أن قيمة النقد وما يماثله موجبة خلال أول وآخر الفترة، وهذا ما يعبر عن الوضع المالي الجيد للمديرية.

مجموع الأنشطة التشغيلية لم يغط المجموع السالب للأنشطة التمويلية والإستثمارية، وهذا ناتج طبيعي بما أن المديرية قامت بسداد القروض وشراء الأصول فذلك سوف يكون لصالح المديرية مستقبلا.

- تفيد المعلومات الماضية المديرية في إتخاذ قرارات سليمة مبنية على معطيات حقيقية ونشاطات واضحة النتائج، وهذا ما يقلل من الإنحرافات الناتجة عن عدم توفر معطيات أو دلائل تبنى عليها القرارات وتحدد فيها الخيارات سواء حاليا أو مستقبليا؛
- تفيد المعلومات المستقبلية المديرية في معرفة رقم أعمالها و نتائج نشاطاتها الحالية، وبالتالي الإختيار الصحيح للإستثمارات ومصادر توظيف أموال المديرية، مما يجنبها الخسارة والإفلاس؛
- تفيد المعلومات الحالية المديرية في معرفة نسبة تطور نشاطها عند مقارنتها مع المعلومات الماضية، وكذلك معرفة ما إذا كانت أنشطتها الحالية موظفة بشكل صحيح عمد مقارنتها مع المعلومات المستقبلية.

- **حساب نسب تحليل جدول التدفقات النقدية**

– **عائد التدفق النقدي= صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية/صافي الربح**

من جدول تدفقات الخزينة يتبين أن **صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية** =3828227670.19

و من جدول حسابات النتائج يتبين أن **النتيجة الصافية**= 982312000-

3828227670.19 / 982312000 = **3.89**

الشركة توفر عائد نقدي جيد قدره 4 مرات تقريبا، وهذا يعني أن أنشطة التشغيل تولد تدفق نقدي 4 مرات مقدار صافي الربح.

– **التدفق النقدي إلى المبيعات= صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية/صافي المبيعات**

من جدول تدفقات الخزينة يتبين أن **صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية**=3828227670.19

من جدول حسابات النتائج يظهر **رقم الأعمال لسنة 2015**=3624912000

التدفق النقدي إلى المبيعات= 3828227670.19 / 3624912000

= 1.05 أي 105%

الشركة تولد **105%** تدفقات نقدية إلى المبيعات و هذا يعني أن الشركة تولد نقدية كافية و ضخمة من المبيعات.

– **التدفق النقدي إلى الأصول= صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية/متوسط مجموع الأصول**

متوسط مجموع الأصول= (مجموع الأصول في بداية السنة+ مجموع الأصول في نهاية السنة) /2

2/(15802653090.33+12843866952.20) = **14323260021.265**

التدفق النقدي إلى الأصول= 14323260021.265/3828227670.19

= 0.32 أي **32%**

يلاحظ من النسبة السابقة أن التدفقات النقدية إلى الأصول أقل من التدفقات النقدية إلى المبيعات، وبالتالي فإن التدفق النقدي للمديرية يعتبر قوي وكفائتها في توليد تدفقات نقدية من أنشطة التشغيل قوية.

ومن هذا يمكن القول أن أهم الفروقات بين التدقيق الإلكتروني و التدقيق اليدوي في عنصر دقة النسب المالية التحليلية هي كالتالي:

الجدول رقم (10):الفرق بين التدقيق اليدوي و التدقيق الإلكتروني (عنصر دقة النسب)

التدقيق اليدوي	التدقيق الإلكتروني
النسب تكون تقريبية وهذا ما يؤدي إلى إهمال مبالغ كبيرة.	النسب دقيقة و غير تقريبية.
المبالغ الكبيرة لا تتقبلها الآلة الحاسبة، إذا تعدت عتبة العشرة أرقام.	لا يوجد عدد معين من الأرقام يحددها الحاسوب.

المصدر: من إعداد الطالبتين.

3. تقديم معلومات مقارنة بين النتائج المتوقعة والنتائج المحققة

يقوم برنامج **GDE** بمراقبة ومراجعة الأداء المحقق، دون الأخذ بعين الإعتبار المعطيات الأولية أو المدخلات، بل يهتم فقط بما هو مخطط له ومحدد له، ويقوم بحساب نسب إنجاز الأعمال، و لكن نسبة الإعتماد على هذا البرنامج ليس كبيرا بالنسبة إلى برنامج **HISSAB** لأن المعاينة المادية تتطلب شخصا خبيرا لمراقبة الأداء عينيا، و ذلك لإكتشاف الإنحرافات والأخطاء وكذلك تقييم مدى تحقق التوقعات بالنسبة للأداء، وبذلك معرفة نسب تحقيق الأهداف المرسومة والتأكد من دقة التنبؤات.

مثال على ذلك، حددت مديرية سونلغاز ميزانية تقدر بـ **200000** دج لتزويد العواميد بالكهرباء، و ذلك في مدة لا تتجاوز الشهر، وعند مرور المدة المحددة، قام المراقب بمعاينة المكان، فتحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم (11): مقارنة بين الإنجاز الحقيقي والمخطط له لمشروع إعداد عمود كهرباء بمديرية سونلغاز –تبسة–

	المخطط له	الحقيقي
الميزانية	200000	100000
المدة	شهر	شهر
نسبة إنجاز العمل	90% إلى 100%	%50
عدد العمال الحاضرين	عشرة	سبعة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مقابلة المراقب.

تعتبر هذه الحالة نادرة في مديرية سونلغاز، لأنه حسب المراقب فإن المخطط له يتجسد في أرض الواقع بنسبة تفوق الـ 80%، ومعظم الإنحرافات أو الأخطاء تحدث في المدة المحددة للإنجاز، وفي هذه الحالة يتم نقل نتائج المعاينة إلى رئيس المالية في شكل تقرير لإيجاد الحلول.

ويمكن عرض مثال لجدول حسابات النتائج المحقق لسنوات 2015، 2016، 2017 والمتوقع له لسنة 2018 كما يلي: (أنظر الملحق رقم 06).

الجدول رقم (12): جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة المحقق لسنة 2015، 2016، 2017 والمتوقع لسنة 2018 بمديرية سونلغاز –تبسة–

حساب النتائج حسب الطبيعة	2014	2015	2016	2017	2018	المتوقع 2018
رقم الأعمال	3369.75	3624.91	4141.47	4592.15	4628.95	4763.69
رقم الأعمال داخل المجموعة	-	-	-	-	-	-
التغير في المخزونات للمنتجات مصنعة وغ مصنعة	-	-	-	-	-	-
منتجات ثابتة	-	-	-	-	-	-
منح الإستغلال	-	-	-	-	-	-
منتجات الأنشطة	3369.75	3624.91	4141	4592	4628.95	4764
مشتريات مستهلكة	219061.61	2401.80	2487.20	2452.68	2694.16	2555.05
مشتريات مستهلكة داخل المجموعة	-	-	-	-	-	-
إستهلاكات أخرى	47.56	39.88	48.29	43.48	66.12	82.54
الخدمات الخارجية	704.35	896.96	815.80	831.07	814.10	865.75
الخدمات الخارجية داخل المجموعة	-	-	-	-	-	-
خدمات خارجية أخرى	286.65	231.65	319.29	285.08	306.69	225.19
إستهلاكات الأنشطة	3229.171	3543.893	3670.579	3622.312	3881.07	3728.535
القيمة المضافة للإستغلال	140.581	81.619	470.892	969.839	747.88	1035.152
نفقات الموظفين	525.26	615.49	574.20	670.09	591.59	630.00
الضرائب والرسوم المماثلة	60.13	64.78	74.73	80.31	83.58	83.31
فائض الإستغلال الإجمالي	-444.813	-598.651	-178.038	219.434	72.71	321.838
المنتجات التشغيلية الأخرى	134.70	153.25	185.70	231.26	199.11	200.00
المنتجات التشغيلية الأخرى داخل المجموعة	-	-	-	-	-	-
مصروفات التشغيل الأخرى	13.48	12.26	12.75	13.86	16.18	8.23
مخصصات الإهتلاكات	435.97	532.77	684.36	794.36	799.70	888.35
مخصصات المؤونات	12.67	17.25	36.42	69.56	105.45	35.00
إسترداد خسائر إنخفاض القيمة والمخصصات	67.12	26.16	9.73	0.15	15.85	0.10
النتيجة العملية	-705.110	-981.526	-716.141	-426.948	-633.658	-409.636
منتجات مالية	-	-	-	-	-	-
مصروفات مالية	-	-	-	-	-	-
النتيجة المالية	-	-	-	-	-	-
النتيجة العادية قبل الضرائب	-705.110	-981.526	-716.141	-426.948	-633.658	-409.636
الضرائب المفروضة على النتيجة العادية	-	-	-	-	-	-
الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية	-	-	-	-	-	-
مجموع الأنشطة و المنتجات العادية	3571.572	3804.319	4336.897	4823.553	4843.905	-4963.787
مجموع المصروفات والمنتجات العادية	4276.682	4785.845	5053.038	5250.501	5477.563	5373.423
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	-705.110	-981.526	-716.141	-426.948	-633.658	-409.636
البنود غير العادية (منتوجات)	-	-	0	0	0	0
البنود غير العادية (مصروفات)	4.88	-	-	-	-	-
	-	0.78	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-
النتيجة غير العادية	4.88	0.78	-	0.2	0.38	-
النتيجة الصافية للأنشطة	709.989	-982.310	-716.141	-426.738	-633.280	-409.636

المصدر: بناء على وثائق مقدمة من طرف مديرية سونلغاز –تبسة–.

يمثل الجدول أعلاه جدول حسابات النتائج، والتوقع بعناصره لسنة **2018**، نلاحظ من خلاله وجود تغيرات طفيفة بين ماهو متوقع وما هو حقيقي أي أن التنبؤ ينجح بنسبة كبيرة وعليه نجاعة برنامج **GDE** في إعداد التنبؤات.

ثانياً: مدى تحقيق التدقيق الإلكتروني لخاصية الحياد

إن الهدف الرئيسي من تدقيق الحسابات هو إنشاء تقرير يحتوي على كافة الملاحظات التي أكتشفها المدقق من عملية المراقبة والفحص للقوائم المالية، وكذلك للأداء المالي للمديرية و موظفيها، ويحرص مدقق الحسابات في مديرية سونلغاز على أن يكون رأيه محايدا دون تحيز لطرف معين، وأن يعطي الكشف الصحيح عن مدى صحة وعدالة القوائم المالية ككل، ومدى تمثيلها للمركز المالي للمديرية ونتائج أعمالها من ربح أو خسارة وتدفقاتها النقدية في فترة زمنية محددة.

وبإستخدام البرامج في التدقيق في مديرية سونلغاز، ضمن ذلك نسبة أكبر من الحياد، بما أن نتائج عملية التدقيق تتم إلكترونيا، فهذا يقلل من تدخل العنصر البشري، وبالتالي سيكون هناك حيز محدد لإبداء الرأي، فكل المعلومات التي سيعتمد عليها المدقق ستكون مسجلة على الحواسيب، وبالتالي ليس هناك أي مجال للتحيز أو التعديل لتدعيم رأيه.

ويجدر بالذكر، أن مدقق الحسابات قبل إستخدامه لأجهزة الكمبيوتر في مديرية سونلغاز، يتوجه أولا إلى قسم الإعلام الآلي ليتم تكوينه لمدة شهر كامل، لضمان الإستخدام الصحيح لبرامج التدقيق والتقليل بذلك من الأخطاء.

ولتدعيم خبرة مدقق الحسابات في المديرية، يتم التواصل مع مدقق حسابات سابق، و ذلك لإفادته وتوجيهه وتقديم نصائح له.

وبالتالي يمكن القول أن الحياد في إبداء الرأي يتحقق بالشروط التالية:

- توفر الكفاءة عند المدقق في إستخدام الحاسوب والإعتماد عليه والوثوق في نتائجه وعدم التعديل فيها؛
- الإعتماد على الدلائل والقرائن المسجلة في البرامج؛
- المعرفة الكاملة بالمبادئ المحاسبية والتأكد من عدم تغيرها وثباتها؛
- التقيد بالمعايير المحاسبية.

ولضمان الحياد أيضا، برمجت الحواسيب وخصوصا برنامج **HISSAB** على عدم قدرة المدقق على التعديل في المعلومات الواردة له والصادرة منه، وهذا الأمر مسموح فقط لرئيس المالية، وحتى هذا الأخير يجب أن يتم تدعيم تعديلاته بتوضيح للأسباب التي فرضت عليه هذا التعديل، و هذا نظرا للضوابط الرقابية المفروضة على الدخول للبرامج الحاسوبية التي تستخدم في إعداد القوائم المالية.

وفي الجدول الموالي سيتم توضيح أهم الفروقات بين التدقيق اليدوي والتدقيق الإلكتروني في تحقيق الحياد للمعلومة المالية:

الجدول رقم (13): الفرق بين التدقيق الإلكتروني و التدقيق اليدوي (خاصية الحياد)

التدقيق اليدوي	التدقيق الإلكتروني
ترتبط المسؤولية المهنية للمدقق بإعتباراته الشخصية.	ترتبط المسؤولية المهنية بالمبرمجين.
ترتبط الخبرة المهنية بالكفاءة الفنية للمدقق و قدرته على كشف الأخطاء.	ترتبط الخبرة المهنية بالأنظمة الخبيرة و الذكاء الإصطناعي.
تختلف طرق التدقيق من مدقق إلى آخر.	طريقة التدقيق موحدة في كل البرامج.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مقابلة المكلف بالدراسات.

ثالثاً: مدى تعبير التدقيق الإلكتروني عن الوضعية المالية الحقيقية لمديرية سونلغاز –تبسة–

إن الصورة المالية للمديرية هي أكثر ما يثير إهتمام المديرية خاصة وكل المتعاملين معها عامة، فهي إختصار للوضعية المالية لها، وكذلك هي النتيجة النهائية لنشاطات المديرية، ولتكون الصورة المالية حقيقية وصادقة، يجب أولا أن تلتزم المديرية بالمبادئ المحاسبية سواءا شكلا أو محتوى، و كذلك تبرير كل العمليات المحاسبية بتوضيح المبادئ المتبعة في تسجيلها، وقد أكد إستخدام التدقيق الإلكتروني على هذه الشروط وضمنها، وذلك على النحو التالي:

1. مدى إلتزام التدقيق الإلكتروني بشكل القوائم المالية المنصوص عليها

إن القوائم المالية المسجلة في برنامج **HISSAB** تتطابق كليا مع النظام المحاسبي والمالي، ففي الميزانية كل المجاميع المطلوبة موجودة سواء في جانب الأصول وكذلك في جانب الخصوم ومرتبة بشكل صحيح وفاصلة بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية بالإضافة إلى توضيح كل المبالغ وإظهار المجاميع بلون خثين، ونفس الأمر بالنسبة لجدول حسابات النتائج فإنه يحتوي على جميع المجاميع المطلوبة مع ترتيبها بشكل

صحيح ووجود الأرصدة المقارنة للسنوات السابقة، بالإضافة إلى وجود خانة للإحالة إلى الملاحق، و كذلك الأمر بالنسبة لجدول التدفقات النقدية.

وبالتالي فإن مديرية سونلغاز ملتزمة بالكامل بشكل القوائم المالية المنصوص عليه في النظام المحاسبي والمالي.

2. مدى إلتزام التدقيق الإلكتروني بمحتوى القوائم المالية المنصوص عليها

أ- حسب النظام المحاسبي والمالي، يجب أن تحتوي الميزانية على العناصر التالية:

- تثبيتات معنوية؛
- تثبيتات عينية؛
- إهتلاكات؛
- المساهمات؛
- الأصول المالية؛
- المخزونات؛
- أصول ضريبية؛
- الزبائن والمدينون الأخرون؛
- خزينة الأموال الموجبة؛
- خصوم غير جارية؛
- موردون ودائنون أخرون؛
- خصوم ضريبية؛
- المرصودات للمصاريف والخصوم المماثلة؛
- خزينة الأموال السالبة.

وبعد الإطلاع على الميزانية المحررة من طرف برنامج HISSAB نلاحظ إشتمالها على كافة العناصر المذكورة أعلاه.(أنظر الملحق رقم 1 و2).

- **حساب نسب تحليل الميزانية:**

– **نسبة تمويل الإستخدامات= الموارد الثابتة/ الإستخدامات**

0.13=15702563090.33/2169175889.98

النسبة أقل من الواحد 0.13<1 المديرية غير متوازنة ماليا لأن الموارد الثابتة لا تغطي الإستخدامات الثابتة، وفي هذه الحالة تستطيع اللجوء إلى رأس المال أو الإقتراض.

– **نسبة الإستدانة= الإستدانة/ الموارد الخاصة**

- **الإستدانة= الديون المالية+ خزينة الخصوم**

- **الإستدانة**=83785421.70+**0**

=83785421.70

- **الموارد الخاصة**= 9686569003.80

ومنه: **نسبة الإستدانة**= 83785421.70/ 9686569003.80

0.0086 =

0.0086<0.5 النسبة أقل**0.5** يعني أن المؤسسة في تحرر مالي.

– **رأس المال العامل الإجمالي= الأصول المتداولة– الخصوم المتداولة**

=2650582899.83-1543851121.37

-1106731778.46 =

الأصول المتداولة لا تغطي قيمة الخصوم المتداولة، وبالتالي المديرية غير متوازنة ماليا.

– **إحتياجات رأس المل العامل الإجمالي= (الأصول المتداولة للإستغلال+ الأصول المتداولة خارج الإستغلال**) – (الخصوم المتداولة للإستغلال + الخصوم المتداولة خارج الإستغلال)

= (80474386.94-1543851121.37)- (0-2650582899.83)

= 2650582899.83 -1463376734.43

-1187206165.4 =

القيمة سالبة، وبالتالي الأصول المتداولة خارج الخزينة لا تغطي قيمة الخصوم المتداولة خارج الخزينة، إذن المديرية غير متوازنة ماليا.

- **الخزينة الصافية= خزينة الأصول- خزينة الخصوم**

0-80474386.94 =

80474386.94 =

النتيجة موجبة، و بالتالي المديرية تتوفر على سيولة مالية.

ب- حسب النظام المحاسبي والمالي، يجب أن يحتوي حساب النتائج على العناصر التالية:

- تحليل المصاريف حسب طبيعتها؛
- الهامش الإجمالي؛
- القيمة المضافة؛
- الفائض الإجمالي عن الإستغلال؛
- إيرادات الأنشطة العادية؛
- الإيرادات المالية والمصاريف المالية؛
- مصاريف المستخدمين؛
- الضرائب و الرسوم والتسديدات المماثلة؛
- المخصصات للإهتلاكات وخسائر القيمة للتثبيتات العينية؛
- المخصصات للإهتلاكات وخسائر القيمة للتثبيتات المعنوية؛
- نتيجة الأنشطة العادية؛
- العناصر غير العادية؛
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛
- النتيجة الصافية للأسهم.

تم التطرق إلى جدول حسابات النتائج سابقا، ونلاحظ أن مديرية سونلغاز إلتزمت بكافة العناصر المذكورة أعلاه.(أنظر الملحق رقم 3)

ت- حسب النظام المحاسبي والمالي يجب أن يحتوي جدول تدفقات الخزينة على العناصر التالية:

- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية؛
- التدفقات المالية التي تولدها الأنشطة الإستثمارية؛
- التدفقات المالية التي تولدها الأنشطة التمويلية؛

– تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم.

تم التطرق إلى جدول تدفقات الخزينة سابقا، و نلاحظ أن مديرية سونلغاز حرصت على إظهار كافة العناصر المذكورة أعلاه (أنظر الملحق رقم 5) .

ث– حسب النظام المحاسبي و المالي، يجب أن يحتوي جدول تغيرات رؤوس الأموال على العناصر التالية:

– المعاملات مع أصحاب حقوق الملكية مع الإفصاح عن التوزيعات لهم بصورة منفصلة؛
– رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة وفي تاريخ الميزانية والحركة خلال الفترة؛
– تحليل ما بين رصيد كل نوع من أسهم رأس المال و كل عناصر الإحتياطات في أول وفي أخر الفترة مع الإفصاح المستقل عن كل منها.

نلاحظ من جدول تغيرات رؤوس الأموال أن المديرية إلتزمت بذكر كافة العناصر المشروطة في النظام المحاسبي والمالي.(أنظر الملحق رقم 6)

3. مدى إلتزام التدقيق الإلكتروني بتوضيح المبادئ المتبعة في إعداد القوائم المالية

المبادئ المحاسبية هي كل القواعد والأسس والإتفاقيات التي تنظم العمل المحاسبي، وتحرص مديرية سونلغاز على تطبيق ومراقبة العمل العمل بهاته المبادئ فهي تعطي صورة صادقة عن الوضعية المالية للمديرية و كذلك فهي تصمن شفافية المؤسسة عن طريق إعطاء معلومات كاملة.

زود برنامج **HISSAB** بكافة هذه القواعد المحاسبية، حيث أنه يطبقها أوتوماتيكيا عند التسجيل والتدقيق، كما أنه مزود بخاصية التحديث ليواكب التغيرات الحاصلة في هذه المبادئ وينبه المدقق بها.

تعمل مديرية سونلغاز بمبادئ محاسبة الإستحقاق، حيث أنه يتعين على المديرية حساب جميع المعاملات على أساس محاسبة الإستحقاق ويستثنى من ذلك تدفقات أمين الصندوق.

لذلك يمكن إستخلاص العلاقة بين التدقيق الإلكتروني والنظام المحاسبي والمالي كما يلي:

✓ مرجعية الممارسات المهنية والآليات المتبعة في التنظيم لوظيفة التدقيق الإلكتروني في الأساس مستمدة من الإطار المفاهيمي للتظام المحاسبي والمالي؛

- ✓ خصائص التدقيق الإلكتروني وفعاليته مستمدة من الجانب التعريفي لمدونة الحسابات **SCF** التي تعد على أنها شرح لأهم الحسابات التي تترجم أنشطة المؤسسة والتي تساعد وظيفة التدقيق على الفهم الكافي للحكم على الوضعية المالية للمؤسسة؛
- ✓ يحقق التدقيق الإلكتروني معظم شروط تحقيق مخرجات مالية صادقة وصريحة وخالية من الأخطاء.

4. مدى إلتزام التدقيق الإلكتروني بتحقيق عنصر القابلية للفهم

لتعبر القوائم المالية بصورة صادقة وحقيقية عن الوضعية المالية للمؤسسة يجب أن تكون مفهومة وغير غامضة، وذلك عن طريق تفسير كيفية حساب بعض البنود الصعبة الفهم، ويعتبر هذا من أهم أهداف إعداد الملاحق، فهي تساعد على إعطاء صورة أكثر وضوحا عن الوضعية المالية للمؤسسة.

يحتوي برنامج **HISSAB** على ملف خاص بالملاحق، فبمجرد تسجيل المدقق لمعلومة مالية غير موجودة بالميزانية أو بجدول حسابات النتائج أو جدول تدفقات الخزينة أو جدول التغير في رؤوس الأموال فإنه أوتوماتيكيا يصنف هذه المعلومات كملاحق، ومن أمثلة الملاحق الموجودة ببرنامج **HISSAB** :

- جداول توضح تطور مبلغ الإهتلاك خلال السنة؛
- جدول يوضح بعض الإلتزامات التي قدمتها المؤسسة للغير ولم تظهر في القوائم المالية؛
- عبارات تؤكد إمتثال المديرية لمعايير الإبلاغ المالي الدولي؛
- جدول يوضح التطور في رأس المال الإجمالي.

المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة

المطلب الأول:إختبار الفرضيات

أولاً: إختبار صحة الفرضية الأولى

أثبتت الدراسة أن هناك مساهمة ذات دلالة معنوية للتدقيق الإلكتروني في تحقيق خاصية الملائمة للمعلومة المالية، حيث تم تأكيد هذه الفرضية في الدراسة عندما تم عرض أهم الفروقات بين التدقيق الإلكتروني والتدقيق اليدوي في توفير المعلومة المالية وجاهزيتها في الوقت المناسب، فتبين من الجدول المتضمن لهذه الفروقات تحسنات واضحة في عنصر الوقت، حيث أن إستخدامه يؤدي إلى إختصار عملية التدقيق وتوفير للجهد وبالتالي تحقيق الكفاءة والفعالية، بالإضافة إلى تمكن المدقق من تدقيق عدد أكبر من القوائم المالية مما كان سيدقق يدويا.فبرامج التدقيق تسمح له بالوصول إلى المعلومة المالية المراد التأكد منها أو معالجتها في أسرع وقت وفي أي وقت وأي مكان، فإذا تعلق الأمر بحاجة المديرية لمعرفة نسب تطور نشاطها ورقم أعمالها تتوفر لها هذه المعلومات حاليا، و هذا ما يبينه الجدول المتضمن لأهم الفروقات بين التدقيق اليدوي والتدقيق الإلكتروني في تقديم معلومات حول التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية والماضية، حيث يتبين من الجدول تحسينات واضحة في هذا العنصر، من ناحية تقليل التكاليف بالإستغناء على الإستخدام المكثف للأوراق، وكذلك التعرض الدائم لهذه الأوراق للتلف والضياع عند تواجدها بالأرشيف، لأن التزايد المستمر لحجم المعلومات المالية المراد معالجتها يحتم بالضرورة ذاكرة هائلة للتخزين و هذا ما توفره برامج التدقيق الإلكتروني، والتي تحتوي على كافة المعلومات المالية للمديرية من تاريخ بداية إستخدام هذه البرامج إلى اليوم، و هذا ما يساعد المديرية على تجنب الإنحرافات والأخطاء المعمول بها مسبقا، لكن هذه البرامج لا توفر معلومات حالية وماضية فقط بل تتوفر برامج التدقيق الإلكتروني أيضا على خاصية التنبؤ بالنشاطات المستقبلية للمديرية، من خلال الإعتماد على نتائج أعمالها الحالية والماضية، وتبين لنا من مقارنة المتوقع مع الحقيقي أن نتائج التوقع تتحقق بنسبة كبيرة.

ثانياً: إختبار صحة الفرضية الثانية

أثبتت الدراسة أن هناك مساهمة ذات دلالة معنوية للتدقيق الإلكتروني في تحقيق خاصية الحياد للمعلومة المالية، حيث تم تأكيد هذه الفرضية الدراسة عندما تم عرض العلاقة بين التدقيق الإلكتروني و خاصية الحياد، حيث تبين من العلاقة أن إستخدام تكنولوجيا المعلومات في تدقيق المعلومة المالية يقلل من التدخل البشري في

التعبير عن الرأي، بما أن المدقق يكون ملزم بمدخلات إلكترونية غير قابلة للتعديل، فالرقابة الإلكترونية على هذه المعلومات تصعب عملية التعديل حيث أن هذا الأخير يخضع لشروط أمنية إلكترونية تفرض عليه الإلتزام بما هو مقدم له وأيضا بما سيقدمه من معلومات، وبالتالي أي خطأ متعمد أو غير متعمد يتبين مباشرة أنه من المدقق بما أن نسبة خطأ الحواسيب ضئيلة جدا.

تم تأكيد هذه الفرضية أيضا من الجدول المتضمن لأهم الفروقات بين التدقيق اليدوي والتدقيق الإلكتروني في عنصر الحياد، بما أن هناك إختلاف بين الطريقتين من حيث الخبرة المهنية فالأولى تعتمد على العقل البشري و العاطفة في حين التدقيق الإلكتروني ترتبط خبرته بالذكاء الإصطناعي والأنظمة الخبيرة وبذلك ضمان درجة أعلى من المصداقية والحياد.

كما أن البرامج لا تتحيز لطرف معين عند إتمام عملية التدقيق، لذلك حيادية هذه البرامج تفرض بالضرورة حيادية مستخدميها.

تبين من الدراسة أيضا أن برامج التدقيق الإلكتروني مزودة بكلمة سر، تظهر عند فتح البرنامج وكذاك عند مرور دقيقتين من عدم تحريك فأرة الحاسب، و هذا ما يضمن سرية المعلومة وعدم إمكانية أي شخص الوصول إلى هذه المعلومات أو تعديلها.

ثالثاً: إختبار الفرضية الثالثة

نفت الدراسة وجود مساهمة ذات دلالة معنوية للتدقيق الإلكتروني في تحقيق خاصية المصداقية للمعلومة المالية، وبتعبيرها الصادق عن الوضعية المالية الحقيقية للمديرية، تم التأكد من عدم صحة هذه الفرضية في الدراسة، فرغم أن برامج التدقيق الإلكتروني ملتزمة بالمبادئ المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي والمالي، وذلك من خلال إلتزام هذه البرامج بالمحتوى الشكلي والمضموني للقوائم المالية (الميزانية العامة، جدول حسابات النتائج، جدول التغيرات في رؤوس الأموال، جدول تدفقات الخزينة) وتبين بعد الإطلاع على هذه القوائم المالية للمديرية أنها تحتوي على كافة العناصر المنصوص عليها، إلا أنه لا يوجد إختلاف بين التدقيق اليدوي والتدقيق الإلكتروني في هذا العنصر، بما أن المدققين ملتزمين بالمبادئ المحاسبية مهما إختلفت طريقة التدقيق، وإذا كانت هناك مساهمة للتدقيق الإلكتروني في هذا العنصر، فيمكن القول أن هذه المساهمة تتمثل في تنبيهه آليا للمدقق في حالة تغير هذه المبادئ وبالتالي يوفر التكيف المستمر للمعلومات المالية مع التغيرات الحاصلة في عناصرها وبالتالي تقليل الأخطاء الناتجة عن عدم المعرفة المحاسبية.

تحرص المديرية أيضا على تحقيق عنصر القابلية للفهم، وذلك ما تبين بعد الإطلاع على الملاحق التي تعدها المديرية والتي تحتوي على شرح للبنود الصعبة الفهم أو إظهار كيفية حساب بعض العمليات التي تراها المديرية غير واضحة، وبالتالي فهي تتجنب الغموض عند إعداد القوائم المالية لتكون سهلة للفهم لمستخدميها.

المطلب الثاني: إستخلاص النتائج

- ✓ إن إستخدام التدقيق الإلكتروني له أثر على جودة عملية التدقيق ومخرجاته، لما يمتاز به من دقة في إخراج البيانات وتبويبها؛
- ✓ يساعد التدقيق الإلكتروني في توفير المعلومة المالية للمستخدمين في الوقت المناسب وفي التاريخ المحدد في النصوص القانونية؛
- ✓ يقلل إستخدام التدقيق الإلكتروني من الجهد والوقت والتكاليف؛
- ✓ يساعد التدقيق الإلكتروني على إتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب؛
- ✓ يوفر التدقيق الإلكتروني كافة المعلومات المالية التي تحتاجها المؤسسة في معرفة نسب نشاطها وتطور رقم أعمالها؛
- ✓ تحتوي برامج التدقيق الإلكتروني على خاصية التنبؤ بنتائج النشاطات المستقبلية للمؤسسة وتتميز هذه التوقعات بالدقة والصحة؛
- ✓ توفر برامج التدقيق الإلكتروني معلومات ماضية تفيد متخذي القرار لبناء قرارات صائبة مستنبطة من معطيات حقيقية ونشاطات واضحة النتائج؛
- ✓ توفر برامج التدقيق الإلكتروني معلومات مستقبلية تفيد المؤسسة في معرفة تأثير نشاطاتها الحالية على النتائج المستقبلية، وبالتالي مساعدتها على إتخاذ القرارات الصحيحة وتجنب الإنحرافات؛
- ✓ توفر برامج التدقيق الإلكتروني معلومات حالية تفيد المؤسسة في معرفة ما إذا كان توظيفها للأموال صحيحا عند مقارنتها مع المعلومات المستقبلية، ومعرفة نسبة تطور نشاطها عند مقارنتها مع المعلومات الماضية؛
- ✓ يساعد التدقيق الإلكتروني على توفير تقارير مالية صحيحة وحيادية؛
- ✓ يحرص التدقيق الإلكتروني على الإلتزام بالمبادئ المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي والمالي؛

- ✓ يقلل التدقيق الإلكتروني من حالات الأخطاء المتعمدة وغير المتعمدة؛
- ✓ يحرص التدقيق الإلكتروني على توفير معلومات مالية مفهومة وصحيحة وغير غامضة للمستخدمين.

خلاصة الفصل

على غرار جميع المؤسسات في تبسة بدأت مديرية "سونلغاز –تبسة–" بتطبيق التدقيق الإلكتروني بداية من سنة 2013 مع إدخال شركة "ELIT " لتكنولوجيا المعلومات في المديرية، ومن خلال هذا الفصل تم التعرض لتجربة المديرية في تطبيق هذه التكنولوجيا على أهم وظائف مصلحة المالية والمحاسبة، حيث تم تشخيص تقاريرها المالية لمعرفة مدى توفيرها للعناصر المحققة لخصائص جودة المعلومة المالية، ومن ثم إنتاج و تقديم معلومات مالية عالية الجودة. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن مديرية سونلغاز –تبسة– تتوفر على معظم العناصر التي من شأنها تحقيق خصائص جودة المعلومة المالية وهي:

- **بالنسبة لخاصية الملائمة**

✓ جاهزية القوائم المالية في الوقت المحدد؛

✓ توفير معلومات حول التدفقات النقدية الحالية والماضية؛

✓ توفير تنبؤات حول التدفقات النقدية المستقبلية؛

✓ تقليل الجهد والوقت والتكاليف؛

✓ تقديم معلومات مقارنة بين ما هو مخطط له والتنفيذ الفعلي.

- **بالنسبة لخاصية الحياد**

✓ تقليل التدخل البشري في إبداء رأي فني محايد حول صحة وعدالة القوائم المالية؛

✓ تزويد الحواسيب ببرامج رقابة أمنية إلكترونية؛

✓ فرض شروط أمنية لإمكانية التعديل.

- **بالنسبة لخاصية المصداقية**

✓ الإلتزام بشكل القوائم المالية المنصوص عليها في النظام المحاسبي والمالي؛

✓ الإلتزام بمحتوى القوائم المالية المنصوص عليها في النظام المحاسبي والمالي؛

✓ الحرص على إظهار كافة العمليات الغامضة وتبيان طرق حسابها في الملاحق؛

✓ الحرص على توفير معلومات مالية سهلة وواضحة ومفهومة؛

✓ الإلتزام المستمر بالمبادئ المحاسبية.

الخاتمة

خاتمـــــة

يحظى التدقيق الإلكتروني بمكانة مهمة جدا في المؤسسة لما يضفيه من مزايا وأهداف، من خلال دوره المتمثّل في التحقيق والفحص وإخراج التقارير المالية بموضوعية والتي تصف مدى عدالة ومصداقية الوضعية المالية للمؤسسة من خلال عامل الإفصاح الكافي لخدمة نظم المعلومات المالية والمساهمة في تحسين خصائصها النوعية، حيث أصبحت المعلومة المالية في ظل التطوّر التقني الراهن ذات أهمية كبيرة خاصة مع تعدد وتعقد استخداماتها مما إستوجب على إدارة المؤسسة أن تتجاوب مع هذه التطورات لا سيما في جانب المراجعة والتدقيق لضمان دعم وتحسين جودة المعلومات من خلال التأكيد على مدى سلامة الخصائص النوعية لتلك المعلومات المستمدة في الأساس من نظم المعلومات المحاسبية والمتمثلة في كل من: الملائمة، المصداقية، الدقّة والثبات، بالإضافة إلى إمكانية الإعتماد عليها وقابليتها للمقارنة، ومنه فبتحقق عامل جودة المعلومات المالية فإنه يتيح للمؤسسة القدرة على التنبؤ وتحليل واقع أداءها الكلي، كما أن الغاية من القيام بالتدقيق الإلكتروني هو التقليل من الإنحرافات الجوهرية والتركيز على إخراج تقرير يحمل معلومات ذات جودة والتي من شأنها أن تساهم في تأكيد ودعم المعرفة في وظائف المؤسسة وبالخصوص الوظيفة المالية قصد ترجمة واقع أدائها المالي بكل شفافية، ومن خلال درجة إعتماد الوظيفة المالية على البيانات النوعية والمعلومات المالية المستمدة من تقارير التدقيق الإلكتروني الذي يسعى إلى الوصول إلى تأكيد مقبول على دقة وسلامة المعلومات المالية المتاحة ومنه خدمة وتحسين جودتها.

يمثل التقرير المالي مخرجات عملية التدقيق الإلكتروني، وبالتالي فهو يساهم في تصويب وتحسين نوعية المعلومات المستمدة من القوائم المالية؛ من خلال الدوّر الذي يضفيه في مجالات التقييم وخدمة مستخدمي نظام المعلومات في المؤسسة بصفة دقيقة وفعّالة، وحيث إن المعلومات المستمدة من تقرير التدقيق الإلكتروني تعبّر على أنها معلومات ذات قيمة ومهمّة وذات مصداقية وقابلة للإستخدام في ما يخص الإدارة المالية للمؤسسة ونظامها الرقابي، مما يزيد الدعم ومستوى الثقة في طبيعة ونوعية المعلومات المالية المتاحة التي على أساسها يتم اتخاذ القرارات وإنتهاج السياسات الإدارية بما يضمن تحقيق الأهداف وإستمرار المؤسسة، وبذلك يمكن القول بأن التدقيق الإلكتروني هو أداة داعمة تتميز بدرجة عالية من الموثوقية لتحسين جودة المعلومات المالية ولتخفيض فجوة عدم التأكد، ومن إمكانية الحكم على المعلومات المتاحة ضمن نظام المعلومات الإلكتروني على أنها تتصف بالجودة في مديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية تبسة، وبهذا يمكن إستخلاص جملة من النتائج المتوصّل إليها والخاصة بدراسة هذا الموضوع في ما يلي:

- ✓ تشير تحليلات الجانب النظري والتطبيقي إلى أنه توجد علاقة أثر ذات دلالة معنوية بين التدقيق الإلكتروني وجودة المعلومات المالية؛
- ✓ تضمن وظيفة التدقيق الإلكتروني في المؤسسة من إخراج التقارير التي تبرز الوضعية المالية، ومنه إمكانية إستخدامها في تصويب وزيادة دعم المعلومات المالية وتحسين جودتها؛
- ✓ يساعد تقرير التدقيق الإلكتروني إدارة المؤسسة على تحديد وتصحيح الإنحرافات الخاصة بنظم المعلومات المالية والمحاسبية، مما يزيد من فعالية التنبؤ وخدمة عملية إتخاذ القرارات؛
- ✓ يساهم تقرير التدقيق الإلكتروني وما يضفيه لإدارة المؤسسة في الحكم على مدى سلامة ودقة المعلومات المالية التي تساهم في الحكم على أداء المؤسسة المالي؛
- ✓ يساهم تقرير التدقيق الإلكتروني بإعتباره أداة داعمة وتأكيدية على الوقوف على أهم الاستشارات والتقييم للمعلومات المالية لخدمة أهداف مديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية تبسة؛
- ✓ كلّما كانت معطيات تقرير التدقيق موضوعية وذات جودة كلما ساهمت بذلك في التأثير على مصداقية المعلومات المالية لخدمة التنسيق والتكامل بين الوظيفة المالية وتفعيلها، ومنه تخفيض فجوة عدم التأكد في إتخاذ القرارات لنظم التسيير الفعّال.

وبناء على ما تقدّم فإن وجود التدقيق الإلكتروني في مديرية توزيع الكهرباء والغاز يقع ضمن الأهمية والإلزامية لما له من مزايا وأهداف من أبرزها حماية المركز المالي ودعم موثوقية المعلومات المالية والتحسين المستمر في خصائصها النوعية، ومنه فمن الدراسة يمكن الحكم عليها بأنها تجمعها علاقة تأثير وتأثر في شكل علاقة تكاملية، تساهم في تحقيق أهداف المؤسسة محل الدراسة.

بعض التوصيات المقترحة

في ضمن إطار الموضوع والدراسة، إرتئت الطالبتين أن يقدّما بعض التوصيات المقترحة والتي يمكن أن تخدم وتساهم في تصويب وظيفة التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة المعلومات فيما يلي:

- ✓ على إدارة المؤسسة أن تقوم بإدراج نظم حماية لبرامج التدقيق ولنظام المعلومات الخاص بها؛
- ✓ يرجى من المؤسسة محل الدراسة أن تقوم بالتحديث المستمر لآليات ممارسات التدقيق الإلكتروني، حتى يتسنى لها مواكبة التطوّر للبرامج والتحسينات القائمة؛
- ✓ ضرورة إجراء التكوينات والتربّصات للعاملين على وظيفة التدقيق الإلكتروني والإداري نظم المعلومات المحاسبية، وتفعيل عملية الإتصال والتنسيق ضمن الهيكل الوظيفي؛

- ✓ العمل على تقديم الإقتراحات التي من شأنها أن تقلل فجوة الأداء والإتصال والتنسيق بين الوظيفة المالية وأقسامها في مديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية تبسة.

آفاق الدراسة

من خلال ما تم التوصّل إليه من نتائج دراسة الموضوع، فإن الطالبتين إقترحا بعض المواضيع المهمة التي يمكن أن تخدم إطار الموضوع والمجال الأكاديمي، والتي من خلالها يمكن للمؤسسة الإقتصادية أن تحقق جملة من الأهداف والتي تساهم بذلك من رفع أدائها، والتي تتمحور أساسا حول مهمة التدقيق الإلكتروني ومجالات نظم المعلومات المالية والمحاسبية، وذلك بطرح بعض المواضيع التي قد تساهم في إثراء هذا الموضوع، وهي كالآتي:

- ✓ تقييم مدى كفاءة برامج التدقيق المحوسبة المستخدمة في عملية التدقيق في الجزائر؛
- ✓ دور التدقيق الإلكتروني في التقليل من المخاطر الإئتمانية بالبنوك الجزائرية؛
- ✓ التدقيق الإلكتروني كمدخل لمراقبة ممارسات السلبية للمحاسبة الإبداعية.

قائمـــة

المصادر والمراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- **الكتب**

1. إبراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن–عمان، 2009.
2. حكمت الراوي، **تطبيق المحاسبية على الحاسوب**، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان–الأردن–.
3. خالد خطيب، خليل الرفاعي، **علم تدقيق الحسابات النظري والعملي**، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع ودار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2009.
4. سليمان مصطفى الدلاهمة، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، 2008.
5. سيد عطا الله السيد، **نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة الأولى، دار الراين للنشر والتوزيع، 2009.
6. غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر (الناحية النظرية)**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان–الأردن–.
7. كامل عبد العزيز النقيب، **مقدمة في نظرية المحاسبة**، الطبعة الأولى دار وائل للنشر،2004.
8. كمال الدين مصطفى الدهراوي، سمير كامل محمد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية–مصر، 2002.
9. مصطفى يوسف كافي، **تدقيق الحسابات في ظل البيئة الإلكترونية وإقتصاد المعرفة**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2014.

- **الرسائل والأطروحات**

1. أحمد زهير محمد مرعي، **التدقيق الإلكتروني وأثره على جودة التدقيق لدى مكاتب وشركات التدقيق العاملة في الأردن**، رسالة الماجستير في تخصص المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء، الأردن، 2015/2014.

2. إلهام ضيف الله، **دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير مهنة المراجعة**، رسالة ماستر أكاديمي، ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد لخضر بالوادي، 2015/2014.

3. أيمن جرمان، **دور لجان المراجعة في تحسين جودة المعلومات المالية**، رسالة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي–أم البواقي–، 2017-2016.

4. بسام سليمان قديح، **أثر خصائص لجان التدقيق على جودة التقارير المالية**، رسالة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية –غزة–، 2013.

5. بولجنيب عادل، **دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومات المالية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة2، 2014/2013.

6. حاجب وزرفة حورية، بن بريك حياة، **المراجعة في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية**، رسالة ماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، 2017/2016.

7. حمزاوي فؤاد، عبايدية نور، **نظام المعلومات المحاسبي وأثره على جودة المعلومات المحاسبية**، رسالة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي–تبسة–، (مذكرة غير منشورة)، 2017/2016.

8. حمود سالم القرالة شفال، **أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على مصداقية القوائم المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين**، رسالة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الاوسط، عمان–الأردن، 2011.

9. زوينة بن فرج، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة: فرحات عباس–سطيف، 2014/2013.

10.سهام كركودي، **دور المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية التدقيق في ظل إستخدام تكنولوجيا المعلومات**، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة–،2015/2014.

11.عصام عباس، **تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية وإتخاذ القرارات**، رسالة ماستر علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011.

12.محمد أمين لونيسة، **تطور مهنة التدقيق في الجزائر وأثره على تحسين جودة المعلومة المالية**، رسالة الدكتوراه، الطور الثالث، علوم تجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف –المسيلة–، 2017/2016.

13. محمد نور حسين صمادي، **التدقيق الإلكتروني وأثره على جودة التدقيق لدى مكاتب وشركات التدقيق العاملة في الأردن**، رسالة الماجستير تخصص محاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء–الأردن–2015/2014،

14.محمود يحي زقوت، **مدى فاعلية إستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق وأثره في تحسين جودة خدمة التدقيق في قطاع غزة**، رسالة الماجستير في برنامج المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2016.

15.نبيل إبراهيم سمور، **دور التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة خدمة التدقيق** " دراسة ميدانية على مكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة "، رسالة ماستر في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة،2014.

16.هدى عواج، **دور التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية**، رسالة الماستر (أكاديمي) في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة،2015/2014.

17.ياسمين أعراب، **أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على جودة المعلومة المحاسبية**، رسالة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة–الجزائر، 2016/2015.

- **المجلات**

1. إبراهيم محمد علي الجزراوي، لقمان محمد سعيد، **أدوات تكنولوجيا المعلومات ودورها في كفاءة وفعالية المعلومات المحاسبية**، العدد 71، مجلة الإدارة والاقتصاد، 2009.

2. جليلة زوهري، **أهمية التدقيق في دعم مصداقية المعلومات المالية بين النظرية والتطبيق**، " دراسة إستبيانية لواقع التدقيق في الجزائر بالنسبة للأطراف المعنية"، مجلة الإقتصاد والمالية، العدد 02، 2017.

3. صبيحة برزان، **أثر التدقيق الإلكتروني ورفع الاستقلالية وكفاءة المدقق الداخلي**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 21، العدد 84، كلية التقنية الإدارية، بغداد.

4. فارس هياس، مناع ريمة، **أثر المعلومات المالية في إتخاذ القرارات الإستثمارية في سوق عمان المالي**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 09، جامعة سطيف-الجزائر-، جوان2018.

5. محمد أمين بربري، بن بوعلي خديجة، **أهمية التدقيق الالكتروني في تعزيز أداء الحكومة الالكترونية**، العدد01، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، جامعة حسيبة بن بوعلي-شلف-.

- **المؤتمرات والمداخلات**

1. عبد الله عطية، **مفاهيم الرقابة والتدقيق والمراجعة والإلتزام الشرعي بين النظرية والتطبيق**، المؤتمر السادس للتدقيق الشرعي على البنوك والمؤسسات المالية، تركيا، إسطنبول.
2. فاتح سردوك، مداخلة بعنوان"**دراسة أثر إستخدام الحاسوب والإجراءات التحليلية على مراجعة الحسابات**"، مركز الجامعي بالوادي، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

- **النصوص القانونية**

1. الجريدة الرسمية، القانون رقم 110/09 المؤرخ في 07 أفريل 2009.

ثانياً: المواقع الالكترونية

1. لطيفة فرجاني، **المراجعة في ظل المعالجة الآلية للمعلومات**، من الموقع الإلكتروني لمركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية www.kantakji.com، بتاريخ: 2019/03/12 على الساعة: 15:30، مجلة المحاسب العربي.
2. Audition in an electronic environment (e-auditing), prise par le site: www.floridarevenue.com, le 10/03/2019, l'heure: 18:00.

ثالثاً: المراجع باللغة الأجنبية

1. KHELASSI REDA, **L'audit Interne (Audit Opérationnel)**, Edition Houma, ALGER, p : 22.
2. **Rapport de la vérificatrice générale du canada**, chapitre 2, la qualité de l'information financière, Bureau du vérificateur général du canada, 2003.

3. STEFANO ZAMBO, **The Continuous Evolution of Continuous Auditing**, paper to be presented at the **13**world continuous auditing and reporting symposium ;(wacars), university of Ferrara, Ferrara (Italy), June 15-15, 2007.

الملاحق

الملحق رقم (01): ميزانية مديرية سونلغاز – تبسة – (الجانب الأصول)

SOCIETE Société de Distribution **EXERCICE** 2016

CENTRE DD TEBESSA **DATE** 25/03/2019 14.07.54

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2016	amort 2016	2016	2015
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		25 100,00	25 100,00	0,00	0,00
Autres immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains		5 749 403,14		5 749 403,14	5 660 559,14
Agencements et aménagements de terrains		11 420 573,64	4 474 813,52	6 945 760,12	7 197 199,59
Constructions (Batiments et ouvrages		229 474 017,76	49 451 563,52	180 022 454,24	54 086 694,44
Installations techniques, matériel et outillage		17 434 677 695,77	7 790 462 457,63	9 644 215 238,14	7 345 792 254,97
Autres immobilisations corporelles		3 297 141 804,95	1 044 568 581,61	2 252 573 223,34	2 006 665 256,92
Immobilisations en cours		2 169 175 889,98		2 169 175 889,98	1 983 829 060,88
Immobilisation en concession					
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		120 000,00		120 000,00	120 000,00
TOTAL ACTIF NON COURANT		23 147 784 485,24	8 888 982 516,28	14 258 801 968,96	11 403 351 025,94
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		9 818 924,90		9 818 924,90	28 503 634,82
Créances et emplois assimilés					
Clients		1 468 897 791,76	131 850 342,90	1 337 047 448,86	1 328 652 850,59
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		7 628 293,75	1 311 837,41	6 316 456,34	799 661,68
Impôts		110 193 904,33		110 193 904,33	0,00
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		80 777 524,46	303 137,52	80 474 386,94	82 559 779,17
TOTAL ACTIF COURANT		1 677 316 439,20	133 465 317,83	1 543 851 121,37	1 440 515 926,26
TOTAL GENERAL ACTIF		24 825 100 924,44	9 022 447 834,11	15 802 653 090,33	12 843 866 952,20

الملحق رقم (02): ميزانية مديرية سونلغاز – تبسة – (الجانب الخصوم)

SOCIETE Société de Distribution **EXERCICE** 2016

CENTRE DD TEBESSA **DATE** 25/03/2019 14.07.58

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2016	2015
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves			
Écart de réévaluation		195 310 652,78	195 310 652,78
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		- 105 902 026,09	50 263 258,79
compte de liaison**		9 597 160 377,11	7 278 058 198,22
TOTAL CAPITAUX PROPRES		9 686 569 003,80	7 523 632 109,79
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		83 785 421,70	72 965 003,78
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		3 381 715 765,00	3 245 152 191,19
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		3 465 501 186,70	3 318 117 194,97
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 840 055 776,54	1 218 033 508,30
Impôts		61 793 356,44	31 915 110,41
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		748 733 766,85	751 527 642,26
Trésorerie passif		0,00	641 386,47
TOTAL PASSIFS COURANTS		2 650 582 899,83	2 002 117 647,44
TOTAL GENERAL PASSIF		15 802 653 090,33	12 843 866 952,20

الملحق رقم (03): جدول حسابات النتائج المتوقع والحقيقي بمديرية سونلغاز – تبسة– لسنة 2015

	Prévu 2015	Réal 2015
Chiffre d'affaires	**3 472 253**	3 624 912
Variation Stocks produits finis et encours	0	0.00
Production immobilsée	0.00	0.00
Subventions d'exploitation	0.00	0.00
Prestation Fournies services	**500**	474
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	**3 472 753**	**3 624 912**
Achats consommés	-48 038	-39 880
Prestation reçues production énergie et matériel	-2 319 000	-2 401 795
Services extérieurs et autres consommations	-268 989	-231 653
Prestation fournies services	/	402
Prestation reçues service	-747 109	-870 366
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE	**-3 383 136**	**-3 543 292**
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	**89 617**	**81 619**
charges de personnel	-551 527	-615 487
impôts, taxes et vairsements assimilés	-63 137	-64 783
Prestation reçues impôts et taxes	0	0
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	**-525 047**	**-598 651**
Autres produits opérationnels	150 000	153 247
Autres prestation fournis	**0**	0
Autres prestations reçues	0	-146
Autres charges opérationnelles	-4 000	-5 377
Dotations aux amortissements et aux provisions	-502 476	-550 022
Charges d'amortissement et autres provisions reçues	-5 000	0
Reprise sur pertes de valeur et provisions	69 134	26 161
Prestation reçues sect. Auxiliaires	-9 000	-6 736
V- RESULTAT OPERATIONNEL	**-826 389**	**-981 526**
Produits financiers		0
Charges financières	**0**	0
VI- RESULTAT FINANCIER	0	**0**
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)	**-826 389**	**-981 526**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	/	/
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	/	/
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	**3 691 886**	**3 804 720**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	**-4 518 275**	**-4 786 246**
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	**-826 389**	**-981 526**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	/	0
Charges hors exploitation reçues	-4 500	
Produits hors exploitation reçues	150	
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)	**0**	**-784**
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE	**-4 350**	**-784**
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**-830 739**	**-982 310**

الملحق رقم (04): بيان التغيرات في رؤوس الأموال بمديرية سونلغاز –تبسة– لسنة 2016

SOCIETE Société de Distribution **EXERCICE** 2016

CENTRE DD TEBESSA **DATE** 25/03/2019 14.04.39

ETAT DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES

Définitif

	note	Capital social	Prime démission	Autres Capitaux Propres (Apport de l'Etat)	Ecart d'évaluation	Ecart de réévaluation	Réserves et résultat
Solde au 31 décembre 2014						195 310 652,78	- 6 315 582,52
Correction d'erreurs significatives							56 578 841,31
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat							
Réévaluation des immobilisations						0,00	
Dividendes payés							
Résultat net de l'exercice							0,00
Solde au 31 décembre 2015						195 310 652,78	50 263 258,79
Correction d'erreurs significatives							- 156 165 284,88
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat							
Réévaluation des immobilisations						0,00	
Dividendes payés							
Résultat net de l'exercice							0,00
Solde au 31 décembre 2016						195 310 652,78	- 105 902 026,09

الملحق رقم (05): بيان التدفقات النقدية بمديرية سونلغاز –تبسة– لسنة 2016/2015

SOCIETE Société de Distribution **EXERCICE** 2016

CENTRE DD TEBESSA **DATE** 25/03/2019 14.04.05

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE (METHODE DIRECTE) **Définitif**

	note	2016	2015
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		5 084 344 312,76	4 254 248 963,74
Autres encaissements		8 081 729,28	6 858 798,47
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		252 112 397,29	248 682 226,22
Autres décaissements		146 674 746,45	154 918 760,49
Intérêts et autres frais financiers payés		876 573,75	791 469,31
Impôts sur les résultats payés			
Autres impôts payés		68 450 279,06	28 487 636,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		4 624 312 045,49	3 828 227 670,19
Eléments extraordinaires		0,00	0,00
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		0,00	0,00
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles		4 624 312 045,49	3 828 227 670,19
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		2 610 038 684,98	1 651 985 143,83
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		0,00	0,00
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Subventions d'investissement encaissées		33 160 000,00	7 640 000,00
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement		- 2 576 878 684,98	- 1 644 345 143,83
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts		12 080 522,74	4 942 064,13
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		500 000,00	1 402 043,48
Subventions d'exploitation encaissées			
Encaissements provenant de la trésorerie Groupe			
Remontées des fonds vers la trésorerie Groupe			
inter-unité encaissements		3 228 840 057,96	2 024 995 929,01
inter-unité décaissements		5 289 297 946,97	4 319 819 420,05
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement		- 2 048 877 366,27	- 2 291 283 470,39
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi -liquidités			
Ecarts dû à des erreurs de comptabilisation		0,00	0,00
Variation de trésorerie de la période		- 1 444 005,76	- 107 400 944,03
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		82 221 530,22	189 622 474,25
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		80 777 524,46	82 221 530,22
Variation de trésorerie de la période		- 1 444 005,76	- 107 400 944,03

الملحق رقم (06): جدول حسابات النتائج المحققة لسنة 2015، 2016، 2017 والمتوقع لسنة 2018

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE	2014	2015	2016	2017	2018	Probable 2018
Chiffre d'affaires	3 369,75	3 624,91	4 141,47	4 592,15	4 628,95	4 763,69
Chiffre d'affaires intra groupe	-	-	-	-	-	-
Variation stocks produits finis et encours	-	-	-	-	-	-
Production immobilisée	-	-	-	-	-	-
Subvention d'exploitation	-	-	-	-	-	-
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE	**3 369,75**	**3 624,91**	**4 141**	**4 592**	**4 628,95**	**4 764**
Achats consommés	2 190,61	2 401,80	2 487,20	2 452,68	2 694,16	2 555,05
Achats consommés intra groupe	-	-	-	-	-	-
Autres consommations	47,56	39,88	48,29	43,48	66,12	82,54
Services extérieurs	704,35	869,96	815,80	831,07	814,10	865,75
Services extérieurs intra groupe	-	-	-	-	-	-
Autres services extérieurs	286,65	231,65	319,29	295,08	306,69	225,19
II-COMSOMMATION DE L'EXERCICE	**3229,171**	**3543,293**	**3670,579**	**3622,312**	**3 881,07**	**3728,535**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	**140,581**	**81,619**	**470,892**	**969,839**	**747,88**	**1035,152**
Charges de personnel	525,26	615,49	574,20	670,09	591,59	630,00
Impôts, taxes et versements assimilés	60,13	64,78	74,73	80,31	83,58	83,31
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	**-444,813**	**-598,651**	**-178,038**	**219,434**	**72,71**	**321,838**
Autres produits opérationnels	134,70	153,25	185,70	231,26	199,11	200,00
Autres produits opérationnels intra groupe	-	-	-	-	-	-
Autres charges opérationnelles	13,48	12,26	12,75	13,86	16,18	8,23
Dotations aux amortissements	435,97	532,77	684,36	794,36	799,70	888,35
Dotations aux provisions	12,67	17,25	36,42	69,56	105,45	35,00
Reprises sur pertes de valeur et provisions	67,12	26,16	9,73	0,15	15,85	0,10
V-RESULTAT OPERATIONNEL	**-705,110**	**-981,526**	**-716,141**	**-426,948**	**-633,658**	**-409,636**
Produits financiers	-	-	-	-	-	-
Charges financières	-	-	-	-	-	-
VI-RESULTAT FINANCIER	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPÔTS (V+VI	**-705,110**	**-981,526**	**-716,141**	**-426,948**	**-633,658**	**-409,636**
Impôts exigibles sur résultat ordinaires	-	-	-	-	-	-
Impôt différés (variations) sur résultats ordinaires	-	-	-	-	-	-
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAI	**3571,572**	**3804,319**	**4336,897**	**4823,553**	**4843,905**	**4963,787**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAI	**4276,682**	**4785,845**	**5053,038**	**5250,501**	**5477,563**	**5373,423**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	**-705,110**	**-981,526**	**-716,141**	**-426,948**	**-633,658**	**-409,636**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	-	-	0	0	0	0
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	- 4,88	-	-	-	-	-
	-	0,78	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE	**- 4,88**	**- 0,78**	**-**	**0,21**	**0,38**	**-**
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**-709,989**	**-982,310**	**-716,141**	**-426,738**	**-633,280**	**-409,636**

الملخـص

تسعى دراسة المشكلة البحثية للموضوع إلى تحديد الدور أو المساهمة التي يضفيها التدقيق الإلكتروني على جودة المعلومات المالية والعمل على تحسينها، بإسقاط ذلك على مديرية التوزيع الكهرباء والغاز لولاية تبسة كعينة للدراسة التطبيقية، من خلال محاولة توظيف عدّة أدوات ونماذج للتحليل ومناقشة النتائج،لكي يتم الحصول على أدلة لدعم الفرضيات المعتمدة وتحقيق أهداف الموضوع، حيث تم الاستناد على المنهج الإستقرائي بإعتبار الدراسة جزئية لإمكانية تعميم النتائج، مع إعتماد أسلوب دراسة الحالة بما يتضمنه من إستخدام أداتي المقابلات وتحليل واقع أداء المؤسسة في جمع المعلومات وتحليلها، بالإضافة إلى التحليل بإستخدام عدّة نماذج تفسيرية، وبناء على ما تم التوصل إليه، فإن التدقيق الإلكتروني يعتبر من أهم الدعامات الأساسية لتحقيق الميزات النوعية للمعلومات المالية والمتمثّلة أساسا في كل من: الدّقة، المصداقية والملائمة والفعالية...، من خلال التحقيق والفحص والدّعم والتي يمكن أن تصف المعلومات المالية المستخدمة على أنها تعبّر عن مدى عدالة وصدق المركز المالي للمؤسسة محل الدراسة، ومنه فالمتغيرات المدروسة تجمعها علاقة أثر وتأثير وظيفي، حيث إن ضمان سير الأنشطة والوظائف والتحكم في الأداء المالي، والعمل على تحسينه والرفع منه، بما يضمن خدمة أهداف المؤسسة يتم من خلال ما تم التطرق إليه في دراسة الحالة ولتحليلات واقع الأداء لوظيفة التدقيق الإلكتروني، وبذلك تم الاستخلاص أنه توجد علاقة إرتباط ذات دلالة معنوية بين التدقيق الإلكتروني وبين جودة المعلومات المالية والعمل على تحسينها، بما يخدم ويدعم أهداف المؤسسة محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الإلكتروني، جودة المعلومات المالية، تقرير مالي.

Abstract

The study of this research problem of the topic aims to determine the role or the contribution that the electronic audit brings to the quality of financial information and works to improve it, As a sample of the applied study, it takes the Directorate of Distribution and Electricity of TEBESSA, Thus, by trying to employ several tools and models for analysis and discuss the financial results, in order to ensure that evidence, support the assumptions and achieve the objectives of the topic. It uses the inductive approach because the study was partial, so the possibility of circulating the results. Also, it bases on a case study method, including the use of interview tools and analysis of the Organization's performance reality in collecting and analyzing the information, In addition to analysis which uses several explanatory models. Depending on what has been achieved, the electronic audit is one of the most important pillars for the achievement of the qualitative features of financial information, It is mainly represented by: accuracy, credibility, appropriateness and effectiveness.., Through investigation, examination and support, which may describe the financial information used as expressing the fairness and truthfulness of the financial position of the institution in question, from which the considered variables are combined with a functional effect and affect. As the assurance of the conduct of activities, functions, control of financial performance, and the work to improve and increase it; so as to ensure that the objectives of the Organization are served by the case study and the analysis of the performance's reality of the electronic audit function. Therefore, it has been concluded that there is a significant correlation between the electronic audit and the quality of financial information and the work on improve it, serving and supporting the objectives of the institution in study.

Key-words: governance, creative accounting, control, risk management, disclosure and transparency.